

الجزيرة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

٢٦٤٥ العدد ١ آب سنة ١٩٧٦ م . الموافق ٥ شعبان سنة ١٣٩٦ هـ

قانون مؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦

القانون المدني

مطبعة القوات المسلحة الأردنية

١٨٣٦

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد من
سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم السبت الواقع في ١٩٧٦/٧/٢٤.

رئيس الوزراء

معتز بدران

١٩٧٦/٧/٢٥

مكتبة من الله على

نحسب الحسب للهكس ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٣
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ
المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦

القانون المدني

باب تمهيدي

الفصل الاول

احكام عامة

١ - القانون وتطبيقه :

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المدني لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من ١/١/١٩٧٧ :

المادة ٢ - ١ - تسري نصوص هذا القانون على المسائل التي تتناولها هذه النصوص بالفاظها ومعانيها
ولا مساح للاجتهاد في مورد النص.

٢ - فاذا لم تجد المحكمة نصا في هذا القانون حكمت بأحكام الفقه الاسلامي الاكثر موافقة
لنصوص هذا القانون ، فان لم توجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية .

٣ - فان لم توجد حكمت بمقتضى العرف ، فان لم توجد حكمت بمقتضى قواعد العالة ،
ويشترط في العرف ان يكون عاما وقديما ثابتا ومطردا ولا يتعارض مع احكام القانون او
النظام العام او الاداب . اما اذا كان العرف خاصا ببلد معين فيسري حكمه على ذلك البلد .

٤ - ويسترشد في ذلك كله بما أقره القضاء والفقه على أن لا يتعارض مع ما ذكر .

المادة ٣ - يرجع في فهم النص وتفسيره وتأويله ودلالته الى قواعد أصول الفقه الاسلامي .

٢ - التطبيق الزمني للقانون :

المادة ٤ - ما ثبت بزمان يحكم ببقائه مالم يوجد دليل على ما ينفيه .

المادة ٥ - لا يجوز إلغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء او يشتمل على نص
يتعارض مع نص التشريع القديم او ينظم من جديد الموضوع الذي سبق ان قرر قواعده ذلك
التشريع .

المادة ٦ - ١ - تسري النصوص المتعلقة بالاهلية على جميع الاشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط
المقررة في تلك النصوص .

٢ - واذا توفرت الاهلية في شخص طبقاً لنصوص قديمة ثم اصبح ناقص الاهلية بمقتضى
نصوص جديدة فلا اثر لذلك في تصرفاته السابقة .

المادة ٧ - ١ - تسري النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل .
٢ - على ان النصوص القديمة هي التي تسري على المسائل الخاصة ببدء التقادم ووقته وانقطاعه
وذلك عن المدة السابقة على العمل بالنصوص الجديدة .

المادة ٨ - ١ - اذا قرر النص الجديد مدة للتقادم اقصر مما قرره النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت
العمل بالنص الجديد ولو كانت المدة القديمة قد بدأت قبل ذلك .

٢ - اما اذا كان الباقي من المدة التي نص عليها القانون القديم اقصر من المدة التي قررها النص
الجديد فان التقادم يتم باتضاء هذا الباقي :

المادة ٩ - تطبق على ادلة الاثبات النصوص السارية عند اعدادها او في الوقت الذي كان يجب ان تعد فيه .
المادة ١٠ - تحسب المواعيد بالتقويم الشمسي ما لم ينص القانون على غير ذلك .

٣ - التطبيق المكاني للقانون :

المادة ١١ - القانون الاردني هو المرجع في تكييف العلاقات عندما يطلب تحديد نوع هذه العلاقات في قضية
تتنازع فيها القوانين لمعرفة القانون الواجب تطبيقه من بينها .

المادة ١٢ - ١ - يسري على الحالة المدنية للأشخاص واهليتهم قانون الدولة التي ينتمون اليها بحسبهم .
ومع ذلك ففي التصرفات المالية التي تعقد في المملكة الاردنية الهاشمية وتترتب آثارها فيها اذا
كان احد الطرفين اجنبيا ناقص الاهلية وكان نقص الاهلية يرجع الى سبب فيه خفاء لا
يسهل على الطرف الآخر تبينه ، فان هذا السبب لا يؤثر في اهليته .

٢ - اما النظام القانوني للأشخاص الحكيمة الاجنبية من شركات وجمعيات ومؤسسات
وغيرها ، فيسري عليه قانون الدولة التي اتخذت فيها هذه الاشخاص مركز ادارتها
الرئيسي الفعلي ، فاذا باشرت نشاطها الرئيسي في المملكة الاردنية الهاشمية فان القانون
الاردني هو الذي يسري .

المادة ١٣ - ١ - يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج الى قانون كل من الزوجين .

٢ - اما من حيث الشكل فيعتبر الزواج ما بين اجنبيين او ما بين اجنبي واردني صحيحا اذا
عقد وفقا لوضاع البلد الذي تم فيه ، او اذا روعيت فيه الاوضاع التي قررها قانون كل
من الزوجين .

هذا من المادى

المادة ١٤- ١ - يسري قانون الدولة التي ينتمي اليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التي يرتبها عقد الزواج ، بما في ذلك من أثر بالنسبة الى المال .

٢ - اما الطلاق فيسري عليه قانون الدولة التي ينتمي اليها الزوج وقت الطلاق . ويسري على التطبيق والافتصال قانون الدولة التي ينتمي اليها الزوج وقت رفع الدعوى .

المادة ١٥- في الاحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين اذا كان احده الزوجين اردنيا وقت انعقاد الزواج ، يسري القانون الاردني وحده فيما عدا شرط الاهلية للزواج .

المادة ١٦- يسري على الالتزام بالنفقة فيما بين الاقارب ، قانون المدين بها .

المادة ١٧- يسري على المسائل الموضوعية الخاصة بالولاية والوصاية والقوامة وغيرها من النظم الموضوعية لحماية المحجورين والغائبين قانون الشخص الذي تجب حمايته .

المادة ١٨- ١ - يسري على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة الى ما بعد الموت قانون المورث والموصي او من صدر منه التصرف وقت موته .

٢ - ويسري على شكل الوصية قانون الموصي وقت الايصاء او قانون البلد الذي تمت فيه وكذلك الحكم في شكل سائر التصرفات المضافة الى ما بعد الموت .

المادة ١٩- يسري على الحيازة والملكية والحقوق العينية الاخرى قانون الموقع فيما يختص بالعقار ويسري بالنسبة الى المنقول قانون الجهة التي يوجد فيها هذا المنقول وقت تحقق السبب الذي ترتب عليه كسب الحيازة او الملكية او الحقوق العينية الاخرى او فقدها .

المادة ٢٠- ١ - يسري على الالتزامات التعاقدية قانون الدولة التي يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين اذا اتفقا موطناً فان اختلفا سري قانون الدولة التي تم فيها العقد . هذا ما لم يتفق المتعاقدان على غير ذلك .

٢ - على ان قانون موقع العقار هو الذي يسري على العقود التي ابرمت في شأن هذا العقار .

المادة ٢١- تخضع العقود ما بين الاحياء في شكلها لقانون البلد الذي تمت فيه ويجوز ايضا ان تخضع للقانون الذي يسري على احكامها الموضوعية كما يجوز ان تخضع لقانون موطن المتعاقدين او قانونهما الوطني المشترك .

المادة ٢٢- ١ - يسري على الالتزامات غير التعاقدية قانون البلد الذي وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام .

٢ - ولا تسري احكام الفقرة السابقة بالنسبة الى الالتزامات الناشئة عن الفعل الضار على الوقائع التي تحدث في الخارج وتكون مشروعة في المملكة الاردنية الهاشمية وان كانت تعد غير مشروعة في البلد الذي وقعت فيه .

المادة ٢٣- يسري قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى او تباشر فيه اجراءاتها على قواعد الاختصاص واجراءات التقاضي .

هكذا من الأصول

المادة ٢٤- لا تسري احكام المواد السابقة اذا وجد نص في قانون خاص او في معاهدة دولية نافذة في المملكة الاردنية الهاشمية يتعارض معها .

المادة ٢٥- تتبع مبادئ القانون الدولي الخاص فيما لم يرد في شأنه نص في المواد السابقة من احوال تنازع القوانين .

المادة ٢٦- تعين المحكمة القانون الذي يجب تطبيقه في حالة مجهولي الجنسية او الذين ثبت لهم جنسيات متعددة في وقت واحد . على ان الاشخاص الذين ثبت لهم في وقت واحد الجنسية الاردنية وجنسية دولة اجنية اخرى . فان القانون الاردني هو الذي يجب تطبيقه .

المادة ٢٧- اذا ظهر من الاحكام الواردة في المواد المقدمة ان القانون الواجب تطبيقه هو قانون دولة معينة تتعدد فيها الشرائع ، فان القانون الداخلي لتلك الدولة هو الذي يقرر أية شريعة منها يجب تطبيقها .

المادة ٢٨- اذا تقرر أن قانونا اجنيا هو الواجب التطبيق فلا يطبق منه الا احكامه الداخلية دون التي تتعلق بالقانون الدولي الخاص .

المادة ٢٩- لا يجوز تطبيق احكام قانون اجنبي عينته النصوص السابقة اذا كانت هذه الاحكام تخالف النظام العام او الاداب في المملكة الاردنية الهاشمية .

الفصل الثاني

الاشخاص

١ - الشخص الطبيعي :

المادة ٣٠- ١ - تبدأ شخصية الانسان بشم ولادته حيا ، وتنتهي بموته :

٢ - ويعين القانون حقوق الحمل المستكن .

المادة ٣١- ١ - تثبت الولادة والوفاة بالسجلات الرسمية المعدة لذلك :

٢ - فاذا لم يوجد هذا الدليل او تبين عدم صحة ما ادرج بالسجلات جاز الاثبات بأية وسيلة من وسائل الاثبات القانونية .

المادة ٣٢- ١ - من غاب بحيث لا يعلم أحي هو ام ميت يحكم بكونه مفقودا بناء على طلب كل ذي شأن .

٢ - واحكام المفقود والغائب تخضع للاحكام المقررة في القوانين الخاصة فان لم توجد فاحكام الشريعة الاسلامية .

المادة ٣٣- الجنسية الاردنية ينظمها قانون خاص .

المادة ٣٤- ١ - تتكون أسرة الشخص من ذوي قرابه .

٢ - ويعتبر من ذوي القرابة كل من يجمعهم أصل مشترك :

المادة ٣٥- ١ - القرابة المباشرة هي الصلة ما بين الاصول والفروع .
٢ - والقرابة غير المباشرة هي الرابطة ما بين اشخاص يجمعهم اصل مشترك دون ان يكون أحدهم أصلاً او فرعاً للآخر سواء كانوا من المحارم او من غير المحارم .

المادة ٣٦- يراعى في حساب درجة القرابة المباشرة اعتبار كل فرع درجة عند الصعود للاصل بخروج هذا الاصل . وعند حساب درجة القرابة غير المباشرة تعد الدرجات صعوداً من الفرع للاصل المشترك ثم نزولاً منه الى الفرع الآخر وكل فرع فيما عدا الاصل المشترك يعتبر درجة .

المادة ٣٧- يعتبر اقارب احد الزوجين في نفس القرابة والدرجة بالنسبة الى الزوج الآخر .

المادة ٣٨- يكون لكل شخص اسم ولقب ويلحق لقبه باسماء اولاده .

المادة ٣٩- ١ - الوطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة .

٢ - ويجوز ان يكون للشخص في وقت واحد اكثر من موطن .

٣ - واذا لم يكن للشخص مكان يقيم فيه عادة يعتبر بلا موطن .

المادة ٤٠- يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة او حرفة موطناً بالنسبة الى ادارة الاعمال المتعلقة بهذه التجارة او الحرفة .

المادة ٤١- ١ - موطن القاصر والمهجور عليه والمفقود والغائب هو موطن من ينوب عن هؤلاء قانوناً .

٢ - ومع ذلك يجوز ان يكون للقاصر الذي بلغ خمس عشرة سنة ومن في حكمه موطن خاص بالنسبة الى الاعمال والتصرفات التي يعتبره القانون اهلاً لمباشرتها .

المادة ٤٢- ١ - يجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معين .

٢ - ولا يجوز اثبات وجود الموطن المختار الا بالكتابة .

٣ - والموطن المختار لتنفيذ عمل قانوني يكون هو الموطن بالنسبة الى كل ما يتعلق به العمل بما في ذلك اجراءات التنفيذ الجبري الا اذا اشترط صراحة قصر هذا الموطن على اعمال دون اخرى .

المادة ٤٣- ١ - كل شخص يبلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية ولم يحجر عليه يكون كامل الاهلية لمباشرة حقوقه المدنية .

٢ - وسن الرشد هي ثمان عشرة سنة شمسية كاملة .

المادة ٤٤- ١ - لا يكون اهلاً لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقد التمييز لصغر في السن او عته او جنون .

٢ - وكل من لم يبلغ السابعة يعتبر فاقد التمييز .

المادة ٤٥- كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد وكل من بلغ سن الرشد وكان سفياً او ذا غفلة يكون ناقص الاهلية وفقاً لما يقرره القانون .

هنا من الأصول

المادة ٤٦- يخضع فاقدو الاهلية وناقصوها بحسب الاحوال في أحكام الولاية أو الوصاية او القوامة للشروط ووفقاً للقواعد المقررة في القانون .

المادة ٤٧- ليس لاحد التزول عن حرمة الشخصية ولا عن اهليته او التعديل في أحكامها .

المادة ٤٨- لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته ان يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر .

المادة ٤٩- لكل من نازعه الغير في استعمال اسمه أو لقبه او كليهما بلا مبرر ومن انتحل الغير اسم او لقبه او كليهما دون حق ان يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر :

٢- الاشخاص الحكيمة :

المادة ٥٠- الاشخاص الحكيمة هي : -

١ - الدولة والبلديات بالشروط التي يحددها القانون والمؤسسات العامة وغيرها من المنشآت التي يمنحها القانون شخصية حكيمة .

٢ - الهيئات والطوائف الدينية التي تعترف لها الدولة بشخصية حكيمة :

٣ - الوصف .

٤ - الشركات التجارية والمدنية .

٥ - الجمعيات والمؤسسات المنشأة وفقاً لاحكام القانون .

٦ - كل مجموعة من الاشخاص او الاموال تثبت لها الشخصية الحكيمة بمقتضى نص في القانون .

المادة ٥١- ١ - الشخص الحكيي يتمتع بجميع الحقوق الا ما كان منها ملازماً لصفة الانسان الطبيعية وذلك في الحدود التي قررها القانون .

٢ - فيكون له : -

أ - ذمة مالية مستقلة .

ب - اهلية في الحدود التي يعينها سند انشائه او التي يقررها القانون .

ج - حق التقاضي .

د - موطن مستقل . ويعتبر موطنه المكان الذي يوجد فيه مركز ادارته : والشركات التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في المملكة الاردنية الهاشمية يعتبر مركز ادارتها بالنسبة لقانون الداخلي ، المكان الذي توجد فيه الادارة المحلية .

٣ - ويكون له من يمثله في التعبير عن ارادته .

المادة ٥٢- الاشخاص الحكيمة تخضع لاحكام القوانين الخاصة بها .

الفصل الثالث

الاشياء والاموال

المادة ٥٣- المال هو كل عين او حق له قيمة مادية في التعامل .

المادة ٥٤- كل شيء يمكن حيازته ماديا او معنويا والانتفاع به انتفاعا مشروعاً ولا يخرج عن التعامل بطبيعته او بحكم القانون يصح ان يكون محلاً للحقوق المالية .

المادة ٥٥- الاشياء التي تخرج عن التعامل بطبيعتها هي التي لا يستطيع احد ان يستأثر بحيازتها والاشياء التي تخرج عن التعامل بحكم القانون هي التي لا يميز القانون ان تكون محلاً للحقوق المالية .

المادة ٥٦- ١ - الاشياء المثلثة هي ما تماثلت آحادها او اجزاؤها أو تقاربت بحيث يمكن ان يقوم بعضها مقام بعض عرفاً بلا فرق يعتد به وتقدر في التعامل بالعدد او القياس او الكيل او الوزن .
٢ - والقيمة ما تفلت افرادها في الصفات او القيمة تفاوتاً يعتد به او يندر وجود افرادها في التداول .

المادة ٥٧- ١ - الاشياء الاستهلاكية هي ما لا يتحقق الانتفاع بخصائصها الا باستهلاكها .

٢ - اما الاستعمالية فهي ما يتحقق الانتفاع بها باستعمالها مراراً مع بقاء عينها .

المادة ٥٨- كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف او تغيير هيئته فهو عقار ، وكل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول .

المادة ٥٩- يعتبر عقاراً بالخصيص المنقول الذي يضعه مالكة في عقار له رسداً على خدمته واستغلاله ويكون ثابتاً في الارض .

المادة ٦٠- ١ - تعتبر اموالاً عامة جميع العقارات والمنقولات التي للدولة او الاشخاص الحكومية العامة والتي تكون مخصصة لمصلحة عامة بالفعل او بمقتضى القانون أو النظام .

٢ - ولا يجوز في جميع الاحوال التصرف في هذه الاموال او حجزها عليها او تملكها بمرور الزمان .

الفصل الرابع

الحق

الفرع الاول

نطاق استعمال الحق

المادة ٦١- الجواز الشرعي يثني الضمان فمن استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يضمن ما ينشأ عن ذلك من ضرر .

المادة ٦٢- لا ضرر ولا ضرار والضرر يزال :

المادة ٦٣- الاضطراب لا يبطل حق الغير .

المادة ٦٤- درء المضار اولى من كسب المنافع .

المادة ٦٥- يدفع الضرر العام بالضرر الخاص والاشد بالاخف .

اساءة استعمال الحق

المادة ٦٦- ١ - يجب الضمان على من استعمل حقه استعمالاً غير مشروع .

٢ - ويكون استعمال الحق غير مشروع :

أ - اذا توفر قصد التعدي .

ب - اذا كانت المصلحة المرجوة من الفعل غير مشروعة .

ج - اذا كانت المنفعة منه لا تناسب مع ما يصيب الغير من الضرر .

د - اذا تجاوز ما جرى عليه العرف والعادة .

الفرع الثاني

أقسام الحق

المادة ٦٧- يكون الحق شخصياً او عينياً او معنوياً :

المادة ٦٨- الحق الشخصي رابطة قانونية بين دائن ومدين يطالب بمقتضاها الدائن مدينه بنقل حق عينى او القيام بعمل او الامتناع عن عمل .

المادة ٦٩- ١ - الحق العيني سلطة مباشرة على شيء معين يعطيها القانون لشخص معين .

٢ - ويكون الحق العيني اصلياً او تبعياً .

المادة ٧٠- ١ - الحقوق العينية الاصلية هي الملكية والتصرف والانتفاع والاستعمال والسكنى والسطحية (القرار) والحقوق المجردة والوقف والحكر والاجارتين وخلق الانتفاع .

٢ - والحقوق العينية التبعية هي التوثيقات الثابتة بالرهن التأميني او الحيازي او بنص القانون .

المادة ٧١- ١ - الحقوق المعنوية هي التي ترد على شيء غير مادي .

٢ - ويتبع في شأن حقوق المؤلف والمخترع والفنان والعلامات التجارية وسائر الحقوق المعنوية الاخرى احكام القوانين الخاصة .

الفرع الثالث

أدلة الحق

١ - أدلة الإثبات :

المادة ٧٢- ادلة اثبات الحق هي البينات التالية : -

١ - الكتابة .

٢ - الشهادة .

كل من اشهر

٣ - القرائن .

٤ - المعاينة والخبرة .

٥ - الاقرار .

٦ - اليمين .

٢ - قواعد عامة في الاثبات :

المادة ٧٣- الاصل براءة التهمة وعلى الدائن ان يثبت حقه والمدعى نفيه :

المادة ٧٤- اليقين لا يزول بالشك .

المادة ٧٥- ١ - الاصل بقاء ما كان على ما كان كما ان الاصل في الامور العارضة العلم .

٢ - وما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل على خلافه .

المادة ٧٦- الظاهر يصلح حجة للدفع لا للاستحقاق .

المادة ٧٧- البيئة على من ادعى واليمين على من أنكر :

المادة ٧٨- البيئة لاثبات خلاف الظاهر واليمين لابقاء الاصل .

المادة ٧٩- الكتابة والشهادة والقرائن القاطعة والمعاينة والخبرة حجة متعديّة والاقرار حجة قاصرة على المقصر :

المادة ٨٠- كل شهادة تضمنت جر مغفم للشاهد او دفع مغفم عنه ترد .

المادة ٨١- يعتد في شهادة الاخرس وحلفه بإشارته المعهودة .

المادة ٨٢- تقبل اليمين ممن يؤدبها في براءة نفسه لا في الزام غيره :

المادة ٨٣- لا تخلف اليمين الا بطلب الخصم ولكن تخلفه المحكمة يمين الاستظهار وعند الاستحقاق ، ورد للبيع للميب فيه ، وعند الحكم بالشفعة ولو لم يطلب الخصم تخليفه .

المادة ٨٤- يقبل قول المترجم الموثوق اذا كان علما باللغتين بعد حلفه اليمين لدى الجهة المختصة :

المادة ٨٥- لا حجة مع التناقض ولكن لا اثر له في حكم المحكمة اذا ما ثبت بعده ولصاحب المصلحة حق الرجوع على الشاهد بالضمان .

٣ - تطبيق قواعد واحكام الاثبات :

المادة ٨٦ - يتبع لدى المحاكم في اجراءات الاثبات واستيفاء أدلة الحق القواعد والاحكام المنصوص عليها في قوانينها الخاصة وذلك فيما لا يتعارض مع الاحكام السابقة :

الكتاب الاول

الحقوق الشخصية

الباب الاول :

مصادر الحقوق الشخصية :

الفصل الاول- العقد

الفصل الثاني - التصرف الانفرادي - الوعد

الفصل الثالث - الفعل الضار

الفصل الرابع - الفعل النافع

الفصل الخامس - القانون

الباب الثاني :

اشار الحق :

الفصل الاول - احكام عامة

الفصل الثاني - وسائل التنفيذ

الفصل الثالث - التصرفات المشروطة بالتعليق والاجل .

الفصل الرابع - تعدد المحل

الفصل الخامس - تعدد طرفي التصرف

الفصل السادس - انقضاء الحقوق

هكذا من المأهول

الباب الاول

مصادر الحقوق الشخصية

الفصل الاول

العقد

المادة ٨٧- العقد هو ارتباط الایجاب الصادر من احد المتعاقدين بقبول الآخر وتوافقهما على وجه يثبت اثره في العقود عليه ويترتب عليه التزام كل منهما بما وجب عليه للآخر :

المادة ٨٨- يصح ان يرد العقد

١ - على الاعيان ، متقولة كانت او عقارا مادية كانت او معنوية

٢ - على منافع الاعيان .

٣ - على عمل معين او على خدمة معينة .

٤ - على اي شيء آخر ليس ممنوعا بنص في القانون او مخالفا للنظام العام او الاداب :

المادة ٨٩- ١ - تسري على العقود المسماة منها وغير المسماة القواعد العامة التي يشتمل عليها هذا الفصل

٢ - اما القواعد التي ينفرد بها بعض العقود المدنية فتقررها الاحكام الواردة في الفصول-
المعقودة لها . وتقرر قوانين التجارة القواعد الخاصة بالعقود التجارية .

الفرع الاول

١ - انعقاد العقد

المادة ٩٠- يتعقد العقد بمجرد ارتباط الایجاب بالقبول مع مراعاة ما يقرره القانون فوق ذلك من اوضاع معينة لانعقاد العقد .

المادة ٩١- ١ - الایجاب والقبول كل لفظين مستعملين عرفا لانشاء العقد واي لفظ صدر اولاً فهو إيجاب والثاني قبول .

٢ - ويكون الایجاب والقبول بصيغة الماضي ، كما يكونان بصيغة المضارع أو بصيغة الامر اذا ارید بهما الحال .

المادة ٩٢- صيغة الاستقبال التي تكون بمعنى الوعد المجرد يتعقد بها العقد وعدا ملزماً اذا انصرف اليه قصد المتعاقدين .

المادة ٩٣- التعبير عن الارادة يكون باللفظ وبالكتابة وبالاشارة الممهودة عرفاً ولو من غير الاخرس وبالمبادلة الفعلية الدالة على التراضي واتخاذ اي مسلك آخر لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على التراضي .

المادة ٩٤- ١ - يعتبر عرض البضائع مع بيان تمنها إيجاباً .

٢ - اما النشر والاعلان وبيان الاسعار الجاري التعامل بها وكل بيان آخر متعلق بعرض او بطلبات موجهة للجمهور او للافراد فلا يعتبر عند الشك إيجاباً وانما يكون دعوة الى التفاوض

المادة ٩٥- ١ - لا ينسب الى ساكت قول ولكن السكوت في معرض الحاجة بيان ويعتبر قبولاً .

٢ - ويعتبر السكوت قبولاً بوجه خاص اذا كان هناك تعامل سابق بين المتعاقدين واتصل الایجاب بهذا التعامل او اذا تمخض الایجاب لمنفعة من وجه اليه .

المادة ٩٦- المتعاقدان بالتخيير بعد الایجاب الى آخر المجلس فلو رجع الموجب بعد الایجاب وقبل القبول او صدر من احد المتعاقدين قول او فعل يدل على الاعراض يبطل الایجاب ولا عبرة بالقبول الواقع بعد ذلك .

المادة ٩٧- تكرار الایجاب قبل القبول يبطل الاول ويعتبر فيه الایجاب الثاني .

المادة ٩٨- اذا عين ميعاد للقبول التزم الموجب بالبقاء على إيجابه الى ان ينقضي هذا الميعاد .

المادة ٩٩- ١ - يجب ان يكون القبول مطابقاً للإيجاب .

٢ - واذا اقترن القبول بما يزيد في الایجاب او يقيده او يعدل فيه اعتبر رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً

المادة ١٠٠- ١ - يطابق القبول الایجاب اذا اتفق الطرفان على كل المسائل الجوهرية التي تفاوضا فيها . اما الاتفاق على بعض هذه المسائل فلا يكفي لالتزام الطرفين حتى لو اثبت هذا الاتفاق بالكتابة .

٢ - واذا اتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية في العقد واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترطا ان العقد يكون غير منعقد عند عدم الاتفاق على هذه المسائل فيعتبر العقد قد انعقد واذا قام خلاف على المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها فان المحكمة تقضي فيها طبقاً لطبيعة المعاملة والاحكام القانون والعرف والملاحة .

المادة ١٠١- اذا كان المتعاقدان لا يضمهما حين العقد مجلس واحد يعتبر التعاقد قد تم في المكان وفي الزمان اللذين صدر فيهما القبول ما لم يوجد اتفاق او نص قانوني يقضي بغير ذلك .

المادة ١٠٢- يعتبر التعاقد بالماتف او بأية طريقة مماثلة بالنسبة للمكان كأنه تم بين متعاقدين لا يضمهما مجلس واحد حين العقد واما فيما يتعلق بالزمان فيعتبر كأنه تم بين حاضرين في المجلس :

المادة ١٠٣- لا يتم العقد في المزادات الا برسو الزائدة ويسقط العطاء بعطاء يزيد عليه ولو وقع باطلا او باقتال الزائدة دون ان ترسو على اجد ذلك مع عدم الاختلال باحكام القوانين الاخرى .

المادة ١٠٤- القبول في عقود الاعذار يقتصر على مجرد التسليم بشروط مقررة يضعها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها

المادة ١٠٥- ١ - الاتفاق الذي يتعهد بموجبه كلا المتعاقدين أو احدهما بإبرام عقد معين في المستقبل لا يتعقد الا اذا عينت جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه والمدة التي يجب إبرامه فيها :

٢ - واذا اشترط القانون لتمام العقد استيفاء شكل معين فهذا الشكل يجب مراعاته ايضا في الاتفاق الذي يتضمن الوعد بإبرام هذا العقد .

هذا من الأصول

المادة ١٠٦- إذا وعد شخص بإبرام عقد ثم نكل وقاضاه الآخر طالبا تنفيذ الوعد ، وكانت الشروط اللازمة للعقد وبخاصة ما يتعلق منها بالشكل متوافرة قام الحكم متى حاز قوة القضية المقضية مقام العقد .

المادة ١٠٧- دفع العربون وقت إبرام العقد يفيد ان لكل من المتعاقدين الحق في العدول عنه الا اذا قضى الاتفاق بغير ذلك .

٢ - فاذا عدل من دفع العربون فقدته واذا عدل من قبضه رده ومثله .

٢ - النيابة في التعاقد :

المادة ١٠٨- يجوز التعاقد بالاصالة او بطريق النيابة ما لم يقض القانون بغير ذلك .

المادة ١٠٩- ١ - تكون النيابة في التعاقد اتفاقية او قانونية .

٢ - ويحدد سند الاتابة الصادر من الاصيل نطاق سلطة النائب عندما تكون النيابة اتفاقية كما يحدد القانون تلك السلطة اذا كانت النيابة قانونية .

المادة ١١٠- من باشر عقدا من العقود بنفسه لنفسه فهو الملزم دون غيره بما يترتب عليه من أحكام .

المادة ١١١- ١ - اذا تم العقد بطريق النيابة كان شخص النائب لا شخص الاصيل هو محل الاعتبار عند النظر في عيوب الارادة او في اثر العلم ببعض الظروف الخاصة أو وجوب العلم بها .

٢ - ومع ذلك اذا كان النائب وكيلًا يتصرف وفقا لتعليمات معينة صدرت له من موكله، فليس للموكل ان يتمسك بجهل النائب لظروف كان يعلمها هو او كان من المفروض ان يعلمها .

المادة ١١٢- اذا أبرم النائب في حدود نيابته عقدا باسم الاصيل فان ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق واحكام يضاف الى الاصيل الا اذا نص القانون على خلاف ذلك .

المادة ١١٣- اذا أبرم النائب في حدود نيابته عقدا باسمه فان حكم العقد يرجع الى الاصيل وتتصرف حقوق العقد الى النائب الا اذا كان العاقد الآخر يعلم وقت التعاقد بوجود النيابة فترجع الحقوق الى الاصيل كل ذلك ما لم ينص القانون على خلافه .

المادة ١١٤- اذا كان النائب ومن تعاقد معه مجهلان معا وقت إبرام العقد انقضاء النيابة فان اثر العقد الذي يبرمه يضاف الى الاصيل او خلفائه .

المادة ١١٥- لا يجوز لشخص ان يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه سواء اكان التعاقد لحسابه هو ام لحساب شخص آخر دون ترخيص من الاصيل على انه يجوز للاصيل في هذه الحالة ان يميز التعاقد وهذا كله مع مراعاة ما يخالفه من احكام القانون او قواعد التجارة .

٣ - شروط العقد :

اولا - أهلية التعاقد :

المادة ١١٦- كل شخص أهل للتعاقد ما لم تسلب اهليته او يحد منها بحكم القانون .

المادة ١١٧- ليس للصغير غير المميز حق التصرف في ماله وتكون جميع تصرفاته باطلة .

المادة ١١٨- ١ - تصرفات الصغير المميز صحيحة متى كانت نافعة نفعا محضا وباطلة متى كانت ضارة ضررا محضا .

٢ - اما التصرفات الدائرة بين النفع والضرر فتعقد موقوفة على اجازة الولي في الحدود التي يجوز فيها له التصرف ابتداء او اجازة القاصر بعد بلوغه سن الرشد .

٣ - وسن التمييز سبع سنوات كاملة .

المادة ١١٩- ١ - للولي بترخيص من المحكمة ان يسلم الصغير المميز اذا اكمل الخامسة عشرة مقادارا من ماله ويأذن له في التجارة تجرية له . ويكون الاذن مطلقا أو مقيدا .

٢ - واذا توفي الولي الذي اذن للصغير او انزل من ولايته لا يبطل اذنه .

المادة ١٢٠- الصغير للمأذون في التصرفات الداخلة تحت الاذن كالبالغ سن الرشد .

المادة ١٢١- للولي ان يحجر الصغير للمأذون ويبطل الاذن ويكون حجره على الوجه الذي اذنه به .

المادة ١٢٢- ١ - للمحكمة ان تأذن للصغير المميز عند امتناع الولي عن الاذن وليس للولي ان يحجر عليه بعد ذلك . والمحكمة بعد الاذن ان تعيد الحجر على الصغير .

المادة ١٢٣- ولي الصغير هو ابوه ثم وصي ابيه ثم جده الصحيح ثم وصي الجد ثم المحكمه او الوصي الذي نصبته المحكمة .

المادة ١٢٤- ١ - الاب والجد اذا تصرفا في مال الصغير وكان تصرفهما بمثل القيمة او بفن يسير صح العقد ونفذ . اما اذا عرفا بسوء التصرف فللحاكم ان يقيد من ولايتهما او ان يسلبهما هذه الولاية .

المادة ١٢٥- عقود الادارة الصادرة من الوصي في مال الصغير تكون صحيحة نافذة ولو كانت بفن يسير ويعتبر من عقود الادارة بوجه خاص الاجار اذا لم تزد مدته على ثلاث سنوات واعمال الحفظ والصيانة واستيفاء الحقوق وإيفاء الديون وبيع المحصولات الزراعية وبيع المنقول الذي يسرع اليه التلف والنفقة على الصغير .

المادة ١٢٦- التصرفات الصادرة من الوصي في مال الصغير والتي لا تدخل في اعمال الادارة كالبيع والرهن والقرض والصلح وقسمة المال الشائع واستثمار النقود لا تصح الا باذن من المحكمة المختصة وبالطريقة التي تحددها .

المادة ١٢٧- ١ - الصغير والمجنون والمعتوه محجورون لأنهم .

٢ - اما السفه وذو الغفلة فتحجر عليهما المحكمة وترفع الحجر عنهما وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في القانون .

٣ - يبلغ قرار الحجر للمحجور ويعان للناس سببه وتكون تصرفاته قبل ذلك نافذة .

المادة ١٢٨- ١ - المعتوه هو في حكم الصغير المميز .

٢ - المجنون المطبق هو في حكم الصغير غير المميز . اما المجنون غير المطبق فتصرفاته في حال افاقته كصرف العاقل .

هذا من الأصول

المادة ١٢٩-١ - يسري على تصرفات المحجور الغفلة أو السفه ما يسري على تصرفات الصبي المميز من أحكام ، ولكن ولي السفه المحكمة أو من تعينه للوصاية عليه وليس لايه أو جده أو وصيهما حق الولاية عليه .

٢ - أما تصرفاته قبل الحجر فمعتبره إلا إذا كانت نتيجة استغلال أو تواطؤ .

المادة ١٣٠-١ - يكون تصرف المحجور عليه لسفه أو غفلة بالوقف أو بالوصية صحيحا متى اذنت المحكمة في ذلك .

٢ - وتكون أعمال الإدارة الصادرة عن المحجور عليه لسفه المأذون له بتسلم أمواله صحيحة في الحدود التي رسمتها الجهة التي اصدرت الأذن .

المادة ١٣١-١ - تتبين القوانين والأنظمة الاجراءات التي تتبع في الحجر على المحجورين وإدارة أموالهم واستثمارها والتصرف فيها وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالولاية والوصاية والقوامة .

المادة ١٣٢-١ - إذا كان الشخص أصم أبكم أو أعشى أو أصم أو أعشى أبكم وتعلد عليه بسبب ذلك التعبير عن ارادته جاز للمحكمة ان تعين له وصيا يعاونه في التصرفات التي تقتضي مصلحته فيها ذلك .

المادة ١٣٣-١ - التصرفات الصادرة من الاولياء والأوصياء والقوام تكون صحيحة في الحدود التي رسمها القانون المادة ١٣٤-١ - يجوز لتأنيص الأهلية ان يطلب ابطال العقد .

٢ - غير أنه إذا لجأ الى طرق احتيالية لاختفاء نقص أهليته لزمه التعويض .

ب- عيوب الرضا :

١ - الأكراه :

المادة ١٣٥-١ - الأكراه هو اجبار الشخص بغير حق على ان يعمل عملا دون رضاه ويكون ماديا او معنويا .

المادة ١٣٦-١ - يكون الأكراه ملجئا اذا كان تهديدا بخطر جسيم علق يلحق بالجسم او المال . ويكون غير ملجئ اذا كان تهديدا بما دون ذلك .

المادة ١٣٧-١ - التهديد بايقاع ضرر بالوالدين او الاولاد او الزوج او ذي رحم محرم والتهديد بخطر يخلش الشرف يعتبر اكراها ، ويكون ملجئا او غير ملجئ بحسب الاحوال .

المادة ١٣٨-١ - الأكراه الملجئ بعدم الرضا ويفسد الاختيار وغير الملجئ بعدم الرضا ولا يفسد الاختيار .

المادة ١٣٩-١ - يختلف الأكراه باختلاف الاشخاص وسنهم وضعفهم ومناصبهم ودرجة تأثيرهم وتألمهم من الأكراه شدة وضعفا .

المادة ١٤٠-١ - يشترط ان يكون المكره قادرا على ايقاع ما هدد به وان يثلب على ظن المكره وقوع الأكراه عاجلا ان لم يفعل ما أكره عليه .

المادة ١٤١-١ - من أكره باحد نوعي الأكراه على ابرام عقد لا ينفذ عقده ولكن لو اجازه المكره او ورثته بعد زوال الأكراه صراحة او دلالة يتقلب صحيحا :

المادة ١٤٢-١ - الزوج ذو شركة على زوجته فاذا اكراهها بالضرب او منعها عن أهلها مثلا لتتأزل عن حق لها او تهب له مالا ففعلت كان تصرفها غير نافذ .

٢ - التفرير والغبن :

المادة ١٤٣-١ - التفرير هو ان يخدع احد العاقدين الآخر بوسائل احتيالية قولية او فعلية تحمله على الرضا بما لم يكن ليرضى به بغيرها .

المادة ١٤٤-١ - يعتبر السكوت عمدا عن واقعة او ملايسة تفريرا اذا ثبت ان المفرور ما كان ليرى العقد او علم بتلك الواقعة او هذه الملايسة .

المادة ١٤٥-١ - اذا غرر احد العاقدين بالآخر وتحقق ان العقد تم بغبن فاحش كان لمن غرر به فسخ العقد .

المادة ١٤٦-١ - الغبن الفاحش في العقار وغيره هو مالا يدخل تحت تقويم المقوامين .

المادة ١٤٧-١ - اذا اصاب الغبن ولو كان يسيرا مال المحجور عليه للمدين او المريض مرض الموت وكان دينهما مستغرقا لما لهما كان العقد موقوفا على رفع الغبن او اجازته من الدائنين والا بطل .

المادة ١٤٨-١ - اذا صدر التفرير من غير المتعاقدين واثبت المفرور ان المتعاقد الآخر كان يعلم بالتفرير وقت العقد جاز له فسخه .

المادة ١٤٩-١ - لا يفسخ العقد بالغبن الفاحش بلا تفرير الا في مال المحجور ومال الوقف وأموال الدولة .

المادة ١٥٠-١ - يسقط الحق في الفسخ بالتفرير والغبن الفاحش ويلزم العقد بموت من له الحق في الفسخ وبالتصرف في العقود عليه كله او بعضه تصرفا يتضمن الاجازة وبهلاكه عنده واستهلاكه وتعييه وزيادته .

٣ - الغلط :

المادة ١٥١-١ - لا يعتبر الغلط الا فيما تضمنته صيغة العقد او دلت عليه الملايسات وظروف الحال او طبائع الاشياء او العرف .

المادة ١٥٢-١ - اذا وقع الغلط في ماهية العقد او في شرط من شروط الانعقاد او في المحل بطل العقد .

المادة ١٥٣-١ - للعاقدين فسخ العقد اذا وقع منه غلط في امر مرغوب كصفة في المحل او ذات المتعاقد الآخر اوصفة فيه

المادة ١٥٤-١ - للعاقدين فسخ العقد اذا وقع منه غلط في القانون وتوافرت شروط الغلط في الواقع طبقا للمادتين (١٥١ و ١٥٣) ما لم يقض القانون بغيره .

المادة ١٥٥-١ - لا يؤثر في العقد مجرد الغلط في الحساب او الكتابة وانما يجب تصحيحه .

المادة ١٥٦-١ - ليس لمن وقع في غلط ان يتمسك به على وجه يتعارض مع ما يقضي به حسن النية .

٢ - ويبقى ملزما بالعقد الذي قصد ابرامه اذا أظهر الطرف الآخر استعداده لتنفيذ هذا العقد

لانيا - المحل والسبب :

أ - المحل :

المادة ١٥٧-١ - يجب ان يكون لكل عقد محل يضاف اليه .

هذا من الأصول

المادة ١٥٨-١ - في التصرفات المالية يشترط ان يكون المحل مالا متقوما .

٢ - ويصح ان يكون عينا او منفعة او اي حق مالي اخر كما يصح ان يكون عملا او امتناعا عن عمل

المادة ١٥٩- اذا كان المحل مستجيلا في ذاته وقت العقد كان العقد باطلا .

المادة ١٦٠-١ - يجوز ان يكون محلا للمعاوضات المالية التي المستقبل اذا انتفى الفرر .

٢ - غير انه لا يجوز التعامل في تركة انسان على قيد الحياة ولو كان ذلك برضاه الا في الاحوال التي نص عليها القانون .

المادة ١٦١-١ - يشترط في عقود المعاوضات المالية ان يكون المحل معيننا نائيا للجهالة الفاحشة بالاشارة اليه او الى مكانه الخاص ان كان موجودا وقت العقد او ببيان الاوصاف المميزة له مع ذكر مقداره ان كان من القدرات او بنحو ذلك مما تنتفي به الجهالة الفاحشة .

٢ - واذا كان المحل معلوما للمتعاقدين فلا حاجة الى وصفه وتعريفه بوجه آخر .

٣ - فاذا لم يعين المحل على النحو المتقدم كان العقد باطلا .

المادة ١٦٢- اذا كان محل التصرف او مقابله نقودا لزم بيان قدر عددها المذكور في التصرف دون ان يكون لارتفاع قيمة هذه النقود أو لانخفاضها وقت الوفاء اي اثر .

المادة ١٦٣-١ - يشترط ان يكون المحل قابلا لحكم العقد .

٢ - فان منع الشارع التعامل في شيء او كان مخالفا للنظام العام او للاداب كان العقد باطلا .

٣ - ويعتبر من النظام العام بوجه خاص الاحكام المتعلقة بالاحوال الشخصية كالاهلية والميراث والاحكام المتعلقة بالانتقال والاجراءات اللازمة للتصرف في الوقف وفي العقار والتصرف في مال المحجور ومال الوقف ومال الدولة وقوانين التسمير الجبري وسائر القوانين التي تصدر لحاجة المستهلكين في الظروف الاستثنائية .

المادة ١٦٤-١ - يجوز ان يقترب العقد بشرط يؤكد مقتضاه او يلائمه او جرى به العرف والعادة .

٢ - كما يجوز ان يقترب بشرط فيه نفع لاحد العاقدين او للغير ما لم يمتعه الشارع او يخالف النظام العام او الاداب والا لغا الشرط وصح العقد ما لم يكن الشرط هو الدافع الى التعاقد فيبطل العقد ايضا .

ب- السبب :

المادة ١٦٥-١ - السبب هو الغرض المباشر المقصود من العقد .

٢ - ويجب ان يكون موجودا وصحيحا ومباحا غير مخالف للنظام العام او الاداب .

المادة ١٦٦-١ - لا يصح العقد اذا لم تكن فيه منفعة مشروعة لعاقديه .

٢ - ويفترض في العقود وجود هذه المنفعة المشروعة ما لم يعم الدليل على غير ذلك .

هذا من المأهول

الثالث - العقد الصحيح والباطل والفاقد :

أ - العقد الصحيح :

المادة ١٦٧- العقد الصحيح هو العقد المشروع باصله ووصفه بان يكون صادرا من أهله مضافا الى محل قابل لحكمه وله غرض قائم وصحيح ومشروع ووافقه صحيحة ولم يقترب به شرط مفسد له .

ب - العقد الباطل :

المادة ١٦٨-١ - العقد الباطل ما ليس مشروعاً باصله ووصفه بأن اختل ركنه أو محله أو الغرض منه أو الشكل الذي فرضه القانون لانعقاده ولا يترتب عليه اي اثر ولا ترد عليه الاجازة .

٢ - ولكل ذي مصلحة ان يتسكك بالبطالان وللمحكمة ان تقضي به من تلقاء نفسها .

٣ - ولا تسمع دعوى البطلان بعد مضي خمس عشرة سنة من وقت العقد .

المادة ١٦٩-١ - اذا كان العقد في شق منه باطلا بطل العقد كله الا اذا كانت حصة كل شق معينة فانه يبطل في الشق الباطل ويبقى صحيحا في الباقي .

٢ - واذا كان العقد في شق منه موقوفاً، توقفت في الموقوف على الاجازة : فان اجيز . نفذ العقد كله ، وان لم يجز يبطل في هذا الشق فقط بخصته من العوض وبقي في النافذ بخصته .

ج - العقد الفاسد :

المادة ١٧٠-١ - العقد الفاسد هو ما كان مشروعاً بأصله لا بوصفه فاذا زال سبب فساد صح .

٢ - ولا يفيد الملك في المعقود عليه الا قبضه .

٣ - ولا يترتب عليه اثر الا في نطاق ما تقرره احكام القانون .

٤ - ولكل من عاقديه او ورثته حق فسخه بعد اعدار العاقد الاخر .

رابعاً - العقد الموقوف والعقد غير اللازم :

أ - العقد الموقوف :

المادة ١٧١- يكون التصرف موقوف النفاذ على الاجازة اذا صدر من فضولي في مال غيره او من مالك في مال له تعلق به حق الغير او من ناقص الاهلية في ماله وكان تصرفا دائرا بين النفع والضرب او من مكروه او اذا نص القانون على ذلك .

المادة ١٧٢- تكون اجازة العقد للمالك او لمن تعلق له حق في المعقود عليه او الولي او الوصي او ناقص الاهلية بعد اكتمال اهليته او للمكروه بعد زوال الاكراه او لمن يخوله القانون ذلك .

المادة ١٧٣-١ - تكون الاجازة بالقول او بأي لفظ يدل عليها صراحة او دلالة .

٢ - ويعتبر السكوت اجازة ان دل على الرضا عرفاً .

المادة ١٧٤- يشترط لصحة الاجازة قبول التصرف للاجازة وقت صدوره ووقت الاجازة وجود من له الاجازة وطرفي العقد والمتصرف فيه وبذله ان كان عينا وقت الاجازة .

المادة ١٧٥-١ - اذا اجيز التصرف الموقوف نفذ مستندا الى وقت صدوره واعتبرت الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة .

٢ - واذا رفضت الاجازة بطل التصرف .

ب- العقد غير اللازم :

المادة ١٧٦-١ - يكون العقد غير لازم بالنسبة الى احد عاقلديه او لكليهما رغم صحته ونفاذه اذا شرط له حق فسخه دون تراض او تقاض .

٢ - ولكل منهما ان يستقل بفسخه اذا كان بطبيعته غير لازم بالنسبة اليه أو شرط لنفسه خيار فسخه .

خامسا - من الخيارات التي تشوب لزوم العقد :

أ - خيار الشرط :

المادة ١٧٧- في العقود اللازمة التي تختمل الفسخ يجوز للعاقلدين أو لايهما ان يشترط في العقد او بعده الخيار لنفسه او لغيره لمدة التي يتفقان عليها فان لم يتفقا على تحديد المدة جاز للقاضي تحديدها طبقا للعرف .

المادة ١٧٨- اذا شرط الخيار لكل من العاقلدين في عقود المعاوضات المالية فلا يخرج البدلان عن ملكهما فان جعل لاحدهما فلا يخرج ماله عن ملكه ولا يدخل مال الاخر في ملكه .

المادة ١٧٩-١ - لصاحب خيار الشرط الحق في فسخ العقد او اجازته .

٢ - فان اختار الاجازة لزم العقد مستندا الى وقت نشوئه .

٣ - وان اختار الفسخ انفسخ العقد واعتبر كأن لم يكن .

المادة ١٨٠- اذا كان الخيار مشروطا لكل من العاقلدين فان اختار احدهما الفسخ انفسخ العقد ولو اجازته الاخر وان اختار الاجازة بقي للاخر خياره مدة الخيار .

المادة ١٨١-١ - يكون الفسخ او الاجازة بكل فعل او قول يدل على أيهما صراحة او دلالة .

٢ - واذا مضت المدة دون اختيار الفسخ او الاجازة لزم العقد .

المادة ١٨٢-١ - يشترط لصحة الفسخ اختياره في مدة الخيار وعلم الطرف الاخر به ان كان الفسخ بالقول ولا يشترط فيه التراضي او التقاضي .

٢ - اما الاجازة فلا يشترط علم الطرف الاخر بها .

المادة ١٨٣- يسقط الخيار بموت صاحبه في خلال مدته ويلزم العقد بالنسبة الى وراثته ويبقى الاخر على خياره ان كان الخيار له حتى نهاية مدته .

ب- خيار الرؤية :

المادة ١٨٤- يثبت خيار الرؤية في العقود التي تختمل الفسخ لمن صدر له التصرف ولو لم يشترطه اذا لم ير المقود عليه وكان معينا بالتعيين .

المادة ١٨٥- يبقى خيار الرؤية حتى تتم الرؤية في الاجل المتفق عليه او يوجد ما يسقطه .

المادة ١٨٦- خيار الرؤية لا يمنع نفاذ العقد وانما يمنع لزومه بالنسبة لمن شرط له الخيار .

المادة ١٨٧-١ - لا يسقط خيار الرؤية بالاستقاط .

٢ - ويسقط بروؤية المقود عليه وقبوله صراحة او دلالة كما يسقط بموت صاحبه وبهلاكه كله او بعضه وبتعيبه وبصرف من له الخيار فيه تصرفا لا يختمل الفسخ او تصرفا يوجب حقا للغير .

المادة ١٨٨- يتم الفسخ بخيار الرؤية بالقول او بالفعل صراحة او دلالة بشرط علم المتعاقد الاخر .

ج- خيار التعيين :

المادة ١٨٩- يجوز الاتفاق على ان يكون المقود عليه احد شيئين أو أشياء ثلاثة ويكون خيار تعيينه من بينها لاحد العاقلدين وذلك بشرط بيان بدل كل منها ومدة الخيار .

المادة ١٩٠- يكون العقد غير لازم حتى يتم اعمال الخيار فاذا تم الخيار صراحة او دلالة اصبح العقد نافذا لازما فيما تم فيه .

المادة ١٩١- يستند تعيين الخيار الى وقت نشوء العقد .

المادة ١٩٢- اذا مات من له خيار التعيين في مدة الاختيار انتقل حقه الى وراثته .

د - خيار العيب :

المادة ١٩٣- يثبت حق فسخ العقد بخيار العيب في العقود التي تختمل الفسخ دون اشتراطه في العقد .

المادة ١٩٤- يشترط في العيب لكي يثبت به الخيار ان يكون قديما مؤثرا في قيمة المقود عليه وان يجهله المشتري وان لا يكون البائع قد اشترط البراءة منه .

المادة ١٩٥-١ - اذا توفرت في العيب الشروط المبينة في المادة السابقة كان العقد غير لازم بالنسبة لصاحب الخيار قبل القبض قابلا للفسخ بعده .

٢ - ويتم فسخ العقد قبل القبض بكل ما يدل عليه دون حاجة الى تراضي او تقاضي . بشرط علم التعاقد الاخر به . واما بعد القبض فانما يتم بالتراضي او التقاضي .

المادة ١٩٦- يترتب على فسخ العقد للعيب رد محله الى صاحبه واسترداد ما دفع .

المادة ١٩٧-١ - يسقط خيار العيب بالاستقاط وبالرضا بالعيب بعد العلم به وبالتصرف في المقود عليه ولو قبل العلم به وبهلاكه او نقصانه بعد القبض وزيادته قبل القبض زيادة متصلة غير متولدة منه وبعد القبض زيادة منفصلة متولدة منه .

٢ - ولا يسقط بموت صاحبه ويثبت لورثته .

المادة ١٩٨- لصاحب خيار العيب ايضا اسبابك المقود عليه والرجوع بقصان الثمن .

هكذا من الأصول

الفرع الثاني

آثار العقد

١ - بالنسبة للمتعاقدين :

المادة ١٩٩-١ - يثبت حكم العقد في العقود عليه وبطله بمجرد انعقاده دون توقف على القبض أو أي شيء آخر - ما لم ينص القانون على غير ذلك .

٢ - أما حقوق العقد فيجب على كل من الطرفين الوفاء بما أوجبه العقد عليه منهما .

المادة ٢٠٠-٢ - عقد المعاوضة الوارد على الأعيان إذا استوفى شرائط صحته يقتضي ثبوت الملك لكل واحد من العاقدين في بدل ملكه والتزام كل منهما بتسليم ملكه المقود عليه للآخر .

المادة ٢٠١-٢ - عقد المعاوضة الوارد على منافع الأعيان مستوفيا شرائط صحته يستوجب التزام المتصرف في العين بتسليمها للمتفع والتزام المتفع بتسليم بدل المنفعة لصاحب العين .

المادة ٢٠٢-١ - يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية .

٢ - ولا يقتصر العقد على التزام المتعاقد بما ورد فيه ، ولكن يتناول أيضا ما هو من مستزماته وفقا للقانون والعرف وطبيعة التصرف .

المادة ٢٠٣-٢ - في العقود الملزمة للجانبين إذا كانت الالتزامات المتبادلة مستحقة الوفاء جاز لكل من المتعاقدين أن يتمتع عن تنفيذ التزامه إذا لم يتم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به .

المادة ٢٠٤-٢ - إذا تم العقد بطريق الأذعان وكان قد تضمن شروطا تعسفية جاز للمحكمة أن تعدل هذه الشروط أو تعفي الطرف المذعن منها وفقا لما تقتضي به العدالة ، ويقع بإطلا كل اتفاق على خلاف ذلك .

المادة ٢٠٥-٢ - إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الواسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدية وإن لم يصبح مستحيلا ، صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للمحكمة تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن ترد الالتزام المرهق إلى الحد المقبول أن اقتضت العدالة ذلك . ويقع بإطلا كل اتفاق على خلاف ذلك .

٢ - أثر العقد بالنسبة إلى الغير :

المادة ٢٠٦-٢ - ينصرف أثر العقد إلى المتعاقدين والخلف العام دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالبراهن ما لم يبين من العقد أو من طبيعة التعامل أو من نص القانون أن هذا الأثر لا ينصرف إلى الخلف العام .

المادة ٢٠٧-٢ - إذا أنشأ العقد حقوقا شخصية تنصل بشيء انتقل بحد ذلك إلى خلف خاص فإن هذه الحقوق تنتقل إلى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشيء إذا كانت من مستزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء إليه .

المادة ٢٠٨-٢ - لا يترتب العقد شيئا في ذمة الغير ولكن يجوز أن يكسبه حقا .

المادة ٢٠٩-١ - إذا تعهد شخص بأن يعمل الغير يلتزم بأمر فلا يلزم الغير بتعهدده فإذا رفض الغير أن يلتزم وجب على المتعهد أن يعرض من تعاقد معه .

ويجوز له مع ذلك أن يتخلص من التعويض بأن يقوم هو بنفسه بتنفيذ الالتزام الذي تعهد به .

٢ - أما إذا قبل الغير هذا التعهد فإن قبوله لا ينتج إلّا من وقت صدوره ما لم يبين أنه قصد صراحة أو ضمنا أن يستند أثر هذا القبول إلى الوقت الذي صدر فيه التعهد .

المادة ٢١٠-١ - يجوز للشخص أن يتعاقد باسمه على حقوق بشرطها لمصلحة الغير إذا كان له في تنفيذها مصلحة شخصية مادية كانت أو أدبية .

٢ - ويترتب على هذا الاشتراط أن يكسب الغير حقا مباشرا قبل المتعهد بتنفيذ الاشتراط يستطيع أن يطالبه بوفائه ما لم يتفق على خلاف ذلك ويكون لهذا المتعهد أن يتسكك قبل المتفع بالدفع التي تنشأ عن العقد .

٣ - ويجوز أيضا للمتشرط أن يطالب بتنفيذ ما اشترط لمصلحة المتفع إلا إذا تبين من العقد أن المتفع وحده هو صاحب الحق في ذلك .

المادة ٢١١-١ - يجوز للمتشرط دون دائنيه أو ورثته أن ينقض المشاركة قبل أن يعلن المتفع إلى المتعهد أو إلى المتشرط ورغبته في الاستفادة منها ، ما لم يكن ذلك مخالفا لما يقتضيه العقد .

٢ - ولا يترتب على نقض المشاركة أن تبرأ ذمة المتعهد قبل المتشرط إلا إذا اتفق صراحة أو ضمنا على خلاف ذلك .

والمشرط إحلال متفع آخر محل المتفع الأول كما له أن يستأثر لنفسه بالانقضاء من المشاركة .

المادة ٢١٢-٢ - يجوز في الاشتراط لمصلحة الغير أن يكون المتفع شخصا مستقبلا أو جهة مستقبلية كما يجوز أن يكون شخصا أو جهة لم يمتا وقت العقد ، متى كان تعيينهما مستطاعا وقت أن ينتج العقد أثره طبقا للمشاركة .

٣ - تفسير العقود :

المادة ٢١٣-٢ - الأصل في العقد رضا المتعاقدين وما التزمه في التعاقد .

المادة ٢١٤-١ - العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني .

٢ - والأصل في الكلام الحقيقة فلا يجوز حمل اللفظ على المجاز إلا إذا تعذر حمله على معناه الحقيقي .

المادة ٢١٥-٢ - لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح .

المادة ٢١٦-٢ - أعمال الكلام أولى من أعماله لكن إذا تعذر أعمال الكلام يحمل .

المادة ٢١٧-٢ - ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكره كله .

المادة ٢١٨-٢ - المطلق يجري على إطلاقه إذا لم يتم دليل التحديد نصا أو دلالة .

المادة ٢١٩-٢ - الوصف في الحاضر لغو ، وفي الغائب معتبر .

هكذا من الله على

- المادة ٢٢٠- ١ - العادة محكمة عامة كانت او خاصة .
٢ - وتعتبر العادة اذا اطردت او غلبت والعبرة للغالب الشائع لا للتادر .
٣ - ترك الحقيقة بدلالة العادة .

المادة ٢٢١- ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه .

المادة ٢٢٢- الضرورات تبيح المحظورات .

المادة ٢٢٣- للمتنع عادة كالمتنع حقيقة .

المادة ٢٢٤- للمعروف عرفا كالمشروط شرطا .

المادة ٢٢٥- المعروف بين التجار كالمشروط بينهم .

المادة ٢٢٦- التبيين بالعرف كالتعيين بالنص .

المادة ٢٢٧- اذا تعارض المانع والمقتضى يقدم المانع .

المادة ٢٢٨- التابع تابع ولا يفرد بالحكم .

المادة ٢٢٩- اذا سقط الاصل سقط الفرع .

المادة ٢٣٠- الساقط لا يعود كما ان المردوم لا يعود .

المادة ٢٣١- اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه .

المادة ٢٣٢- اذا بطل الاصل يصار الى البديل .

المادة ٢٣٣- التصرف على الرعية منوط بالمصلحة .

المادة ٢٣٤- السؤال معاد في الجواب .

المادة ٢٣٥- الغرم بالغنم .

المادة ٢٣٦- الامر بالتصرف في ملك الغير باطل .

المادة ٢٣٧- من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه .

المادة ٢٣٨- من سعى في نقض ما تم من جهته فسيح مردود عليه .

المادة ٢٣٩- ١ - اذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين .

٢ - اما اذا كان هناك محل لتفسير العقد فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقلين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للافاظ مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغي ان يتوافر من امانة وثقة بين المتعاقدين وفقا للعرف الجاري في المعاملات .

المادة ٢٤٠- ١ - يفسر الشك في مصلحة اللين .

٢ - ومع ذلك لا يجوز ان يكون تفسير العبارات الغامضة في عقود الادعان ضلوا بمصلحة الطرف المدعى .

٤ - انحلال العقد (الاقالة) :

المادة ٢٤١- اذا كان العقد صحيحا لازما فلا يجوز لاحد المتعاقدين الرجوع فيه ولا تعديله ولا فسخه الا بالتراضي او التقاضي او بمقتضى نص في القانون .

المادة ٢٤٢- للمتعاقلين ان يتقايلا العقد برضاها بعد انعقاده .

المادة ٢٤٣- الاقالة في حق المتعاقدين فسخ . وفي حق الغير عقد جديد .

المادة ٢٤٤- تتم الاقالة بالايجاب والقبول في المجلس وبالتعاطي بشرط ان يكون المقود عليه قائما وموجودا في يد المتعاقد وقت الاقالة ولو تلف بعضه صحت الاقالة في الباقي بقدر حصته من العوض .

المادة ٢٤٥- يجوز الاتفاق على ان يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة الى حكم قضائي عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه وهذا الاتفاق لا يعني من الاعذار الا اذا انفق المتعاقدان صراحة على الاعفاء منه .

المادة ٢٤٦- ١ - في العقود الملزمة للجانبين اذا لم يوف احد المتعاقدين بما وجب عليه بالعقد جاز للمتعاقد الاخر بعد اذاره اللين ان يطلب بتنفيذ العقد او يفسخه .

٢ - ويجوز للمحكمة ان تلزم اللين بالتنفيذ للحال او تنتظره الى اجل مسمى ولما ان تقضي بالفسخ والتعويض في كل حال ان كان له مقتضى .

المادة ٢٤٧- في العقود الملزمة للجانبين اذا طرأت قوة قاهرة تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا انقضى معه الالتزام المقابل له وانفسخ العقد من تلقاء نفسه فاذا كانت الاستحالة جزئية انقضى ما يقابل الجزء المستحيل ومثل الاستحالة الجزئية الاستحالة الوتية في العقود المستمرة وفي كليهما يجوز للدائن فسخ العقد بشرط علم اللين .

٥ - آثار انحلال العقد :

المادة ٢٤٨- اذا انفسخ العقد او فسخ اعيد المتعاقدان الى الحالة التي كانا عليها قبل العقد فاذا استحال ذلك يحكم بالتعويض .

المادة ٢٤٩- اذا انحل العقد بسبب البطلان او الفسخ او بأي سبب آخر وتعين على كل من المتعاقدين ان يرد ما استولى عليه جاز لكل منهما ان يحبس ما أخذه مادام المتعاقد الاخر لم يرد اليه ما تسلمه منه او يقدم ضمانا لهذا الرد .

الفصل الثاني

التصرف الانفرادي

المادة ٢٥٠- يجوز ان يتم التصرف بالارادة المنفردة للمتصرف دون توقف على القبول ما لم يكن فيه الزام الغير بشئ وذلك طبقا لما يقتضي به القانون .

المادة ٢٥١- ١ - تسري على التصرف الانفرادي الاحكام الخاصة بالمقود الا ما تعلق منها بضرورة وجود ارادتين متطابقتين لنشوء العقد . وذلك ما لم ينص القانون على غير ذلك .

٢ - ويبقى الايجاب في المقود خاصا بالاحكام الخاصة به .

هكذا من الأصول

المادة ٢٥٢- اذا استوفى التصرف الانفرادي ركته وشروطه فلا يجوز للمتصرف الرجوع فيه ما لم ينص القانون على غير ذلك .

المادة ٢٥٣- ١ - اذا كان التصرف الانفرادي تعليكا فلا يثبت حكمه للمتصرف اليه الا بقبوله .

٢ - واذا كان اسقاطا فيه معنى التمليك او كان ابراء من دين فيثبت حكمه للمتصرف اليه ولكن يرتد برده في المجلس .

٣ - واذا كان اسقاطا محضاً فيثبت حكمه ولا يرتد بالرد .

٤ - كل ذلك ما لم ينص القانون على خلافه .

المادة ٢٥٤- ١ - الوعد هو ما يفرضه الشخص على نفسه لغيره بالإضافة الى المستقبل لا على سبيل الالتزام في المال وقد يقع على عقد او عمل .

٢ - ويلزم الوعد صاحبه ما لم يمت أو يفس .

المادة ٢٥٥- ١ - من وجه للجمهور وعدا بجائزة يعطيها عن عمل معين وعين له أجل التزم باعطائه الجائزة لمن قام بهذا العمل ولو قام به دون نظر الى الوعد بالجائزة .

٢ - واذا لم يعين الواعد اجلا للقيام بالعمل جاز له الرجوع في وعده باعلان للكافة على الا يؤثر ذلك في حق من أتم العمل قبل الرجوع في الوعد ولا تسمع دعوى المطالبة بالجائزة اذا لم ترفع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعلان عدول الواعد .

الفصل الثالث

الفعل الضار

الفزع الاول

أحكام عامة

المادة ٢٥٦- كل اضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر .

المادة ٢٥٧- ١ - يكون الاضرار بالمباشرة او التسبب .

٢ - فان كان بالمباشرة لزم الضمان ولا شرط له واذا وقع بالتسبب فيشترط التعدي او التعمد او ان يكون الفعل مفضيا الى الضرر .

المادة ٢٥٨- اذا اجتمع المباشر والتسبب يضاف الحكم الى المباشر .

المادة ٢٥٩- اذا غر احد آخر ضمن الضرر المترتب على ذلك الضرر .

المادة ٢٦٠- ليس لمن اتلف ماله شخص ان يتلف مال ذلك الشخص والا ضمن كل منهما ما اتلفه .

المادة ٢٦١- اذا اثبت الشخص ان الضرر قد نشأ عن سبب اجنبى لا يد له فيه كآفة سماوية او حادث فجائي او قوة قاهرة او فعل الغير او فعل المتضرر كان غير ملزم بالضمان ما لم يقض القانون او الاتفاق بغير ذلك .

المادة ٢٦٢- من احدث ضررا وهو في حالة دفاع شرعي عن نفسه أو ماله او عن نفس الغير او ماله كان غير مسؤول على الا يجاوز قدر الضرورة والا اصبح ملزما بالضمان بقدر ما جاوزه .

المادة ٢٦٣- ١ - يضاف الفعل الى القاعل لا الامر ما لم يكن مجبرا على ان الاجبار المعتبر في التصرفات الفعلية هو الاكراه الملجئ وحده .

٢ - ومع ذلك لا يكون الموظف العام مسؤولا عن عمله الذي أضر بالغير اذا قام به تنفيذا لامر صدر اليه من رئيسه متى كانت اطاعة هذا الامر واجبة عليه او كان يعتقد انها واجبة واقام الدليل على اعتقاده بمشروعية العمل الذي وقع منه وكان اعتقاده مبنيا على أسباب معقولة وانه راعى في عمله جانب الحيطة والحذر .

المادة ٢٦٤- يجوز للمحكمة ان تقص مقدار الضمان او أن لا تحكم بضمان ما اذا كان المتضرر قد اشترك بفعله في احدث الضرر او زاد فيه .

المادة ٢٦٥- اذا تعدد المسئولون عن فعل ضار ، كان كل منهم مسؤولا بنسبة نصيبه فيه وللمحكمة ان تقضي بالتساوي او بالتضامن والتكافل فيما بينهم .

المادة ٢٦٦- يقدر الضمان في جميع الاحوال بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاته من كسب بشرط ان يكون ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار .

المادة ٢٦٧- ١ - يتناول حق الضمان الضرر الادبي كذلك . فكل تعد على الغير في حريته او في عرضه او في شرفه او في سمعته او في مركزه الاجتماعي او في اعتباره المالي يجعل المتعدي مسؤولا عن الضمان .

٢ - ويجوز ان يقضي بالضمان للازواج وللأقربين من الاسرة عما يصيبهم من ضرر ادبي بسبب موت المصاب .

٣ - ولا ينتقل الضمان عن الضرر الادبي الى الغير الا اذا تحددت قيمته بمقتضى اتفاق أو حكم قضائي نهائي .

المادة ٢٦٨- اذا لم يتيسر للمحكمة ان تعين مدى الضمان تعيينا نهائيا فلها ان تحتفظ للمتضرر بالحق في ان يطلب خلال مدة معينة باعادة النظر في التقدير .

المادة ٢٦٩- ١ - يصح ان يكون الضمان مقسما كما يصح ان يكون ايرادا مرتبا ويجوز في هاتين الحالتين الزام المدين بأن يقدم تأمينا تقدره المحكمة .

٢ - ويقدر الضمان بالشد على انه يجوز للمحكمة تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور ان تأمر باعادة الحالة الى ما كانت عليه او ان تحكم باداء امر معين متصل بالفعل الضار وذلك على سبيل التضمين .

المادة ٢٧٠- يقع باطلا كل شرط يقضي بالاعفاء من المسؤولية المترتبة على الفعل الضار .

المادة ٢٧١- لا تخل المسؤولية المدنية بالمسؤولية الجنائية متى توفرت شرائطها ولا اثر العقوبة الجزائية في تحديد نطاق المسؤولية المدنية وتقدير الضمان .

كلنا من الله على

المادة ٢٧٢-١ - لا تسمع دعوى الضمان الناشئة عن الفعل الضار بعد انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالمسئول عنه .

٢ - على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجزائية ما تزال مسموعة بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة فإن دعوى الضمان لا يتمتع سماعها إلا بامتناع سماع الدعوى الجزائية .

٣ - ولا تسمع دعوى الضمان في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع الفعل الضار .

الفرع الثاني

١ - ما يقع على النفس

المادة ٢٧٣- ما يجب من مال ، في الجناية على النفس وما دونها ولو كان الجاني غير مميز هو على العاقلة أو الجاني للمجني عليه أو ورثته الشرعيين وفقا للقانون .

المادة ٢٧٤- رغما عما ورد في المادة السابقة ، كل من أتى فعلا ضارا بالنفس من قتل أو جرح أو إيلاء يلزم بالتعويض عما أحدثه من ضرر للمجني عليه أو ورثته الشرعيين أو لمن كان يعولهم ، وحرموا من ذلك بسبب الفعل الضار .

٢ - إتلاف المال

المادة ٢٧٥- من أتلف مال غيره أو أفسده ضمن مثله أن كان مثليا وقيمته أن كان قيميا وذلك مع مراعاة الأحكام العامة للتضمنين .

المادة ٢٧٦- إذا كان الأتلاف جزئيا ضمن المتلف نقص القيمة فإذا كان النقص فاحشا فصاحب المال بالخيار أن شاء أخذ قيمة ما نقص وإن شاء ترك المال للمتلف وأخذ تمام القيمة مع مراعاة أحكام التضمنين العامة .

المادة ٢٧٧- ١ - إذا أتلف أحد مال غيره على زعم أنه ماله ضمن ما أتلف :

٢ - أما إذا أتلفه باذن مالكه فلا يضمن .

المادة ٢٧٨- إذا أتلف صبي مميز أو غير مميز أو من في حكمهما مال غيره لزمه الضمان من ماله :

٣ - الغصب والتعدي

المادة ٢٧٩- ١ - على اليد ما أخذت حتى تؤديه .

٢ - فمن غصب مال غيره وجب عليه رده إليه بحاله التي كان عليها عند الغصب ، وفي مكان غصبه

٣ - فإن استهلكه أو أتلفه أو ضاع منه أو تلف بتعديله أو بدون تعديله فعليه مثله أو قيمته يوم الغصب وفي مكان الغصب .

٤ - وعليه أيضا ضمان منافع وزوائده .

المادة ٢٨٠- إذا أتلف أحد المال المقتصوب في يد الغاصب فالمقتصوب منه بالخيار أن شاء ضمن الغاصب ولهذا أن يرجع على المتلف وأن شاء ضمن المتلف وليس للمتلف الرجوع على الغاصب .

المادة ٢٨١- إذا تصرف الغاصب في المال المقتصوب معاوضة أو تبرعا وتلف المقتصوب كلا أو بعضا في يد من تصرف له الغاصب كان للمقتصوب منه الخيار في تضمين من شاء منهما فإن ضمن الغاصب صح تصرفه وإن ضمن من تصرف له الغاصب رجع هذا على الغاصب وفقا لأحكام القانون .

المادة ٢٨٢- ١ - غاصب الغاصب حكمه حكم الغاصب .

٢ - فإذا رد غاصب الغاصب للمال المقتصوب إلى الغاصب الأول يبرأ وحده وإذا رده إلى المقتصوب منه يبرأ هو والأول .

٣ - وإذا تلف المقتصوب أو أتلف في يد غاصب الغاصب فالمقتصوب منه غير : أن شاء ضمنه الغاصب الأول وإن شاء ضمنه الغاصب الثاني . وله أن يضم مقداراً منه الأول والمقدار الآخر الثاني فإذا ضمن الغاصب الأول كان لهذا أن يرجع على الثاني وإذا ضمن الثاني فليس له أن يرجع على الأول .

المادة ٢٨٣- للمحكمة في جميع الأحوال الحكم على الغاصب بالتعويض الذي تراه مناسبا إن رأت مبررا لذلك المادة ٢٨٤- من كانت في يده أمانة وقصر في حفظها أو تعدى عليها أو منعها عن صاحبها بدون حق أو جحدتها أو مات مجهلا لها كان ضامنا لها بالمثل أو بالقيمة .

المادة ٢٨٥- ١ - من مرق مالا فعليه رده إلى صاحبه أن كان قائما ورد مثله أو قيمته أن استهلك ولو قضي عليه بالعقوبة .

٢ - وكلما من قطع الطريق وأخذ المال .

المادة ٢٨٦- ١ - إذا تغير المقتصوب بنفسه يغير المقتصوب منه بين استرداد المقتصوب أو البذل :

٢ - وإذا تغير المقتصوب بصورة يتغير معها اسمه يضمن البذل .

٣ - وإذا تغير المقتصوب بزيادة الغاصب شيئا من ماله يغير المقتصوب منه بين أن يدفع قيمة الزيادة ويسترد المقتصوب عينا وبين أن يضمن الغاصب بذله .

٤ - وإذا تغير المقتصوب بنقصان قيمته نتيجة استعمال الغاصب يرد الغاصب العين مع تضمينه قيمة النقصان .

المادة ٢٨٧- حكم كل ما هو مساو للغصب في إزالة التصرف كحكم الغصب .

الفرع الثالث

المسئولية عن فعل الغير

المادة ٢٨٨- ١ - لا يسأل أحد عن فعل غيره . ومع ذلك فالمحكمة بناء على طلب المضرور إذا رأت مبررا أن تلزم بإداء الضمان المحكوم به على من أوقع الضرر : -

أ - من وجبت عليه قانونا أو اتفاقا رقابة شخص في حاجة إلى الرقابة بسبب قصره أو حالته العقلية أو الجسمية إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة ، أو أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية .

هذا من الأصول

ب- من كانت له على من وقع منه الاضرار سلطة فعلية في رقبته وتوجيهه ولو لم يكن حراً في اختياره اذا كان الفعل الضار قد صدر من التابع في حال تأدية وظيفته ما بسببها .
٢ - ولن ادى الضمان ان يرجع بما دفع ، على المحكوم عليه به .

الفرع الرابع

صور من المسؤولية

١ - جناية الحيوان :

المادة ٢٨٩ - جناية العجاء جبار ولكن فعلها الضار مضمون على ذي اليد عليها مالكا كان أو غير مالك اذا قصر أو تعدى .

٢ - اضرار البناء :

المادة ٢٩٠ - ١ - الضرر الذي يحدثه للغير اضرار البناء كله او بعضه يضمنه مالك البناء او المتولي عليه الا اذا ثبت عدم تعديه او تقصيره .

٢ - ولن كان مهذبا بضرر يصيبه من البناء يطالب المالك بالتخاذ ما يلزم من التدابير الضرورية لدرء الخطر ، فان لم يقم المالك بذلك ، كان للمحكمة ان تأذن في اتخاذ هذه التدابير على حساب المالك .

٣ - الاشياء والالات :

المادة ٢٩١ - كل من كان تحت تصرفه أشياء تتطلب عناية خاصة للوقاية من ضررها أو الات ميكانيكية - يكون ضامنا لما تحدثه هذه الاشياء من ضرر الا مالا يمكن التحرز منه . هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة .

المادة ٢٩٢ - استعمال الحق العام مقيد بسلامة الغير فمن استعمل حقه العام وضرر بالغير ضررا يمكن التحرز منه كان ضامنا .

الفصل الرابع

الفصل التاسع

الفرع الاول

الكسب بلا سبب

المادة ٢٩٣ - لا يسوغ لاحد ان يأخذ مال غيره بلا سبب شرعي . فان أخذه فعليه رده .

المادة ٢٩٤ - ١ - من كسب مالا من غيره بدون تصرف مكسب وجبت عليه قيمته لهذا الغير ما لم يقض القانون بغير ذلك .

٢ - لو خرج ملك شخص من يده بلا قصد واتصل قضاء وقدر بملك غيره اتصالا ، لا يقبل الفصل ، دون ضرر على احد المالكين ، تبع الاقل في القيمة الاكثر ، بعد دفع قيمته ، ما لم يقض القانون بغير ذلك .

المادة ٢٩٥ - من تبرع من ماله لحساب غيره بأمره فلا يرجع على الامر الا اذا اشترط الرجوع عليه .

الفرع الثاني

قبض غير المستحق

المادة ٢٩٦ - من ادى شيئا ظانا انه واجب عليه . ثم تبين عدم وجوبه فله استرداده من قبضه ان كان قائما ومثله او قيمته ان لم يكن قائما .

المادة ٢٩٧ - يصح استرداد غير المستحق اذا كان الرضاء قد تم تنفيذا لدين لم يتحقق سببه او لدين زال سببه بعد ان تحقق .

المادة ٢٩٨ - يصح كذلك استرداد ما دفع وفاء لدين لم يخل أجله وكان الموني جاهلا قيام الاجل :

المادة ٢٩٩ - اذا حصل الرضاء من غير المدين وترتب عليه ان الدائن وهو حسن النية قد تجرد من سند الدين او بما حصل عليه . من التأمينات ، او ترك دعواه قبل المدين الحقيقي : المدة المحددة لسماعها . فلا يجب عليه رد ما قبض ، ولن اوفى أن يرجع على المدين الحقيقي بالدين وبالتضمنين ان كان له محصل .

المادة ٣٠٠ - على المحكمة ان تلزم من قبض شيئا بغير حق ان يرده الى صاحبه ولما علاوة على ذلك ان تأمر يرد ما جناه القابض من مكاسب او منافع ولما ايضا ان تعوض صاحب الحق لقاء ما قصر القابض في جنيته .

الفرع الثالث

الفضالة

المادة ٣٠١ - من قام بفعل نافع للغير دون امره ولكن اذنت به المحكمة أو أوجبه ضرورة أو قضى به عرف فانه يعتبر نائبا عنه وتسري عليه الاحكام التالية .

المادة ٣٠٢ - تسري قواعد الوكالة اذا اقر رب العمل ما قام به الفضولي .

المادة ٣٠٣ - يجب على الفضولي ان يمضي في العمل الذي بدأه الى ان يتمكن رب العمل من مباشرته بنفسه كما يجب عليه ان يخطر بتدخله رب العمل متى استطاع ذلك .

المادة ٣٠٤ - الفضولي مسئول عما يلحق رب العمل من اضرار والمحكمة تخليد الضمان اذا كانت الظروف تبرر ذلك .

المادة ٣٠٥ - اذا عهد الفضولي الى غيره بكل العمل او ببعضه كان مسئولاً عن تصرفات نائبه ، دون اخلال بما لرب العمل من الرجوع مباشرة على هذا النائب .

المادة ٣٠٦ - يلتزم الفضولي بما يلتزم به الوكيل من رد ما استولى عليه بسبب الفضالة وتقديم حساب عما قام به :

هذا من العمل

المادة ٣٠٧- على رب العمل ان ينفذ التعهدات التي عقدها القضيولى لحسابه وان يعرضه عن التعهدات التي التزم بها وان يرد له النفقات الضرورية والنافعة التي سوغتها الظروف وان يعرضه عن الضرر الذي لحقه بسبب قيامه بالعمل ولا يستحق القضيولى اجرا عن عمله الا أن يكون من أعمال مهنته .

المادة ٣٠٨- ١ - اذا مات القضيولى التزم ورثته بما يلتزم به وروثة الوكيل عند انتهاء الوكالة بموت الوكيل ٢ - واذا مات رب العمل بقي القضيولى ملتزما نحو الورثة بما كان ملتزما به نحو مورثهم .

الفرع الرابع

قضاء دين الغير

المادة ٣٠٩- من أولى دين غيره بأمره كان له الرجوع على الأمر بما أداه عنه وقام مقام الدائن الاصلى في مطالبته به سواء اشترط الرجوع عليه أم لم يشترط .

المادة ٣١٠- ١ - من أولى دين غيره دون أمره فليس له الرجوع بما دفعه على المدين الا وفقا للمادة ٣٠٩ ولا على الدائن الا اذا أبرأ المدين من الدين ولو بعد استيفاء دينه منه

٢ - فاذا رهن شخص ماله في دين غيره وقضى الدين ليملك ماله المرهون رجع بما قضاه على المدين

الفرع الخامس

حكم مشترك

المادة ٣١١- لا تسمع دعوى الاثراء بلا سبب في جميع الاحوال المتقدمة بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه الدائن بحقه في الرجوع . وعلى كل حال لا تسمع الدعوى بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي نشأ فيه حق الرجوع .

الفصل الخامس

القانون

المادة ٣١٢- الحقوق التي تنشأ مباشرة عن القانون وحده تسري عليها النصوص القانونية التي انشأتها .

الباب الثاني

اثار الحق

الفصل الاول

أحكام عامة

المادة ٣١٣- ١ - ينفذ الحق جبرا على المدين به عند استحقاقه متى استوفى الشرائط القانونية . ٢ - فاذا افقد الحق حماية القانون لاي سبب فلا جبر في تنفيذه ويصبح حقا طيعيا يجب في ذمة المدين .

المادة ٣١٤- اذا اوفى المدين حقا طيعيا فقد حماية القانون صح وفاؤه ولا يعتبر وفاء لما لا يجب .

المادة ٣١٥- يجب الوفاء بالحق متى استوفى شرائط استحقاقه قانونا فان تخلف المدين فقد وجب تنفيذه جبرا عليه تنفيذا عينيا او تعويضيا طبقا لنصوص القانون .

المادة ٣١٦- ١ - يكون التنفيذ اختياريا اذا تم بالوفاء او ما يعادله .

٢ - ويكون جبريا اذا تم عينيا او بطريق التعويض

الفصل الثاني

وسائل التنفيذ

الفرع الاول

التنفيذ الاختياري

اولا - الوفاء :

أ - طرق الوفاء :

المادة ٣١٧- ١ - يصح الوفاء من المدين أو من نائبه او من أي شخص اخر له مصلحة في الوفاء . ٢ - ويصح ايضا ممن لا مصلحة له في الوفاء بأمر المدين او بغير امره على انه يجوز للدائن ان يرفض الوفاء من الغير اذا اعترض المدين على ذلك وابلغ الدائن اعراضه .

المادة ٣١٨- يشترط للبراءة من الدين ان يكون للموئ مالكا لما وئى به واذا كان المدين صغيرا مميزا او كبيرا معتمدا او محجورا عليه لسفه أو غفلة ودفع الدين الذي عليه صح دفعه ما لم يلحق الوفاء ضررا بالموئ

المادة ٣١٩- لا ينفذ الوفاء لبعض الدائنين في حق الدائنين الاخرين اذا كان المدين محجورا للدين ووى من المال للمحجور او مريضا مرض الموت وكان الوفاء يضر ببقية الدائنين .

ب- لمن يكون الوفاء ؟

المادة ٣٢٠- يكون الوفاء للدائن او لثائبه ويعتبر ذا صفة في استيفاء الدين من يقدم للمدين مخالصة صادرة من الدائن ، الا اذا كان متفقا على ان الوفاء يكون للدائن شخصا .

هذا من الأصول

المادة ٣٢١- إذا كان الدائن غير كامل الأهلية فلا تبرأ ذمة المدين إلا بالوفاء لوليّه . وإذا حصل الوفاء للدائن وهلك المولى به في يده أوضاع منه فلوليه مطالبة للمدين بالدين .

ج- رفض الوفاء :

المادة ٣٢٢- إذا رفض الدائن دون مبرر قبول الوفاء المعروض عليه عرضاً صحيحاً حيث يجب قبوله ، أو رفض بالأعمال التي لا يتم الوفاء بدونها أو أعلن أنه لن يقبل الوفاء - أعلن إلى المدين بإعلان وحدد له مدة مناسبة يقوم فيها بما يجب عليه لاستيفاء حقه .

المادة ٣٢٣- يترتب على ائذار الدائن أن يصير الشيء محل الالتزام في ضمان الدائن أن كان من قبل في ضمان المدين وأن يصبح للمدين الحق في ايداعه على نفقة الدائن وفي ضمان ما أصابه من ضرر .

المادة ٣٢٤- إذا كان محل الوفاء شيئاً معيناً بالذات وكان الواجب أن يسلم في المكان الذي يوجد فيه جاز للمدين بعد أن يعلن إلى الدائن بتسلمه أن يحصل على ترخيص من القضاء في ايداعه فإذا كان هذا الشيء عقاراً أو شيئاً معداً للبقاء حيث وجد جاز للمدين أن يطلب وضعه تحت الحراسة .

المادة ٣٢٥- إذا كان محل الوفاء شيئاً يسرع إليه التلف أو يكلف نفقات باهظة في ايداعه أو حراسته جاز للمدين بعد استئذان المحكمة أو دون استئذائها عند الضرورة أن يبيعه بسعره المعروف في الأسواق فإن تعلم ذلك فيلتراد المولى ويقوم ايداع الثمن مقام ايداع الشيء نفسه .

المادة ٣٢٦- يكون ايداع أو ما يقوم مقامه من اجراء جائز أيضاً إذا كان المدين يجهل شخصية الدائن أو موطنه أو كان الدائن محجوراً وليس له نائب يقبل عنه الوفاء أو كان الدين متنازعا عليه بين عدة اشخاص أو كانت هناك اسباب جدية أخرى تبرر هذا الاجراء .

المادة ٣٢٧- يقوم العرض الحقيقي بالنسبة إلى المدين مقام الوفاء إذا تلاه ايداع مستوف لأصوله القانونية أو تلاه أي اجراء مماثل وذلك إذا قبله الدائن أو صدر حكم نهائي بصحته .

المادة ٣٢٨- ١ - إذا عرض المدين الدين واتبع العرض بايداع أو باجراء مماثل جاز له أن يرجع في هذا العرض ما دام الدائن لم يقبله أو ما دام لم يصدر حكم نهائي بصحته . وإذا رجع فلا تبرأ ذمة شركائه في الدين ولا ذمة الضامنين .

٢ - فإذا رجع المدين في العرض بعد أن قبله الدائن أو بعد أن حكم بصحته وقبل الدائن منه هذا الرجوع لم يكن لهذا الدائن أن يتمسك بعد ذلك بما يكفل حقه من تأمينات وتبرأ ذمة الشركاء في الدين وذمة الضامنين .

د - محل الوفاء وزمائه ومكانه ونفقاته والياته :

المادة ٣٢٩- ١ - إذا كان الدين مما يتعين بالتعيين فليس للمدين أن يدفع غيره بدلاً عنه دون رضا الدائن حتى أو كان هذا البدل مساوياً في القيمة للشيء المستحق أو كانت له قيمة أعلى .

٢ - أما إذا كان مما لا يتعين بالتعيين وعين في المقدم للمدين دفع مثله وأن لم يرض الدائن .

المادة ٣٣٠- ١ - ليس للمدين أن يجبر الدائن على قبول وفاء جزئي لحقه ما لم يوجد اتفاق أو نص يبيح ذلك .

٢ - فإذا كان الدين متنازعا في جزء منه وقبل الدائن أن يستوفي الجزء المعترف به فليس للمدين أن يرفض الوفاء بهذا الجزء .

المادة ٣٣١- إذا كان المدين ملزماً بأن يوفي مع الدين أية نفقات وكان ما اداه لا يفي بالدين مع تلك النفقات حسم ما أدى من حساب النفقات ثم من اصل الدين هذا ما لم يتفق على غيره .

المادة ٣٣٢- إذا تعددت الديون في ذمة المدين وكانت لدائن واحد ومن جنس واحد وكان ما اداه المدين لا يفي بهذه الديون جميعاً جاز للمدين عند الوفاء أن يعين الدين الذي يريد الوفاء به ما لم يوجد مانع قانوني أو اتفاقي يحول دون هذا التعيين .

المادة ٣٣٣- إذا لم يعين الدين على الوجه المبين في المادة السابقة كان الحسم من حساب الدين الذي حل فإذا تعددت الديون للحالة فمن حساب ائذها كلفة على المدين فإذا تساوت الديون في الكلفة فمن حساب الدين الذي يعينه الدائن .

المادة ٣٣٤- ١ - يجب أن يتم الوفاء فوراً بمجرد ترتب الالتزام نهائياً في ذمة المدين ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضي بغير ذلك .

٢ - على أن يجوز للمحكمة في حالات استثنائية إذا لم يمنعها نص في القانون أن تنظر للمدين إلى أجل معقول أو آجال ينقل فيها التزامه إذا استدعت حالته ذلك ولم يلحق الدائن من هذا التأجيل ضرر جسيم .

المادة ٣٣٥- ١ - إذا كان الدين مؤجلاً للمدين أن يدفعه قبل حلول الاجل إذا كان الاجل متممضاً لمصلحته ويجبر الدائن على القبول .

٢ - فإذا قضى المدين الدين قبل حلول الاجل ثم استحق المقبوض عاد الدين مؤجلاً كما كان .

المادة ٣٣٦- ١ - إذا كان محل الالتزام شيئاً معيناً بالذات وجب تسليمه في المكان الذي كان موجوداً فيه وقت نشوء الالتزام ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضي بغير ذلك .

٢ - أما في الالتزامات الأخرى فيكون الوفاء في المكان الذي يوجد فيه موطن المدين وقت الوفاء أو في المكان الذي يوجد فيه مركز اعمال المدين إذا كان الالتزام متعلقاً بهذه الاعمال .

المادة ٣٣٧- إذا أرسل المدين الدين مع رسوله إلى الدائن فهلك في يد الرسول قبل وصوله هلك من مال المدين وإن أمر الدائن المدين بأن يدفع الدين إلى رسوله فدفعه فهلكه من مال الدائن ويبرأ المدين من الدين .

المادة ٣٣٨- تكون نفقات الوفاء على المدين إلا إذا اتفق أو نص القانون على غير ذلك .

المادة ٣٣٩- لمن قام بوفاء الدين أو جزء منه أن يطلب غائلة بما وفاه ، فإذا رفض الدائن ذلك جاز للمدين أن يودع الدين المستحق ايداعاً قضائياً .

ثانياً - التنفيذ بما يعادل الوفاء :

أ - الوفاء الاعتيادي :

المادة ٣٤٠- يجوز للدائن أن يقبل وفاء لدينه شيئاً آخر أو حفا يؤديه المدين ويخضع الانساق على الاعتياض لشروط المقدم العامة .

هذا من العمل

المادة ٣٤١-١ - تسري احكام البيع على الوفاء الاعتيادي اذا كان مقابل الوفاء عينا معينة عوضا عن الدين.
٢ - وتسري عليه احكام الوفاء في قضاء الدين .

المادة ٣٤٢- ينقضي الدين الاول مع ضماناته في الوفاء الاعتيادي ويستقل حق الدائن الى العوض :

ب- المقاصة :

المادة ٣٤٣- للمقاصة ايفاء دين مطلوب لدائن بدين مطلوب منه لمدينه .

المادة ٣٤٤- المقاصة اما جبرية وتقع بقوة القانون او اختيارية تتم باتفاق الطرفين او قضائية وتتم بحكم المحكمة .

المادة ٣٤٥- يشترط في المقاصة الجبرية ان يكون كلا الطرفين دائنا ومدينا للآخر وان يتماثل الدينان جنسا ووصفا واستحقاقا وقوة وضعفا والا يضر اجراؤها بحقوق الغير .

المادة ٣٤٦- يجوز ان تتم المقاصة الاتفاقية اذا لم يتوفر احد شروط المقاصة الجبرية سواء اتحد سبب الدينين ام اختلف .

المادة ٣٤٧- تتم المقاصة القضائية بحكم من المحكمة اذا توفرت شروطها وبطلب اصلي او عارض .

المادة ٣٤٨- اذا كان للوديع دين على صاحب الوديعة او كان للغاصب دين على صاحب العين المضمومة والدين من جنس الوديعة او العين المضمومة فلا تجري المقاصة الا باتفاق الطرفين .

المادة ٣٤٩- اذا ائلف الدائن عينا من مال المدين وكانت من جنس الدين سقطت قصاصا فان لم تكن من جنسه فلا تقع المقاصة الا باتفاق الطرفين .

المادة ٣٥٠- تتم المقاصة بناء على طلب صاحب المصلحة فيها وتقع بقدر الاقل من الدينين .

المادة ٣٥١- اذا كان الدين لا تسمع فيه الدعوى لمرور الزمان وقت التمسك بالمقاصة فلا يمنع ذلك من وقوع المقاصة مادامت المدة المانعة من سماع الدعوى لم تكن قد تمت في الوقت الذي اصبحت فيه المقاصة ممكنة :

المادة ٣٥٢- اذا أدى المدين دينه عليه وكان له ان يطلب المقاصة فيه بحق له فلا يجوز ان يتمسك بضمانات هذا الحق اضرازا بالغير الا اذا كان يجهل وجوده وكان له في ذلك علم مقبول :

ج- اتحاد الدينين :

المادة ٣٥٣- ١ - اذا اجتمع في شخص واحد صفتا الدائن والمدين بالنسبة الى دين واحد انتفى هذا الدين بالقدر الذي ائحدت فيه اللتان .

٢ - ولا يتم اتحاد الدينين اذا كان الدائن وارثا للمدين ويشترك مع باقي الدائنين في اقتضاء دينه من التركة .

المادة ٣٥٤- اذا زال سبب اتحاد الدينين باثر رجعي عاد الدين الى ما كان عليه من قبل :

الفرع الثاني التنفيذ الجبري

اولا : - التنفيذ العيني :

المادة ٣٥٥- ١ - يجبر المدين بعد اعداره على تنفيذ ما التزمه تنفيذا عينيا متى كان ذلك ممكنا .

٢ - على انه اذا كان في التنفيذ العيني ارهاق للمدين جاز للمحكمة بناء على طلب المدين ان تقصر حق الدائن على اقتضاء عوض نقدي اذا كان ذلك لا يلحق به ضررا جسيما .

ثانيا : الالتزام بعمل او امتناع عن عمل :

المادة ٣٥٦- ١ - اذا كان موضوع الحق عملا واستوجبت طبيعته او نص الاتفاق على ان يقوم المدين به بشخصه جاز للدائن ان يرفض الوفاء به من غيره .

٢ - فاذا لم يتم المدين بالعمل جاز للدائن ان يطلب اذنا من القضاء بالقيام به على نفقة المدين او تنفيذه دون اذن اذا استوجبت الضرورة ذلك .

المادة ٣٥٧- يقوم حكم المحكمة مقام التنفيذ اذا كان موضوع الحق عملا وسمحت بذلك طبيعته .

المادة ٣٥٨- ١ - اذا كان المطلوب من المدين هو المحافظة على الشيء او القيام بادارته او توكي الحيلة في تنفيذ التزامه فانه يكون قد وفي بالالتزام اذا بذل في تنفيذه من العناية كل ما يبذله الشخص العادي ولو لم يتحقق الغرض المقصود . هذا ما لم ينص القانون او الاتفاق على غير ذلك .

٢ - وفي كل حال يبقى المدين مسؤولا عما يأتيه من غش او خطأ جسيم .

المادة ٣٥٩- اذا كان موضوع الحق هو الامتناع عن عمل واخل به المدين جاز للدائن ان يطلب ازالة ما وقع مخالفا له او ان يطلب من القضاء اذنا بالقيام بهذه الازالة على نفقة المدين .

ثالثا : - التنفيذ بطريق التعويض :

المادة ٣٦٠- اذا تم التنفيذ العيني او اصر المدين على رفض التنفيذ حددت المحكمة مقدار الضمان الذي تلزمه المدين مراعية في ذلك الضرر الذي اصاب الدائن والنت الذي بدا من المدين :

المادة ٣٦١- لا يستحق الضمان الا بعد اعدار المدين ما لم ينص على غير ذلك في القانون او في العقد .

المادة ٣٦٢- لا ضرورة لاعذار المدين في الحالات الآتية :

١ - اذا اصبحت تنفيذ الالتزام غير ممكن او غير مجد بفعل المدين .

٢ - اذا كان عمل الالتزام تعويضا ترتب على عمل غير مشروع .

٣ - اذا كان عمل الالتزام رد شي يعلم المدين انه مسروق او شي تسلمه دون حق وهو عالم بذلك .

٤ - اذا صرح المدين كتابة انه لا يريد القيام بالتزامه .

المادة ٣٦٣- اذا لم يكن الضمان مقدرا في القانون او في العقد فالمحكمة تقدره بما يساوي الضرر الواقع فعلا حين وقوعه .

هذا من الأصول

المادة ٣٦٤- ١ - يجوز للمتعاقدين ان يحددا مقدما قيمة الضمان بالنص عليها في العقد او في اتفاق لاحق مع مراعاة احكام القانون .

٢ - ويجوز للمحكمة في جميع الاحوال بناء على طلب احد الطرفين ان تعمل في هذا الاتفاق بما يجعل التقدير مساويا للضرر ويقع باطلا كل اتفاق يخالف ذلك .

الفرع الثالث

الوسائل المشروعة لحماية التنفيذ

المادة ٣٦٥- مع مراعاة احكام القانون ، اموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه وجميع الدائنين متساوون في هذا الضمان .

١ - الدعوى غير المباشرة :

المادة ٣٦٦- ١ - لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الاداء ان يباشر باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين الا ما كان منها متصلا بشخصه خاصة او غير قابل للحجز .

٢ - ولا يكون استعمال الدائن لحقوق مدينه مقبولا الا اذا أثبت ان المدين لم يستعمل هذه الحقوق وان اهماله من شأنه ان يؤدي الى اعساره ويجب ادخال المدين في الدعوى .

المادة ٣٦٧- يعتبر الدائن نائبا عن مدينه في استعمال حقوقه وكل نفع يعود من استعمال هذه الحقوق يدخل في اموال المدين ويكون ضمنا لجميع دائنيه .

٢ - دعوى الصورية :

المادة ٣٦٨- ١ - اذا ابرم عقد صوري فللدائني المتعاقدين والمخالف الخاص متى كانوا حسني النية ان يتمسكوا بالعقد الصوري، كما ان لهم ان يتمسكوا بالعقد المستر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي اضر بهم- ٢ - واذا تعارضت مصالح ذوي الشأن . فتمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون بالعقد المستر ، كانت الافضلية للاولين .

المادة ٣٦٩- اذا ستر المتعاقدان عقدا حقيقيا بعقد ظاهر ، فالعقد النافذ فيما بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقي .

٣ - دعوى عدم نفاذ تصرف المدين في حق الدائن :

احاطة الدين بمال المدين :

المادة ٣٧٠- اذا احاط الدين حالا او مؤجلا بمال المدين بان زاد عليه او سواه فانه يمنع من التبرع تبرعا لا يلزمه ولم تجر العادة به وللدائن ان يطلب الحكم بعدم نفاذ هذا التصرف في حقه .

المادة ٣٧١- اذا طالب الدائنون المدين الذي احاط الدين بماله بدينونهم فلا يجوز له التبرع بماله ولا التصرف فيه معاوضة ولو بغير محاباة ، وللدائنين ان يطلبوا الحكم بعدم نفاذ تصرفه في حقهم . ولهم ان يطلبوا بيع ماله والمحاصة في ثمنه وفقا لاحكام القانون .

المادة ٣٧٢- اذا ادعى الدائن احاطة الدين بمال المدين فليس عليه الا ان يثبت مقدار ما في ذمته من ديون وعلى المدين نفسه ان يثبت ان له مالا يزيد على قيمة الديون .

المادة ٣٧٣- متى تقرر عدم نفاذ التصرف استفاد من ذلك جميع الدائنين الذين يشارون به .

المادة ٣٧٤- لا تسمع دعوى عدم نفاذ التصرف بعد انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف ولا تسمع في جميع الاحوال بعد انقضاء خمس عشرة سنة من وقت صدور التصرف .

٤ - الحجر على المدين المفلس :

المادة ٣٧٥- يجوز الحجر على المدين اذا زادت ديونه الحالة على ماله .

المادة ٣٧٦- ١ - يكون الحجر بحكم تصدره المحكمة التي يتبعها موطن المدين بناء على طلب المدين نفسه او احد الدائنين وتنتظر الدعوى على وجه السرعة .

٢ - ويجوز لاي دائن ان يحصل بمقتضى حكم الحجر على أمر من رئيس دائرة الاجراء بحجز جميع اموال المدين عدا مالا يجوز حجزه ، ويبقى الحجر على اموال المدين قائما لمصلحة الدائنين حتى ينتهي الحجر .

المادة ٣٧٧- على المحكمة في كل حال قبل ان تحجز المدين ان تراعي في تقديرها جميع الظروف التي احاطت به ومدى مسؤوليته عن الاسباب التي ادت الى طلب الحجر ومصالح دائنيه المشروعة وكل ظروف آخر من شأنه ان يؤثر في حالته المالية :

المادة ٣٧٨- ١ - على كاتب المحكمة في اليوم الذي تقيد فيه دعوى الحجر ان يسجل استدعاءها في سجل خاص يرتب بحسب اسماء المدينين المطلوب حجزهم وعليه ان يؤشر في هامش التسجيل المذكور بالحكم الصادر في الدعوى وبكل حكم يصدر بتأييده او بالغاؤه وذلك كله يوم صدور الحكم .

٢ - وعلى الكاتب ايضا ان يرسل الى ديوان الوزارة صورة من هذه التسجيلات والتأثيرات لاثباتها في سجل عام ينظم وفقا لقرار يصدر من وزير العدل .

المادة ٣٧٩- يجب على المدين اذا تغير موطنه ان يخطر بذلك كاتب المحكمة التي يتبعها موطنه السابق وعلى هذا الكاتب بمجرد علمه بتغير الموطن سواء أخطره المدين أم علم بذلك من اي طريق آخر ان يرسل على نفقة المدين صورة من حكم الحجر ومن البيانات المؤشر بها في هامش التسجيل الى المحكمة التي يتبعها الموطن الجديد لتقوم بقيدها في سجلاتها .

المادة ٣٨٠- يترتب على الحكم بالحجز ان يحل ما في ذمة المدين من ديون مؤجلة .

المادة ٣٨١- يترتب على الحكم بالحجز على المدين الا ينفذ في حق دائنيه جميعا تصرفه في ماله الموجود والذي يوجد بعد واقاره بدين لآخر وذلك منذ تسجيل الاستدعاء .

المادة ٣٨٢- اذا وقع الحجر على المدين كان لرئيس المحكمة المختصة بالحجز ان يقرر للمدين بناء على عريضة يقدمها نفقة يتقاضاها من ماله ويجوز الاعتراض على القرار الذي يصدر على هذه العريضة في مدة ثلاثة ايام من تاريخ صدوره ان كان الاعتراض من المدين ومن تاريخ تبليغ القرار للدائنين ان كان الاعتراض منهم .

هذا من الأصول

المادة ٣٨٣- ١- استيعاب اموال المدين المحجور وتقسيم على الغرماء بطريق الخاصة وفق الاجراءات التي ينص عليها القانون . ويترك له ما يحتاج اليه لفقته وثقته من تلممه نفقته .

٢ - ويعاقب المدين بعقوبة الاحتيال في الحالات التالية :

أ - اذا رفعت عليه دعوى يدين فتعمد التفتيس بقصد الاضرار بدائيته وانتهت الدعوى بصدر حكم عليه بالدين والحجر .

ب - اذا كان بعد الحكم بالحجر قد اخفى بعض امواله ليحول دون التنفيذ عليها او اصطنع ديونا صورية او مبالغ فيها وذلك كله بقصد الاضرار بدائيته .

ج - اذا غير بطريق الغش موطنه وترتب على هذا التغيير ضرر لدائيته .

المادة ٣٨٤- ١ - ينتهي الحجر بحكم تصدره المحكمة التي يتبعها موطن المدين بناء على طلب ذي شأن في الحالات الآتية : -

أ - اذا قسم مال المحجور بين الغرماء .

ب - اذا ثبت ان ديون المدين اصبحت لا تزيد على امواله .

ج - اذا قام المدين بوفاء ديونه التي حلت دون ان يكون للحجر اثر في حلها وفي هذه الحالة تمود آجال الديون التي حلت بالحجر الى ما كانت عليه من قبل ، بشرط ان يكون المدين قد وفى بجميع اقساطها التي حلت .

د - اذا انقضت ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم بالحجر .

٢ - ويؤشر كاتب المحكمة من تلقاء نفسه بالحكم الصادر بانتهاء الحجر يوم صدوره على هامش السجل المنصوص عليه في المادة (٣٧٨) وعليه ان يرسل صورة منه الى ديوان الوزارة للتأشير به كذلك .

المادة ٣٨٥- يجوز للمدين بعد انتهاء الحجر ان يطلب إعادة الديون التي كانت قد حلت بسبب الحجر ولم يتم دفعها الى أجلها السابق بشرط ان يكون قد وفى ديونه التي حلت دون ان يكون للحجر اثر في حلها .

المادة ٣٨٦- انتهاء الحجر لا يمنع الدائنين من الطعن في تصرفات المدين ولا من التمسك باستعمال حقوقه وفقا للمواد ٣٦٦ ومن ٣٦٨ الى ٣٧٤ .

٥ - حق الاحتباس :

المادة ٣٨٧- لكل من التزم باداء شيء ان يتمتع عن الوفاء به مادام الدائن لم يوف بالتزام في ذمته نشأ بسبب التزام المدين وكان مرتبطا به .

المادة ٣٨٨- لكل واحد من المتعاقدين في المعاوضات المالية يوجه عام ان يحتبس المقود عليه وهو في يده حتى يقبض البذل المستحق .

المادة ٣٨٩- لمن اتفق على ملك غيره وهو في يده مصروفات ضرورية او نافعة ان يتمتع عن رده حتى يستوفي ما هو مستحق له قانونا ما لم يتفق او يقض القانون بغير ذلك .

المادة ٣٩٠- ١- على من احتبس الشيء ان يحافظ عليه وان يقدم حسابا عن غلته .

٢ - وله ان يستصدر اذا من المحكمة بيع الشيء المحتبس اذا كان يخشى عليه الملاك او التعيب وذلك وفقا للاجراءات الخاصة ببيع المرهون حيازة ويتنقل حق الاحتباس من الشيء الى ثمنه .

المادة ٣٩١- من احتبس الشيء استعمالا لحقه في احتباسه كان أحق من باقي الغرماء في استيفاء حقه منه .

المادة ٣٩٢- ١ - ينقضي الحق في الاحتباس بخروج الشيء من يد حائزه او محرزه ما لم ينص القانون على غير ذلك .

٢ - ومع ذلك يجوز لمن احتبس الشيء اذا خرج الشيء من يده خفية او بالرغم من معارضته ان يطلب استرداده خلال ثلاثين يوما من الوقت الذي علم فيه بخروجه من يده وقبل انقضاء سنة من وقت خروجه .

الفصل الثالث

التصرفات المشروطة بالتعليق والاجل

الفرع الاول

الشرط

المادة ٣٩٣- الشرط التزام مستقبل يتوقف عليه وجود الحكم او زواله عند تحققه .

المادة ٣٩٤- التصرف المنجز هو ما تم بصفة مطلقة غير مقيدة بشرط او مضافة الى زمن مستقبل ويقع حكمه في الحال .

المادة ٣٩٥- التصرف المعلق هو ما كان مقيدا بشرط غير قائم او بواقعة مستقبلية ويترأى اثره حتى يتحقق الشرط وعندئذ يتعقد سببا مفضيا الى حكمه .

المادة ٣٩٦- يشترط لصحة التعليق ان يكون مدلول فعل الشرط معدوما على خطر الوجود لامتثاقا ولا مستحيلا .

المادة ٣٩٧- يبطل التصرف اذا علق وجوده على شرط مستحيل او مخالف للاداب او النظام العام .

المادة ٣٩٨- لا ينقل التصرف المعلق على شرط غير مناف للعقد الا اذا تحقق الشرط .

المادة ٣٩٩- يزول التصرف اذا تحقق الشرط الذي قيده ويلتزم الدائن برد ما اخذ فاذا تعدل الرد بسببه كان ملزما بالضمان .

المادة ٤٠٠- المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوت الشرط .

المادة ٤٠١- يلزم مراعاة الشرط بقدر الامكان .

هكذا من الأشهر

الفرع الثاني الاجل

المادة ٤٠٢- يجوز اضافة التصرف الى اجل ترتب عند حلوله احكام نفاذه او انقضائه :

المادة ٤٠٣- اذا تبين من التصرف ان المدين لا يقوم بوفائه الا عند المقدرة او الميسرة حددت المحكمة اجل الوفاء مراعية موارد المدين الحالية والمستقبلية ومقتضية منه عناية الحريص على الوفاء بالتزامه .

المادة ٤٠٤- يسقط حق المدين في الاجل :

١ - اذا حكم بالفلاسه او اعساره .

٢ - اذا لم يقدم تأميمات الدين المتفق عليها .

٣ - اذا نقصت توثيقات الدين بفعله او بسبب لا يد له فيه ما لم يبادر الى تكملتها .

المادة ٤٠٥- اذا كان الاجل لمصلحة اي من الطرفين فله ان يتنازل عنه برأفته المتفردة :

المادة ٤٠٦- الدين المؤجل لا يحل بموت المدين ولا اذا كان موثقا توثيقا عينيا :

الفصل الرابع تعدد المحل

الفرع الاول التخير في المحل

المادة ٤٠٧- ١ - يجوز ان يكون محل التصرف عدة اشياء على ان تبرأ ذمة المدين اذا ادى واحدا منها
٢ - ويكون الخيار للمدين اذا كان مطلقا الا اذا قضى الاتفاق او القانون بغير ذلك :

المادة ٤٠٨- ١ - يجب في التصرف التخيري تحديد مدة الاختيار .

٢ - فاذا لم يحدد المتعاقدان مدة في العقد او اقتضت المدة المحددة لاحدهما دون ان يختار جاز للطرف الاخر ان يطلب من المحكمة تحديد مدة الخيار او محل التصرف .

المادة ٤٠٩- ينتقل حق الاختيار الى الوراث .

المادة ٤١٠- ١ - اذا كان الخيار للمدين وهلك احد الشيئين بيده كان له ان يلزم الدين بالتالي وان هلكا معا بطل العقد .

٢ - فاذا كان للمدين مسؤولا عن الملاك ولو بالنسبة الى احد هذه الاشياء كان عليه ان يدفع قيمة آخر ما هلك منها .

الفرع الثاني ابداً المحل

المادة ٤١١- ١ - يكون التصرف بديلاً اذا كان على شيئا واحداً ولكن تبرأ ذمة المدين اذا ادى بديلاً منه شيئا آخر .

٢ - والاصل ، لا البديل ، هو وحده محل الالتزام وهو الذي يحسد طبيعته .

الفصل الخامس تعدد طرفي التصرف

١ - التضامن بين الدائنين :

المادة ٤١٢- لا يكون التضامن بين الدائنين الا باتفاق او بنص في القانون .

المادة ٤١٣- للمدين ان يوفي دينه الى اي من الدائنين التضامنين الا اذا ائذره احدهم بعدم وفائه له .

المادة ٤١٤- اذا برئت ذمة المدين قبل احد الدائنين التضامنين بسبب غير الوفاء فلا تبرأ ذمته قبل الباقيين الا بقدر حصة ذلك الدائن .

المادة ٤١٥- ١ - للدائنين التضامنين مطالبة المدين بالدين مجتمعين او منفردين .

٢ - وليس للمدين ان يعترض على دين احد دائنيه التضامنين بأوجه الاعتراض الخاصة بدائنه آخر وله ان يعترض بأوجه الاعتراض الخاصة بهذا الدائن وبالأوجه المشتركة بين جميع الدائنين .

المادة ٤١٦- كل ما يؤدي من الدين لاحد الدائنين التضامنين يعتبر من حقهم جميعا بالتساوي بينهم الا اذا نص القانون او اتفقوا على غير ذلك .

٢ - الدين المشترك :

المادة ٤١٧- يكون الدين مشتركا اذا اتحد سببه او كان ديناً آلاً بالارث الى عدة وريثة او مالا مستهلكا مشتركا او بئله قرض مستقرض من مال مشترك .

المادة ٤١٨- لكل من الشركاء في الدين المشترك ان يطلب حصته فيه ويكون ما قبضه مالا مشتركا بين جميع الشركاء لكل بقدر نصيبه .

المادة ٤١٩- ١ - اذا قبض احد الشريكين بعض الدين المشترك فللشريك الاخر ان يشاركه فيه بنسبة حصته ويتبعان المدين بما بقي او ان يترك ما قبضه على ان يتبع المدين بحصته .

٢ - فاذا اختار الشريك متابعة المدين فليس له ان يرجع على شريكه الا اذا هلك نصيبه ، وله ان يرجع عليه بنسبة حصته فيما قبض .

المادة ٤٢٠- ١ - اذا قبض احد الشركاء حصته في الدين المشترك ثم تصرف فيها واستهلكها فللشركاء الاخرين ان يرجعوا عليه بانصابتهم فيها .

٢ - فاذا تلفت في يده بلا تقصير منه فلا ضمان عليه لانصيبه شركائه فيها ويكون قد استوفى حصته وما بقي من الدين بذمة المدين يكون لشركائه الاخرين .

المادة ٤٢١- اذا اخذ احد الشركاء من المدين كفيلاً بخصته في الدين المشترك او احواله المدين على آخر فللشركاء ان يشاركوه بمخصصهم في المبلغ الذي يأخذه من الكفيل او المحال عليه .

المادة ٤٢٢- اذا اشترى احد الشركاء بنصيبه في دين مشترك مالا من المدين فللشركاء ان يضموا ما اصاب حصصهم من ثمن ما اشتراه او ان يرجعوا بمخصصهم على المدين ولهم ان يشاركوه ما اشتراه اذا اتفقوا على ذلك .

هذا من الأصول

المادة ٤٢٣- يجوز لأحد الشركاء ان يهب حصته في الدين للمدين او ان يرثه منه ولا يضمن أنصبة شركائه فيما وهب أو أبرأ .

المادة ٤٢٤- يجوز لأحد الشركاء في الدين المشترك ان يصالح عن حصته فيه فان كان بدل الصلح من جنس الدين جاز للباقي ان يشاركه في القبول او ان يتبعوا المدين وان كان بدل الصلح من غير جنس الدين جاز لهم ان يتبعوا المدين او الشريك المصالح ، وللمصالح ان يدفع لهم نصيبهم في القبول او نصيبهم في الدين .

المادة ٤٢٥- ١ - لا يجوز لأحد الشركاء في دين مشترك تأجيل وحده دون موافقة الباقي على هذا التأجيل ٢ - ويجوز له ان يؤجل حصته دون موافقة الباقي وفي هذه الحالة ليس له ان يشاركهم فيما يقبضون من الدين .

٣- التضامن بين المدينين :

المادة ٤٢٦- لا يكون التضامن بين المدينين الا باتفاق او بنص في القانون .

المادة ٤٢٧- اذا أوفى أحد المدينين التضامنين الدين بتمامه برئ الآخرون .

المادة ٤٢٨- ١ - للدائن ان يطلب بدئته كل المدينين التضامنين او بعضهم مراعيًا ما يلحق علاقته بكل مدين من وصفت يؤثر في الدين .

٢ - ولكل مدين ان يعترض عند مطالبته بالوفاء بأوجه الاعتراض الخاصة به او المشتركة بين المدينين فحسب .

المادة ٤٢٩- اذا اتفق الدائن مع أحد المدينين التضامنين على تجليد الدين برئت ذمة الباقي الا اذا احتفظ بحقه قبلهم جميعًا .

المادة ٤٣٠- اذا انتقضت حصة أحد المدينين التضامنين في الدين بطريق القاصة او اتحاد الذمتين او الإبراء فان الدين لا يتقضي بالنسبة لباقي المدينين الا بقدر حصة هذا المدين .

المادة ٤٣١- اذا لم يوافق الدائن على إبراء باقي المدينين التضامنين من الدين فليس له ان يطالبهم بغير الباقي بعد حسم حصة للمدين الذي أبرأه الا اذا احتفظ بحقه في الرجوع عليهم بكل الدين وعندئذ يحق لهم الرجوع على المدين بحصته فيه .

المادة ٤٣٢- اذا أبرأ الدائن أحداً للمدينين التضامنين من التضامن بقي حقه في الرجوع على الباقي بكل الدين ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة ٤٣٣- اذا أبرأ الدائن أحد المدينين التضامنين من الدين او من التضامن فلباقي المدينين ان يرجعوا على هذا المدين بنصيبه في حصة المعسر منهم الا اذا كان الدائن قد أبرأه من كل مسئولية من الدين فان الدائن يتحمل نصيب هذا المدين في حصة المعسر .

المادة ٤٣٤- ١ - عدم سماع الدعوى لمروور الزمان بالنسبة لأحد المدينين التضامنين لا يفيد باقي المدينين الا بقدر حصة ذلك المدين .

٢ - وإذا انقطع مرور الزمان او وقف سريانه بالنسبة الى أحد المدينين التضامنين فليس للدائن ان يتمسك بذلك قبل الباقي .

المادة ٤٣٥- للمدين التضامن مسئول في تنفيذ التزامه عن فعله واذا اعذرته الدائن او قاضاه فلا اثر لذلك بالنسبة الى باقي المدينين اما اعدار أحد المدينين التضامنين للدائن فانه يفيد الباقي .

المادة ٤٣٦- لا ينقل الصلح الذي يعقده أحد المدينين التضامنين مع الدائن اذا رتب في ذمتهم التزاماً جديداً او زاد في التزامهم الا اذا قبلوه . ويستفيدون من الصلح اذا تضمن إبراء من الدين او براءة الذمة منه بأي وسيلة اخرى .

المادة ٤٣٧- اقرار للمدين التضامن بالمدين لا يسري في حق الباقي ولا يضار باقي المدينين التضامنين اذا وجه اليه الدائن يميناً فنكل عنها أو وجه الى الدائن يميناً فحلفها . اما اذا وجه اليه الدائن يميناً فحلفها فان باقي المدينين يفيدون من ذلك .

المادة ٤٣٨- اذا صدر حكم على أحد المدينين التضامنين فلا اثر له على الباقي وانما يستفيدون منه اذا صدر لصالحه الا اذا بني على سبب خاص به .

المادة ٤٣٩- لمن قضى الدين من المدينين التضامنين حق الرجوع على اي من الباقي بقدر حصته فان كان أحدهم معسراً تحمل مع الميسرين من المدينين التضامنين تبعه هذا الاعسار دون اخلال بحقوقهم في الرجوع على المعسر عند ميسرته .

المادة ٤٤٠- اذا كان أحد المدينين التضامنين هو وحده صاحب المصلحة بالمدين فهو الذي يتحمل الدين كله قبل الباقي .

٤ - عدم قابلية التصرف بالتجزئة :

المادة ٤٤١- لا يقبل التصرف بالتجزئة اذا ورد على عمل تأباه طبيعته او تين من قصد المتعاقدين عدم جوازها .

المادة ٤٤٢- ١ - اذا تعدد الدائنون في تصرف لا يقبل التجزئة او تعدد ورثة الدائن في هذا التصرف جاز لكل دائن او وارث ان يطلب اداء الحق كاملاً .

٢ - فاذا اعترض أحدهم كان على المدين ان يؤديه اليهم مجتمعين او يودعه الجهة المختصة وفقاً لما يقتضيه القانون .

٣- ويرجع كل من الدائنين بقدر حصته على الدائن الذي اقتضى الحق .

المادة ٤٤٣- ١ - اذا تعدد المدينون في تصرف لا يقبل التجزئة كان كل منهم ملزماً بالدين كاملاً .

٢ - ولمن قضى الدين ان يرجع على كل من الباقي بقدر حصته .

الفصل السادس

انقضاء الحق

١ - الإبراء :

المادة ٤٤٤- اذا أبرأ الدائن مدينه مختاراً من حق له عليه سقط الحق وانقضى الالتزام .

هكذا من الله على

المادة ٤٤٥- لا يتوقف الإبراء على قبول المدين إلا أنه يرتد برده وإن مات قبل القبول فلا يؤخذ الدين من تركه .

المادة ٤٤٦- لا يصح الإبراء إلا من دين قائم ولا يجوز عن دين مستقبل .

المادة ٤٤٧- ١ - يسري على الإبراء الأحكام الموضوعية التي تسري على كل تبرع .

٢ - ولا يشترط فيه شكل خاص ، ولو وقع على تصرف يشترط لقيامه توافر شكل فرضه القانون أو اتفاق عليه المتعاقدان .

٢ - استحالة التنفيذ :

المادة ٤٤٨- ينقضي الالتزام إذا أثبت المدين أن الوفاء به أصبح مستحيلا عليه لسبب اجنبي لا يد له فيه .

٣- مرور الزمان المسقط للدعوى :

المادة ٤٤٩- لا ينقضي الحق بمرور الزمان ولكن لا تسمع الدعوى به على المنكر بالتقضاء خمس عشرة سنة بدون عذر شرعي مع مراعاة ما وردت فيه أحكام خاصة .

المادة ٤٥٠- ١ - لا تسمع دعوى المطالبة بأي حق دوري متجدد كأجرة المباني والأراضي الزراعية والمرتبات والمعاشات بالتقضاء خمس سنوات على تركها بغير عذر شرعي .

٢ - أما الربع المستحق في ذمة المشرف أو المتولي على الوقف أو في ذمة الحائز شيء التبة فلا تسمع الدعوى به على المنكر بعد تركها بغير عذر شرعي مدة خمس عشرة سنة .

المادة ٤٥١- لا تسمع الدعوى عند الإنكار وعدم قيام العذر الشرعي إذا انقضت خمس سنوات على الحقوق الآتية : -

١ - حقوق الأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين والخبراء والاساتذة والمعلمين ووكلاء التولية والوسطاء على أن تكون هذه الحقوق مستحقة لهم عما ادوه من عمل من أعمال مهنتهم وما انفقوه من مصروفات .

٢ - ما يستحق رده الأشخاص من الضرائب والرسوم إذا دفعت بغير حق دون الاعتلال بالأحكام الواردة في القوانين الخاصة .

المادة ٤٥٢- لا تسمع الدعوى عند الإنكار وعدم قيام العذر الشرعي إذا انقضت سنتان على الحقوق الآتية :-

١ - حقوق التجار والصناع عن أشياء وردوها لأشخاص لا يتجرون في هذه الأشياء وحقوق أصحاب الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وثمر الطعام وكل ما انفقوه لحساب عملائهم .

٢ - حقوق العمال والخدم والأجراء من أجور يومية وغير يومية ومن ثمن ما قاموا به من توريدات .

المادة ٤٥٣- ١ - لا تسمع الدعوى في الأحوال المذكورة في المادة السابقة حتى لو ظل الدائنون يقومون بأعمال أخرى للمدين .

٢ - وإذا حرر اقرار أو سند بأي حق من الحقوق المنصوص عليها في المواد ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ فلا تسمع الدعوى به إذا انقضت على استحقاقه مدة خمس عشرة سنة .

المادة ٤٥٤- تبدأ المدة المقررة لعدم سماع الدعوى بمرور الزمان من اليوم الذي يصبح فيه الحق مستحق الأداء ومن وقت تحقق الشرط إذا كان معلقا على شرط ومن وقت ثبوت الاستحقاق في دعوى ضمان الاستحقاق .

المادة ٤٥٥- لا تسمع الدعوى إذا تركها السلف ثم الخلف من بعده وبلغ مجموع اللتين المدة المقررة لعدم سماعها .

المادة ٤٥٦- تحسب المدة التي تمنع من سماع الدعوى بالأيام ولا يحسب اليوم الأول منها وتكمل بالتقضاء آخر يوم منها إلا إذا كان عطلة رسمية فإنه يمتد إلى اليوم التالي .

المادة ٤٥٧- ١ - يقف مرور الزمان المانع من سماع الدعوى كلما وجد عذر شرعي يتعذر معه المطالبة بالحق .

٢ - ولا تحسب مدة قيام العذر في المدة المقررة .

المادة ٤٥٨- إذا ترك بعض الورثة الدعوى بحق مورثهم المدة المقررة لسماع الدعوى بغير عذر شرعي وكان للبعض عذر شرعي تسمع دعوى هؤلاء بقدر نصيبهم .

المادة ٤٥٩- اقرار المدين بالحق صراحة أو دلالة يقطع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى .

المادة ٤٦٠- تنقطع المدة المقررة لعدم سماع الدعوى بالمطالبة القضائية أو بأي إجراء قضائي يقوم به الدائن للتمسك بحقه .

المادة ٤٦١- ١ - إذا انقضت المدة المقررة لعدم سماع الدعوى بدأت مدة جديدة كالمدة الأولى .

٢ - ولا يسقط الحق مهما كان نوعه إذا قضت به المحكمة بحكم لا يقبل الطعن .

المادة ٤٦٢- عدم سماع الدعوى بالحق لمرور الزمان يستتبع عدم سماعها بتوابعه ولو لم تكتمل المدة المقررة لعدم سماع الدعوى بهذه التوابع .

المادة ٤٦٣- ١ - لا يجوز التنازل عن الدفع بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان قبل ثبوت الحق في هذا الدفع ، كما لا يجوز الاتفاق على عدم جواز سماع الدعوى بعد مدة تختلف عن المدة التي حددها القانون .

٢ - وإنما يجوز لكل شخص يملك التصرف في حقوقه أن يتنازل ولو دلالة عن الدفع بعدم ثبوت الحق فيه على أن هذا التنازل لا ينفذ في حق الدائنين إذا صدر اصرار بهم .

المادة ٤٦٤- ١ - لا يجوز للمحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم سماع الدعوى بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدين أو ممن له مصلحة فيه من الخصوم .

٢ - ويصح إبداء الدفع في أي حالة تكون عليها الدعوى إلا إذا تبين من الظروف أن صاحب الحق فيه قد تنازل عنه صراحة أو دلالة .

هكذا من الأصول

الكتاب الثاني

العقود

الباب الأول :

عقود التمليك :

- الفصل الأول - عقد البيع
- الفصل الثاني - عقد الهبة
- الفصل الثالث - عقد الشركة
- الفصل الرابع - عقد القرض
- الفصل الخامس - عقد الصلح

الباب الثاني :

عقود المفعة :

الفصل الأول

الاجارة

- إيجار الأراضي الزراعية
- الزراعة
- المساكنة
- المغاسنة
- إيجار الوقف

الفصل الثاني

الاعارة

الباب الثالث :

عقود العمل :

- الفصل الأول - عقد المقاولة
- الفصل الثاني - عقد العمل
- الفصل الثالث - عقد الوكالة
- الفصل الرابع - عقد الأيداع
- الفصل الخامس - عقد الحراسة

الباب الرابع :

عقود القرض :

- الفصل الأول - الرهان والمقاربة
- الفصل الثاني - المرتب مدى الحياة
- الفصل الثالث - عقد التأمين

الباب الخامس :

عقود التوفيقات الشخصية :

- الفصل الأول - الكفالة
- الفصل الثاني - الحوالة

الباب الأول

عقود التمليك

الفصل الأول

١ - البيع

المادة ٤٦٥ - البيع تمليك مال أو حق مالي لقاء عوض .

أ - أركان البيع :

- ١ - يشترط ان يكون المبيع معلوما عند المشتري علما نافيا للجهالة الفاحشة .
- ٢ - يكون المبيع معلوما عند المشتري ببيان احواله واصنافه المميزة له واذا كان حاضرا تكني الإشارة اليه .

المادة ٤٦٧ - اذا ذكر في عقد البيع ان المشتري عالم بالمبيع علما كافيا فلا حق له في طلب ابطال العقد لعدم العلم الا اذا اثبت تليس البائع :

المادة ٤٦٨ - ١ - اذا كان البيع بالنموذج تكني فيه روثته ووجب ان يكون المبيع مطابقا له .

٢ - فاذا ظهر انه غير مطابق له فان المشتري يكون مخيرا ان شاء قبله وان شاء ردد .

المادة ٤٦٩ - ١ - اذا اختلف المتبايعان في مطابقة المبيع للنموذج وكان النموذج والمبيع موجودين فالرأي لاهل الخبرة واذا فقد النموذج في يد احد المتبايعين فالقول في المطابقة او المغايرة للطرف الاخر ما لم يثبت خصمه العكس .

٢ - واذا كان النموذج في يد ثالث باتفاق الطرفين ففقد وكان المبيع معينا بالذات ومتفقا على انه هو المعقود عليه فالقول للبائع في المطابقة ما لم يثبت المشتري العكس وان كان المبيع معينا بالنوع او معينا بالذات وغير متفق على انه هو المعقود عليه فالقول للمشتري في المغايرة ما لم يثبت البائع العكس .

المادة ٤٧٠ - ١ - يجوز البيع بشرط التجربة مع الاتفاق على مدة معلومة فان سكنت المتبايعان عن تحديدها في العقد حملت على المدة المعتادة .

٢ - ويلتزم البائع بتمكين المشتري من التجربة .

المادة ٤٧١ - ١ - يجوز للمشتري في مدة التجربة اجازة البيع او رفضه ولو لم يجرب المبيع ويشترط في حالة الرفض اعلام البائع .

٢ - اذا انقضت مدة التجربة وسكت المشتري مع تمكنه من تجربة المبيع اعتبر سكوته قبولا ولزم البيع .

المادة ٤٧٢ - اذا هلك المبيع في يد المشتري بعد تسلمه لزمه اداء الثمن المسمى للبائع واذا هلك قبل التسلم بسبب لا يد للمشتري فيه يكون مضمونا على البائع :

هكذا من الله على

المادة ٤٧٣- يسري حكم البيع بعد التجربة والرضى بالمبيع من تاريخ البيع.

المادة ٤٧٤- اذا فقد المشتري اهليته قبل ان يجزى البيع وجب على الولي او الوصي او القيم اختيار ما هو في صالحه .

المادة ٤٧٥- اذا مات للمشتري قبل اختياره وكان له دائن احاط دينه بماله انتقل حق التجربة له والا انتقل هذا الحق لورثة فان اتفقوا على اجازة البيع او رده لزم ما اتفقوا عليه وان اجاز البعض ورد الاخر لزم الرد .

المادة ٤٧٦- لا يجوز للمشتري ان يستعمل المبيع في مدة التجربة الا بقدر ما تتطلبه التجربة على الوجه المتعارف عليه فان زاد في الاستعمال زيادة لا يقصد منها التجربة لزم البيع .

المادة ٤٧٧- تسري احكام البيع بشرط التجربة على البيع بشرط المذاق الا ان خيار المذاق لا يورث .

ب- الثمن وما يتصل به :

المادة ٤٧٨- اذا اتفق المتبايعان على تحديد الثمن بسعر السوق فيعتبر سعر السوق في زمان ومكان البيع وان لم يكن في هذا المكان سوق اعتبر المكان الذي يقضي العرف بان تكون اسعاره سارية .

المادة ٤٧٩- يشترط ان يكون الثمن المسمى حين البيع معلوما ، ويكون معلوما : -

١ - بمشاهدته والاشارة اليه ان كان حاضرا .

٢ - ببيان مقداره وجنسه ووصفه ان لم يكن حاضرا .

٣ - بان يتفق المتبايعان على اساس صالحة لتحديد الثمن بصورة تنتفي معها الجهالة حين التنفيذ .

المادة ٤٨٠- ١ - يجوز البيع بطريق المراجعة او الوضعية او التولية اذا كان رأس مال المبيع معلوما حين العقد وكان مقدار الربح في المراجعة ومقدار الخسارة في الوضعية محدد .

٢ - اذا ظهر ان البائع قد زاد في بيان مقدار رأس المال للمشتري حط الزيادة .

٣ - واذا لم يكن رأس مال المبيع معروفا عند التعاقد للمشتري فسخ العقد عند معرفته وكذا الحكم لو كتم البائع امرا ذا تأثير في المبيع او رأس المال . ويسقط خياره اذا هلك المبيع او استهلك او خرج من ملكه بعد تسلمه .

المادة ٤٨١- اذا حدد الثمن بنوع من النقود وكانت له افراد مختلفة انصرف الى اكثرها تداولاً في مكان البيع .

المادة ٤٨٢- ١ - زيادة المشتري في الثمن بعد العقد تنتحق باصل العقد اذا قبلها البائع ويصبح الثمن المسمى مع الزيادة مقابلاً للمبيع كله .

٢ - ما حطه البائع من الثمن المسمى بعد العقد يلحق باصل العقد اذا قبله المشتري ويصبح الباقي بعد ذلك هو الثمن المسمى .

المادة ٤٨٣- الثمن في البيع المطلق يستحق معجلاً ما لم يتفق او يتعارف على ان يكون مؤجلاً او مقسطاً لاجل معلوم .

المادة ٤٨٤- اذا كان الثمن مؤجلاً او مقسطاً فان الاجل يبدأ من تاريخ تسليم المبيع .

٢ - آثار البيع

أولاً : التزامات البائع :

أ - نقل الملكية :

المادة ٤٨٥- ١ - تنتقل ملكية المبيع بمجرد تمام البيع الى المشتري ما لم يقض القانون او الاتفاق بغير ذلك .
٢ - ويجب على كل من المتبايعين ان يبادر الى تنفيذ التزاماته الا ما كان منها مؤجلاً .

المادة ٤٨٦- اذا كان البيع جزافاً انتقلت الملكية الى المشتري على النحو الذي تنتقل به في الشيء المعين بالذات ويتم البيع جزافاً ولو كان تحديد الثمن موقوفاً على تقدير المبيع .

المادة ٤٨٧- ١ - يجوز للبائع اذا كان الثمن مؤجلاً او مقسطاً ان يشترط تعليق نقل الملكية الى المشتري حتى يؤدي جميع الثمن ولو تم تسليم المبيع .

٢ - واذا تم استيفاء الثمن - تعتبر ملكية المشتري مستندة الى وقت البيع .

ب- تسليم المبيع :

المادة ٤٨٨- يلتزم البائع بتسليم المبيع الى المشتري مجرداً من كل حق آخر وان يقوم بما هو ضروري من جانبه لنقل الملكية اليه .

المادة ٤٨٩- يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التي كان عليها وقت البيع .

المادة ٤٩٠- يشمل التسليم ملحقات المبيع وما اتصل به اتصال قرار وما أعد لاستعماله بصفة دائمة وكل ما جرى العرف على انه من توابيع المبيع ولو لم تذكر في العقد .

المادة ٤٩١- اذا سلم البائع المبيع الى المشتري بصورة صحيحة أصبح غير مسؤول عما يصيب المبيع بعد ذلك

المادة ٤٩٢- اذا عين في العقد مقدار المبيع وظهر فيه نقص او زيادة ولم يوجد اتفاق او عرف بهذا الشأن رجب اتباع القواعد التالية : -

١ - اذا كان المبيع لا يضره التبعض فالزيادة من حق البائع يستحق استردادها عينا والنقص من حسابه سواء أكان الثمن محدد لكل وحدة قياسية ام لمجموع المبيع .

٢ - اذا كان المبيع يضره التبعض وكان الثمن محدد على اساس الوحدة القياسية فالزيادة من حق البائع يستحق ثمنها والنقص من حسابه .

٣ - اذا كان المبيع مما يضره التبعض وكان الثمن المسمى لمجموعه فالزيادة للمشتري والنقص لا يقابله شيء من الثمن .

٤ - كلما كانت الزيادة او النقص تلزم المشتري اكثر مما اشترى او تفرق عليه الصفقة كان له الخيار في فسخ البيع ما لم يكن المقدار تافهاً ولا يخل النقص في مقصود المشتري .

٥ - اذا تسلم المشتري المبيع مع علمه بانسه ناقص سقط حقه في خيار الفسخ المشار اليه في الفقرة السابقة .

المادة ٤٩٣- لا تسمع الدعوى بفسخ العقد او انقاص الثمن او تكملته اذا انقضت سنه على تسليم المبيع .

هذا من أصل

المادة ٤٩٤- ١ - يتم تسليم المبيع اما بالفعل او بان يغلي البائع بين المبيع والمشتري مع الاذن له بقبضه وعدم وجود مانع يحول دون حيازته .
٢ - ويكون التسليم في كل شيء حسب طبيعته ويختلف باختلاف حاله .

المادة ٤٩٥- اذا كان المبيع في حوزة المشتري قبل البيع بأية صفة او سبب تعتبر هذه الحيازة تسليمًا ما لم يتفق على خلاف ذلك .

المادة ٤٩٦- اذا اتفق للتبايعان على اعتبار المشتري متسلماً للمبيع في حالة معينة او اذا أوجبت النصوص التشريعية اعتبار بعض الحالات تسليمًا اعتبر التسليم قد تم حكماً .

المادة ٤٩٧- يتم التسليم حكماً بتسجيل المبيع باسم المشتري عندما تعلق النصوص التشريعية نقل الملكية على التسجيل الرسمي .

المادة ٤٩٨- يعتبر التسليم حكماً ايضاً : -

١ - اذا ابقى البائع المبيع تحت يده بناء على طلب المشتري .

٢ - اذا انذر البائع المشتري بدفع الثمن وتسلم المبيع خلال مدة معقولة والا اعتبر متسلماً فلم يفعل .

المادة ٤٩٩- ١ - البيع المطلق يقضي تسليم المبيع في محل وجوده وقت العقد .

٢ - اذا تضمن العقد او اقتضى العرف ارسال المبيع الى المشتري فلا يتم التسليم الا اذا جرى اتصاله اليه ما لم يوجد اتفاق على غير ذلك .

المادة ٥٠٠- ١ - اذا هلك المبيع قبل التسليم بسبب لا يد لاحد المتبايعين فيه انقضى البيع واسترد المشتري ما اداه من الثمن .

٢ - فاذا تلف بعض المبيع بغير المشتري ان شاء فسخ البيع او اخذ المقدار الباقي بحصته من الثمن .

المادة ٥٠١- ١ - اذا هلك المبيع قبل التسليم او تلف بعضه بفعل المشتري اعتبر قابضاً للمبيع ولزمه اداء الثمن .

٢ - اذا كان للبائع حق الخيار في هذه الحالة واختار الفسخ ضمن له المشتري مثل المبيع او قيمته وتلك ما بقي منه .

المادة ٥٠٢- ١ - اذا هلك المبيع قبل التسليم بفعل شخص اخر كان للمشتري الخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء اجازته وله حق الرجوع على المثلث بضمان مثل المبيع او قيمته :

٢ - واذا وقع الاتفاق على بعض المبيع كان للمشتري الخيار بين الامور التالية : -

أ - فسخ البيع .

ب - اخذ الباقي بحصته من الثمن وينسخ البيع فيما تلف .

ج - امضاء العقد في المبيع كله بالثمن المسمى والرجوع على المثلث بضمان ما أتلف

المادة ٥٠٣- ١ - يضمن البائع سلامة المبيع من أي حق للغير يعترض المشتري اذا كان سبب الاستحقاق سابقاً على عقد البيع .

٢ - ويضمن البائع ايضاً اذا استند الاستحقاق الى سبب حادث بعد البيع ناشئ عن فعله .

المادة ٥٠٤- ١ - الخصومة في استحقاق المبيع قبل تسلمه يجب ان توجه الى البائع والمشتري معا :

٢ - فاذا كانت الخصومة بعد تسلم المبيع واراد المشتري الرجوع على البائع وجب ادخاله في الدعوى .

المادة ٥٠٥- ١ - اذا قضي باستحقاق المبيع كان للمستحق الرجوع على البائع بالثمن اذا أجاز البيع وبخاص المبيع للمشتري :

٢ - فاذا لم يجر المستحق البيع انفسخ العقد والمشتري ان يرجع على البائع بالثمن .

٣ - ويضمن البائع للمشتري ما احدثه في المبيع من تحسين نافع مقدراً بقيمته يوم التسليم للمستحق .

٤ - ويضمن البائع ايضاً للمشتري الاضرار التي نشأت باستحقاق المبيع .

المادة ٥٠٦- ١ - لا يصح اشتراط عدم ضمان البائع للثمن عند استحقاق المبيع وفسد البيع بهذا الشرط
٢ - ولا يمنع علم المشتري بان المبيع ليس ملكاً للبائع من رجوعه بالثمن عند الاستحقاق :

المادة ٥٠٧- لا يملك المشتري الرجوع على البائع اذا كان الاستحقاق مبنيًا على اقراره او نكوله عن اليمين .

المادة ٥٠٨- ١ - اذا صالح المشتري مدعي الاستحقاق على مال قبل القضاء له وانكر البائع حق المدعي كان للمشتري ان يثبت ان المدعي حق في دعواه وبعد الاثبات يغير البائع بين اداء ما يعادل بدل الصلح او رد الثمن الى المشتري .

٢ - واذا كان الصلح بعد القضاء للمستحق احتفظ المشتري بالمبيع وحق له الرجوع على البائع بالثمن .

المادة ٥٠٩- ١ - اذا استحق بعض المبيع قبل ان يقبضه كله كان للمشتري ان يرد ما قبض واسترد الثمن او يقبل البيع ويرجع بحصة الجزء المستحق .

٢ - واذا استحق بعض المبيع بعد قبضه كله وحدث الاستحقاق عيباً في الباقي كان للمشتري رده والرجوع على البائع بالثمن او التنسك بالباقي بحصته من الثمن وان لم يحدث عيباً وكان الجزء المستحق هو الاقل فليس للمشتري الا الرجوع بحصة الجزء المستحق .

٣ - فاذا ظهر بعد البيع ان على المبيع حق للغير كان للمشتري الخيار بين انتظار رفع هذا الحق او فسخ البيع والرجوع على البائع بالثمن .

المادة ٥١٠- ١ - اذا وقع الادعاء بالاستحقاق بعد هلاك المبيع بيد المشتري ضمن للمستحق قيمته يوم الشراء ورجع على البائع بالثمن :

٢ - واذا كانت القيمة التي ضمنها المشتري اكثر من الثمن المسمى كان له الرجوع بالفرق مع ضمان الاضرار التي يستحقها وفقاً للفقرة (٤) من المادة (٥٠٥) .

هكذا من أصل

المادة ٥١١- للمستحق مطالبة المشتري بما افاده من ربح المبيع او غلته بعد حسم ما احتاج اليه الانتاج من النفقات ويرجع المشتري على البائع بما أداه للمستحق .

ج- ضمان العيوب الخفية (خيار العيب) :

المادة ٥١٢- ١ - يعتبر البيع منعقدا على أساس خلو المبيع من العيوب الا ما جرى العرف على التسامح فيه ٢ - وتسري القواعد العامة بشأن خيار العيب على عقد البيع مع مراعاة الاحكام التالية .

المادة ٥١٣- ١ - اذا ظهر في المبيع عيب قديم كان المشتري مخيرا ان شاء رده او شاء قبله بالثمن المسمى وليس له اسكاه والمطالبة بما اقتصه العيب من الثمن .

٢ - يعتبر العيب قديما اذا كان موجودا في المبيع قبل البيع او حدث بعده وهو في يد البائع قبل التسليم .

٣ - يعتبر العيب الحادث عند المشتري بحكم التقديم اذا كان مستندا الى سبب قديم موجود في المبيع عند البائع .

٤ - يشترط في العيب القديم ان يكون خفيا والخفي هو الذي لا يعرف بمشاهدة ظاهر المبيع أو لا يتيقنه الشخص العادي او لا يكشفه غير خبير او لا يقهره الا بالتجربة .

المادة ٥١٤- لا يكون البائع مسؤولا عن العيب القديم في الحالات التالية :

١ - اذا بين البائع عيب المبيع حين البيع .

٢ - اذا اشترى المشتري المبيع وهو عالم بما فيه من العيب .

٣ - اذا رضي المشتري بالعيب بعد اطلاعه عليه او بعد علمه به من آخر .

٤ - اذا باع البائع المبيع بشرط عدم مسؤوليته عن كل عيب فيه او عن عيب معين الا اذا تعمد البائع اخفاء العيب او كان المشتري بحالة تمنعه من الاطلاع على العيب .

٥ - اذا جرى البيع بالزاد من قبل السلطات القضائية او الادارية .

المادة ٥١٥- اذا تصرف المشتري في المبيع تصرف المالك بعد اطلاعه على العيب القديم سقط خياره .

المادة ٥١٦- اذا هلك المبيع للمعيب بعيب قديم في يد المشتري او استهلكه قبل علمه بالعيب رجع على البائع بنقصان العيب من الثمن .

المادة ٥١٧- ١ - اذا حدث في المبيع لدى المشتري عيب جديد فليس له ان يرده بالعيب القديم وانما له مطالبة البائع بنقصان الثمن ما لم يرض البائع بأخذه على عيبه الجديد .

٢ - اذا زال العيب الحادث عاد للمشتري حق رد المبيع على البائع بالعيب القديم .

المادة ٥١٨- ١ - اذا حدث في المبيع زيادة مائة من الرد ثم ظهر للمشتري عيب قديم فيه فانه يرجع على البائع بنقصان العيب وليس للبائع الحق في استرداد المبيع .

٢ - والزيادة المائة هي كل شيء من مال المشتري يتصل بالمبيع .

المادة ٥١٩- ١ - اذا بيعت اشياء متعددة صفقة واحدة وظهر في بعضها عيب قبل التسليم فالمشتري بالخيار بين قبولها بالثمن المسمى او ردها كلها .

٢ - واذا بيعت اشياء متعددة صفقة واحدة وظهر في بعضها بعد التسليم عيب قديم وليس في تفريقها ضرر فالمشتري رد المعيب بنقصته من الثمن وليس له ان يرد الجميع بدون رضى البائع فان كان في تفريقها ضرر فله ان يرد جميع المبيع او يقبله بكل الثمن .

المادة ٥٢٠- ينتقل حق ضمان العيب بوفاء المشتري الى الورثة .

المادة ٥٢١- ١ - لا تسمع دعوى ضمان العيب بعد انقضاء ستة اشهر على تسلم المبيع ما لم يلتزم البائع بالضمان لمدة أطول .

٢ - وليس للبائع ان يتمسك بهذه المدة لمرور الزمان اذا ثبت ان اخفاء العيب كان بغش منه .

ثانياً - التزامات المشتري :

أ - دفع الثمن وتسليم المبيع :

المادة ٥٢٢- على المشتري تسليم الثمن عند التعاقد اولا وقبل تسلم المبيع او المطالبة به ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة ٥٢٣- ١ - للبائع ان يحتبس المبيع حتى يستوفي ما هو مستحق له من الثمن ولو قدم المشتري رهنا او كفالة .

٢ - فاذا قبل البائع تأجيل الثمن سقط حقه في احتباس المبيع والتزم بتسليمه للمشتري :

المادة ٥٢٤- ١ - اذا قبض المشتري المبيع قبل اداء الثمن على مرأى من البائع ولم يمنعه كان ذلك اذا بالتسليم .

٢ - واذا قبض المشتري المبيع قبل اداء الثمن بدون اذن البائع كان للبائع استرداده ، واذا هلك او تعيب في يد المشتري اعتبر متسلما الا اذا شاء البائع استرداده مبييا .

المادة ٥٢٥- اذا لم يكن المبيع في مكان العقد عند التعاقد وكان المشتري يجهله آنذا ثم علم به بعد ذلك فله الخيار ان شاء فسخ المبيع او أمضاه وتسلم المبيع في مكان وجوده .

المادة ٥٢٦- ١ - يلزم المشتري تسليم الثمن المعجل في مكان وجود المبيع وقت العقد ما لم يوجد اتفاق او عرف يغير ذلك .

٢ - اذا كان الثمن ديناً مؤجلاً على المشتري ، ولم يجر الاتفاق على الوفاء به ، في مكان معين ، لزم ادائه في موطن المشتري وقت حلول الاجل .

المادة ٥٢٧- اذا قبض المشتري شيئا على سبب الشراء وهلك او فقد في يده وكان الثمن مسمى لزمه ادائه فان لم يسم الثمن فلا ضمان على المشتري الا بالتعدي او التقصير .

هكذا من المأهول

المادة ٥٢٨- ١ - اذا رفعت على المشتري دعوى باستحقاق المبيع مستندة الى حق سابق على البيع او آيل اليه من البائع جاز للمشتري ان يحتبس الثمن حتى يقدم البائع كفيلا ملبيا بضمن للمشتري رد الثمن عند ثبوت الاستحقاق وللبائع ان يطلب الى المحكمة تكليف المشتري ايداع الثمن لديها بدلا من تقديم الكفيل .

٢ - ويسري حكم الفقرة السابقة اذا تبين للمشتري في المبيع عيبا قديما مضمونا على البائع .

المادة ٥٢٩- اذا حدد في البيع موعد معين لاداء الثمن واشترط فيه انه اذا لم يؤد المشتري الثمن خلاله فلا بيع بينهما ، فان لم يؤده والمبيع لم يزل في يد البائع اعتبر البيع منفسخا حكما .

المادة ٥٣٠- ١ - اذا تسلم المشتري للمبيع ثم مات مفلسا قبل اداء الثمن فليس للبائع استرداد المبيع ويكون الثمن ديناً على التركة والبائع اسوة سائر الغرماء .

٢ - واذا مات المشتري مفلسا قبل تسلم المبيع واداء الثمن كان للبائع حبس المبيع حتى يستوفي الثمن ويكون احق من سائر الغرماء باستيفاء الثمن منه .

٣ - واذا قبض البائع الثمن ومات مفلسا قبل تسليم المبيع كان المبيع امانة في يده والمشتري احق به من سائر الغرماء .

ب- التفقات :

المادة ٥٣١- تفقات تسليم الثمن وعقد البيع وتسجيله وغير ذلك من تفقات تكون على المشتري وتفقات تسليم المبيع تكون على البائع ما لم يوجد اتفاق او نص في قانون خاص يقضي بغير ذلك .

٣- بيع مختلفة

أ - السلم :

المادة ٥٣٢- السلم : بيع مال مؤجل التسليم بثمن معجل :

المادة ٥٣٣- يشترط لصحة بيع السلم :

١ - ان يكون للمبيع من الاموال التي يمكن تعيينها بالوصف والمقدار ويتوافر وجودها عادة وقت التسليم :

٢ - ان يتضمن العقد بيان جنس المبيع ونوعه وصفته ومقداره وزمان ايفائه .

٣ - اذا لم يعين في العقد مكان التسليم لزم البائع تسليم المبيع في مكان العقد .

المادة ٥٣٤- يشترط في رأس مال السلم (أي كنه) ان يكون معلوما قدره ونوعه وان يكون غير مؤجل بالشروط مدة تزيد عن بضعة ايام :

المادة ٥٣٥- يجوز للمشتري ان يتصرف في المبيع المسلم فيه قبل قبضه .

المادة ٥٣٦- اذا تعذر تسليم المبيع عند حلول الاجل بسبب انقطاع وجوده لعارض طارئ كان المشتري غيرا بين انتظار وجوده او فسخ البيع :

المادة ٥٣٧- اذا مات البائع في السلم قبل حلول أجل المبيع كان المشتري بالخيار ان شاء فسخ العقد واسترد الثمن من التركة او شاء انتظر حلول الاجل . وفي هذه الحالة يحجز من التركة ما يفي بقيمة المبيع الا اذا قدم الورثة كفيلا ملبيا بضمن تسليم المبيع عند حلول أجله .

المادة ٥٣٨- ١ - اذا استغل المشتري في السلم حاجة المزارع فاشترى منه محصولا مستقبلا بسعر او بشروط مجحفة اجحافا بينا كان للبائع حينما يحين الوفاء ان يطلب الى المحكمة تعديل السعر او الشروط بصورة يزول معها الاجحاف وتأخذ المحكمة في ذلك بعين الاعتبار ظروف الزمان والمكان ومستوى الاسعار العامة وفروقاتها بين تاريخ العقد والتسليم طبقا لما جرى عليه العرف .

٢ - وللمشتري الحق في عدم قبول التعديل الذي تراه المحكمة واسترداد الثمن الحقيقي الذي سلمه فعلا للبائع وحيتنئذ يحق للبائع ان يبيع محصوله من يشاء .

٣ - ويقع باطلا كل اتفاق او شرط يقصد به اسقاط هذا الحق سواء أكان ذلك شرطا في عقد السلم نفسه او كان في صورة التزام آخر منفصل أيا ما كان نوعه .

ب- المخرجة :

المادة ٥٣٩- يجوز للوارث بيع نصيبه في التركة بعد وفاة المورث لو ارث اخر او اكثر بعوض معلوم ولو لم تكن موجودات التركة معينة ويسمى هذا مخرجة .

المادة ٥٤٠- ١ - ينقل عقد المخرجة حصة البائع الارثية الى المشتري ويحل محل البائع في استحقاق نصيبه من التركة .

٢ - لا يشمل عقد المخرجة كل مال يظهر للميت بعد العقد ولم يكن المتخارجا على علم به وقت العقد .

٣ - لا يشمل المتخارج الحقوق التي للتركة على المتخارجين او على أحدهم ولا الحقوق التي عليها لهم أو لأحدهم .

المادة ٥٤١- لا يضمن البائع للمشتري غير وجود التركة وثبوت حصته الارثية اذا جرى العقد دون تفصيل مشتملات التركة .

المادة ٥٤٢- على المشتري اتباع الاجراءات التي يوجبها القانون لنقل كل حق اشتملت عليه الحصة الارثية على المتخارج .

ج- البيع في مرض الموت :

المادة ٥٤٣- ١ - مرض الموت : هو المرض الذي يعجز فيه الانسان عن متابعة اعماله المعتادة ، ويغلب فيه الهلاك ويموت على تلك الحال قبل مرور سنة فان امتد مرضه وهو على حالة واحدة دون ازدياد سنة او اكثر تكون تصرفاته كتصرفات الصحيح .

٢ - يعتبر في حكم مرض الموت الحالات التي يحيط بالانسان فيها خطر الموت ويغلب في امثاله الهلاك ولو لم يكن مريضا .

كل من اشترى

المادة ٥٤٤- ١ - بيع المريض شيئا من ماله لأحد ورثته لا يفد ما لم يخره باقي الورثة بعد موت المورث .

٢ - بيع المريض لأجنبي بشئ المثل أو بغير يسير نافذ لا يتوقف على اجازة الورثة .

المادة ٥٤٥- ١ - بيع المريض من اجني بشئ يقل عن قيمة المبيع وقت الموت نافذ في حق الورثة اذا كانت زيادة قيمة المبيع على الثمن لا تتجاوز ثلث التركة داخلا فيها المبيع ذاته .

٢ - اما اذا تجاوزت هذه الزيادة ثلث التركة فلا يفد البيع ما لم يقره الورثة او يكمل المشتري ثلثي قيمة المبيع والا كان للورثة فسخ البيع .

المادة ٥٤٦- لا يفد بيع المريض لاجني باقل من قيمة مثله ولو بغير يسير في حق الدائنين اذا كانت التركة مستغرقة بالديون والمشتري دفع ثمن المثل والا جاز للدائنين فسخ البيع .

المادة ٥٤٧- ١ - لا يجوز فسخ بيع المريض اذا تصرف المشتري في المبيع تصرفا اكسب من كان حسن النية حقا في عين المبيع لقاء عوض .

٢ - وفي هذه الحالة يجوز لدائني التركة المستغرقة بالديون الرجوع على المشتري من المريض بالفرق بين الثمن وقيمة المبيع وللورثة هذا الحق ان كان المشتري احدهم ، وان كان اجنيا وجب عليه رد ما يكمل ثلثي قيمة المبيع للتركة .

د - بيع النابذ لنفسه :

المادة ٥٤٨- لا يجوز لمن له النيابة عن غيره بنص في القانون أو باتفاق أو أمر من السلطان المختصة ان يشتري بنفسه مباشرة أو باسم مستعار ولو بطريق المزاد ما يبط به بمقتضى هذه النيابة وذلك مع مراعاة احكام الاحوال الشخصية .

المادة ٥٤٩- لا يجوز للوسطاء أو الخبراء ان يشتروا باسمائهم أو باسم مستعار الاموال التي عهد اليهم في بيعها .

هـ - بيع ملك الغير :

المادة ٥٥٠- ١ - اذا باع شخص ملك غيره بغير اذنه جاز للمشتري ان يطلب فسخ البيع :

٢ - ولا يسري البيع في حق مالك العين المبيعة ولو اجازه المشتري :

المادة ٥٥١- ١ - اذا اقر المالك البيع سرى العقد في حقه وانقلب صحيحا في حق المشتري .

٢ - وينقلب صحيحا في حق المشتري اذا آلت ملكية المبيع الى البائع بعد صدور العقد .

و - المقايضة :

المادة ٥٥٢- المقايضة : مبادلة مال او حق مالي بعوض من غير النقود .

المادة ٥٥٣- يعتبر كل من المتبايعين في بيع المقايضة بائعا ومشتريا في وقت واحد .

المادة ٥٥٤- لا يخرج المقايضة عن طبيعتها اضافة بعض النقود الى احدى السلمتين للتبادل .

المادة ٥٥٥- مصروفات عقد المقايضة ونفقات التسليم وما مالها تكون باعنة بين طرفي العقد ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة ٥٥٦- تسري احكام البيع المطلق على المقايضة فيسا لا يتعارض مع طبيعتها .

الفصل الثاني

المبة

الفرع الاول

المبة

المادة ٥٥٧- ١ - المبة تمليك مال او حق مالي لآخر حال حياة المالك دون عوض .

٢ - ويجوز للواهب مع بقاء فكرة التبرع ان يشترط على الموهوب له القيام بالتزام معين ويعتبر هذا الالتزام عوضا .

المادة ٥٥٨- ١ - تتعقد المبة بالايجاب والتبطل وتتم بالقبض .

٢ - يكفي في المبة مجرد الايجاب اذا كان الواهب ولي الموهوب له او وصيه والشيء الموهوب في حوزته وكلا او كان الموهوب له صغيرا يقوم الواهب على تربيته .

المادة ٥٥٩- لا يفد عقد المبة اذا كان المال الموهوب غير مملوك للواهب ما لم يخره المالك ويتم القبض برضاه .

المادة ٥٦٠- ١ - تصح هبة الدين للمدين وتعتبر ابراء .

٢ - وتصح لغير المدين وتنفذ اذا دفع المدين الدين اليه .

المادة ٥٦١- ١ - يجوز للواهب استرداد المبة اذا اشترط في العقد حق استردادها في حالة عدم قيام الموهوب له بالتزامات معينة لمصلحة الواهب او من يهيم امره فلم يقيم بها .

٢ - فاذا كان الموهوب هالكا او كان الموهوب له قد تصرف فيه استحق الواهب قيمته وقت التصرف او الملاك .

المادة ٥٦٢- ١ - يجب ان يكون العوض في المبة المشروطة به معلوما والا جاز لكل من الطرفين فسخ العقد ولو بعد تسلم الموهوب ما لم يتفقا على تعيين العوض قبل الفسخ .

٢ - فاذا هلك الموهوب او تصرف فيه الموهوب له قبل الفسخ وجب عليه رد قيمته يوم القبض .

المادة ٥٦٣- على الرغم مما ورد في المادتين ٩٢ و ٢٥٤ من هذا القانون لا تتعقد المبة بالوعد ولا تتعقد على مال مستقبل .

المادة ٥٦٤- اذا توفي احد طرفي المبة او أفلس الواهب قبل قبض الموهوب بطلت المبة ولو كانت بعوض .

المادة ٥٦٥- تسري على المبة في مرض الموت احكام الوصية .

المادة ٥٦٦- ١ - يتوقف نفاذ عقد المبة على أي اجزاء تعلق النصوص التشريعية نقل الملكية عليه ويجوز لكل من طرفي العقد استكمال الاجزاء اللازمة .

٢ - وتتم في المنقول بالقبض دون حاجة الى تسجيل .

هذا من الأصول

الفرع الثاني آثار الهبة

١ - بالنسبة الى الواهب :

المادة ٥٦٧- يلتزم الواهب بتسليم الموهوب الى الموهوب له ويتبع في ذلك احكام تسليم المبيع .

المادة ٥٦٨- لا يضمن الواهب استحقاق الموهوب في يد الموهوب له اذا كانت الهبة بغير عوض ولكنه يكون مسؤولا عن كل ضرر يلحق بالموهوب له من جراء هذا الاستحقاق اذا تمعد اخفاء سبب الشقة اما اذا كانت الهبة بدووس فانه لا يضمن الاستحقاق الا بقدر ما اداه الموهوب له من عوض ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة ٥٦٩- اذا استحق الموهوب بعد هلاكه عند الموهوب له واختار المستحق تضمينه كان له الرجوع على الواهب بما ضمن للمستحق :

المادة ٥٧٠- اذا استحق الموهوب وكان الموهوب له قد زاد في الموهوب زيادة لا تقبل الفصل دون ضرر للمستحق ان يسترده قبل دفع قيمة الزيادة .

المادة ٥٧١- لا يضمن الواهب العيب الخفي في الموهوب ولو تمعد اخفائه الا اذا كانت الهبة بعوض :

٢ - بالنسبة الى الموهوب له :

المادة ٥٧٢- على الموهوب له اداء ما اشترطه الواهب من عوض سواء اكان هذا العوض للواهب ام للغير :
المادة ٥٧٣- اذا كان عوض الهبة وفاء دين على الواهب فلا يلتزم الموهوب له الا بوفاء الدين بالتاسم وث الهبة ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة ٥٧٤- اذا كان الموهوب مقلدا بحق وفاء الدين في ذمة الواهب او ذمة شخص اخر فان الموهوب له يلتزم بوفاء هذا الدين ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة ٥٧٥- تنقذ عقد الهبة ومصرفات تسليم الموهوب ونقله على الموهوب له الا اذا اتفق على غير ذلك :

الفرع الثالث الرجوع في الهبة

المادة ٥٧٦- ١ - للواهب ان يرجع في الهبة قبل القبض دون رضا الموهوب له .

٢ - وله ان يرجع فيها بعد القبض بقبول الموهوب له فان لم يقبل جاز للواهب ان يطلب من القبل فسخ الهبة والرجوع فيها متى كان يستند الى سبب مقبول ما لم يوجد مانع من الرجوع .

المادة ٥٧٧- يعتبر سببا مقبولا لفسخ الهبة والرجوع فيها : -

١ - ان يصبح الواهب عاجزا عن ان يوفر لنفسه اسباب المعيشة بما يتفق مع مكانته وان يعجز عن الوفاء بما يفرضه عليه القانون من النفقة على الغير :

٢ - ان يرزق الواهب بعد الهبة ولدا يظل حيا حتى تاريخ الرجوع او ان يكون له ولد يظنه ميتا وقت الهبة فاذا هوسى .

٣ - اخلال الموهوب له بالتزاماته المشروطة في العقد دون مبرر او اخلاله بما يجب عليه نحو الواهب او احد اقاربه بحيث يكون هذا الاخلال جرحا كبيرا من جانبه .

المادة ٥٧٨- اذا قتل الموهوب له الواهب عمدا او قصدا بلا وجه حق كان لورثته حق ابطال الهبة .

المادة ٥٧٩- يعتبر مانعا من الرجوع في الهبة ما يلي : -

١ - اذا كانت الهبة من احد الزوجين للآخر او لذوي رحم محرم ما لم يترتب عليها مفاضاة بين هؤلاء بلا مبرر .

٢ - اذا تصرف الموهوب له في الموهوب تصرفا ناقلا للملكية فاذا اقتصر التصرف على بعض الموهوب جاز للواهب ان يرجع في الباقي .

٣ - اذا زادت العين الموهوبة زيادة متصلة ذات اهمية تزيد من قيمتها او غير الموهوب له الشيء الموهوب على وجه تبدل فيه اسمه .

٤ - اذا مات احد طرفي العقد بعد قبضها .

٥ - اذا هلك الموهوب في يد الموهوب له فاذا كان الملاك جزئيا جاز الرجوع في الباقي .

٦ - اذا كانت الهبة بعوض .

٧ - اذا كانت الهبة صدقة او بلجة من جهات البر .

٨ - اذا وهب الثمن الدين للمدين .

المادة ٥٨٠- ١ - يعتبر الرجوع عن الهبة رضاء او قضاء ابطالا لأثر العقد .

٢ - ولا يرد الموهوب له الثمن الا من تاريخ الرجوع رضاء او تاريخ الحكم وله ان يسترد النفقات الضرورية اما النفقات الاخرى فلا يسترد منها الا ما زاد في قيمة الموهوب .

المادة ٥٨١- ١ - اذا استعاد الواهب الشيء الموهوب بغير رضاء او قضاء كان مسئولوا عن هلاكه مهما كان سببه .

٢ - اما اذا صدر حكم بالرجوع في الهبة وهلك الشيء في يد الموهوب له بعد اعذاره بالتسليم فان الموهوب له يكون مسئولوا عن الملاك مهما كان سببه :

الفصل الثالث

الشركة

الفرع الاول

الشركة بوجه عام

١ - احكام عامة :

المادة ٥٨٢- الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان او اكثر بان يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصته من مال او من عمل لاستثمار ذلك المشروع واقتسام ما قد ينشأ عنه من ربح او خسارة .

هكذا من الله على

المادة ٥٨٣- ١ - تعتبر الشركة شخصا حكما بمجرد تكوينها .
٢ - ولا يحتج بهذه الشخصية على الغير الا بعد استيفاء اجراءات التسجيل والنشر التي يقرها القانون .

٣ - ولكن للغير ان يتمسك بهذه الشخصية رغم عدم استيفاء الاجراءات المشار اليها .

٢ - أركان الشركة :

المادة ٥٨٤- ١ - يجب ان يكون عقد الشركة مكتوبا .
٢ - واذا لم يكن العقد مكتوبا فلا يؤثر ذلك على حق الغير واما بالنسبة للشركاء انفسهم فيعتبر العقد صحيحا الا اذا طلب احدهم اعتباره غير صحيح ، فيسري هذا على العقد من تلويح اقامة الدعوى .

المادة ٥٨٥- ١ - يشترط ان يكون رأس مال الشركة من النقود او ما في حكمها مما يجري به التعامل واذا لم يكن من النقود فيجب ان يتم تقدير قيمته .

٢ - ويجوز ان تكون حصص الشركاء متساوية او متفاوتة ولا يجوز ان يكون الدين في ذمة الغير او حصة فيه رأس مال للشركة .

المادة ٥٨٦- ١ - يجوز ان تكون حصة الشريك في الشركة حق ملكية او حق منفعة او اي حق عيني آخر وتسري عليها احكام البيع فيما يتعلق بضمائها اذا هلكت او استحققت او ظهر فيها عيب او نقص .

٢ - اما اذا كانت الحصة مجرد الانتفاع بللمال فان احكام الايجار هي التي تسري في كل ذلك .

٣ - فاذا كانت الحصة عملا وجب على الشريك ان يقوم بالخدمات التي تعهد بها في العقد .

المادة ٥٨٧- ١ - توزع الارباح والخسائر على الوجه المشروط في العقد .
٢ - فاذا لم يبين في عقد الشركة نصيب كل من الشركاء في الارباح والخسائر فانه يتعين توزيعها بنسبة حصة كل منهم في رأس المال .

المادة ٥٨٨- لا يجوز ان يتفق الشركاء في العقد على ان يكون لأحدهم قدر مقطوع من الربح ويطلق الشرط على ان يتم توزيع الربح طبقا لحصة كل منهم في رأس المال .

المادة ٥٨٩- اذا كانت حصة الشريك مقصورة على عمله وجب ان يقدر نصيبه في الربح تبعا لما تفيده الشركة من هذا العمل فاذا قدم فوق عمله نقودا او أي شيء آخر كان له نصيب عن عمله وآخر عما قلناه فوق العمل :

المادة ٥٩٠- ١ - اذا اتفق في العقد على ان احد الشركاء لا يفيد من ارباح الشركة ولا يساهم في خسائرها كان عقد الشركة باطلا :

٢ - غير انه يجوز الاتفاق على اعفاء الشريك الذي لم يقدم غير حصة من المساهمة في الخسائر بشرط ان لا يكون قد تقرر له اجر عن عمله .

٣ - ادارة الشركة :

المادة ٥٩١- ١ - كل شريك يعتبر وكيلًا عن باقي الشركاء في مباشرة اعمال الشركة وفي التصرف بما يخفى الغرض الذي انشئت من أجله ما لم يكن هناك نص او اتفاق على غير ذلك .

٢ - وكل شريك يعتبر امينا على مال الشركة الذي في يده .

المادة ٥٩٢- ١ - اذا اتفق في عقد الشركة على اناة احد الشركاء في تمثيل الشركة وادارة اعمالها تثبت له وحده ولاية التصرف في كل ما تناولته الانابة وما يتصل بها من تواجب ضرورية .

٢ - واذا كانت الانابة لأكثر من شريك ولم يؤذن لهم بالانفراد كان عليهم ان يعادوا مجتمعين الا فيما لا يحتاج فيه الى تبادل الرأي او في امر عاجل يترتب على تفويته ضرر للشركة .

٣ - ولا يجوز عزل من اتفق على اناة في عقد الشركة ولا تقييد تلك الانابة دون مسوغ ما دامت الشركة قائمة .

المادة ٥٩٣- ١ - يجوز تعيين مدير للشركة من الشركاء او من غيرهم باجر او بغير أجر .

٢ - للمدير أن يتصرف في حدود اغراض الشركة التي نيطت به على أن يتقيد في ذلك بنصوص العقد فان لم تكن فيما جرى به العرف التجاري .

٣ - اذا خرج المدير عن نطاق اختصاصاته ضمن كل ضرر يلحق بالشركة من جراء تصرفه .

المادة ٥٩٤- ١ - يجوز ان يتعدد المدبرون للشركة .

٢ - وفي حالة تعددهم تحدد اختصاصات كل منهم .

٣ - ويجوز عزلهم او عزل احدهم بالطريقة التي تم تعيينه بها .

المادة ٥٩٥- لا يجوز لمن انيب في ادارة الشركة او عين مديرا لها ان يعزل نفسه او يستقيل في وقت يلحق بالشركة ضررا .

المادة ٥٩٦- ليس للشركاء من غير المديرين حق الادارة ولم ان يطلعوا بانفسهم على دفاتر الشركة ومستنداتها

٤ - آثار الشركة :

المادة ٥٩٧- ١ - يلزم الشريك الذي له حق تدبير مصالح الشركة ان يبذل في سبيل ذلك من العناية ما يبذله في تدبير مصالحه الخاصة الا اذا كان منتدبا للعمل باجر فلا يجوز له ان ينزل عن عناية الرجل المعتاد

٢ - ويلزمه ايضا ان يمتنع عن اي تصرف يلحق الضرر بالشركة او يخالف الغرض الذي انشئت من أجله .

المادة ٥٩٨- لا يجوز للشريك ان يحتجز لنفسه شيئا من مال الشركة فان فعل كان ضامنا كل ضرر يلحق بها من جراء هذا الاحتجاز .

المادة ٥٩٩- ١ - اذا كانت الشركة مدينة بدين متصل باغراض الشركة ولم تف به اموالها لزم الشركاء في اموالهم الخاصة ما بقي من الدين بمقدار نصيب كل منهم في خسائر الشركة .

٢ - اما اذا اشترط تكافل الشركاء في عقد الشركة فانهم يتحملون الدين جميعا بالتضامن .

هذا من الأصول

المادة ٦٠٠- ١ - اذا كان احد الشركاء مدينا لآخر بدين شخصي فليس لدائته أن يستوفي حقه مما يخص ذلك الشريك في رأس المال قبل تصفية الشركة . ولكن يجوز له اسبقاؤه مما يخص الدين من الربح .

٢ - اما اذا كان عقد الشركة يتضمن التكافل بين الشركاء فلهذا الدائن استيفاء دينه من رأس مال الشركة بعد تصفيتها .

٥ - انقضاء الشركة :

المادة ٦٠١- تنتهي الشركة باحد الامور الآتية :

- ١ - انتهاء مدتها او انتهاء العمل الذي قامت من أجله .
- ٢ - هلاك جميع رأس المال او رأسمال احد الشركاء قبل تسليمه .
- ٣ - موت احد الشركاء او جنونه او افلاسه او الحجر عليه .
- ٤ - اجماع الشركاء على حلها .
- ٥ - صدور حكم قضائي بحلها .

المادة ٦٠٢- ١ - يجوز قبل انقضاء المدة المحددة للشركة مد أجلها ويكون ذلك استمرار للشركة . اما اذا مد اجل الشركة بعد انقضاء المدة المحددة لما كان هذا شركة جديدة .

٢ - واذا انقضت المدة المحددة للشركة او انتهى العمل الذي قامت الشركة من أجله ثم استمر الشركاء باعمالهم كان هذا امتدادا ضمنيا للشركة وبالشروط الاولى ذاتها .

٣ - ويجوز لدائن احد الشركاء ان يترض على امتداد الشركة ويترتب على اعتراضه وقت اثر الامتداد في حقه :

المادة ٦٠٣- ١ - يجوز الاتفاق على انه اذا مات احد الشركاء استمرت الشركة مع ورثته ولو قصرا وفي هذه الحالة يحل الورثة محل مورثهم بعد موافقة ولي فاقد الاهلية منهم او وصيه ، وموافقة باقي الشركاء .

٢ - ويجوز ايضا الاتفاق على استمرار الشركة بين باقي الشركاء اذا مات احدهم او جبر عليه او اعسر او أفلس او انسحب وفي هذه الحالات لا يكون لهذا الشريك او ورثته الا نصيبه في اموال الشركة . ويقدر هذا النصيب بحسب قيمته يوم وقوع الحادث الذي ادى الى خروجه من الشركة ويدفع له نقدا ولا يكون له نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق الا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة عن عمليات سابقة على ذلك الحادث .

المادة ٦٠٤- ١ - يجوز للمحكمة ان تقضي بحل الشركة بناء على طلب احد الشركاء لعدم وفاء شريك بما تعهد به او الحق بالشركة ضررا جوهريا من جراء تولي شؤنها .

المادة ٦٠٥- ١ - يجوز لكل شريك ان يطلب من المحكمة الحكم بفصل اي من الشركاء يكون وجوده قد اثار اعتراضا على مد أجلها او تكون تصرفاته مما يمكن اعتباره سببا مسوغا لحل الشركة على ان تظل الشركة قائمة بين الباقين .

٢ - كما يجوز ايضا لأي شريك ان يطلب من المحكمة اخراجه من الشركة اذا كانت الشركة محددة المدة واستند في ذلك لاسباب معقولة وفي هذه الحالة تحمل الشركة ما لم يتفق باقي الشركاء على استمرارها .

٦ - تصفية الشركة وقسمتها :

المادة ٦٠٦- تتم تصفية اموال الشركة وقسمتها بالطريقة التي ارضاها الشركاء فاذا لم يتفقوا جاز لأي من اصحاب المصلحة ان يطلب من المحكمة تعيين مصف او أكثر لاجراء التصفية والقسم .

المادة ٦٠٧- ١ - تبقى للشركة شخصيتها الحكيمة بالقدر اللازم للتصفية .

٢ - ويعتبر مدير الشركة او مديروها في حكم المصفي بالنسبة الى الغير حتى يتم تعيينه .

المادة ٦٠٨- يقوم للمصفي بجميع اعمال التصفية من جرد موجودات الشركة واستيفاء حقوقها ووفاء ديونها وبيع اموالها حتى يصبح المال مهيأ للقسمه مراعيًا في كل ذلك القيود المنصوص عليها في امر تعيينه وليس له ان يقوم بعمل لا تقتضيه التصفية .

المادة ٦٠٩- يتبع في قسمة الشركات القواعد المتعلقة بقسمة المال الشائع .

المادة ٦١٠- ١ - يقسم مال الشركة بين الشركاء بعد وفاء حقوق الدائنين وحفظ مبلغ اوفاء الديون غير الحالة او للتنازع عليها كما تؤدي التفقات الناشئة عن التصفية .

٢ - ويخص كل شريك بمبلغ يتناسب مع حصته في رأس المال ، كما ينال من الربح ويحمل من الخسارة النسبة المتفق عليها او المنصوص عليها في احكام هذا القانون :

الفرع الثاني

بعض انواع الشركات

١ - شركة الاعمال :

المادة ٦١١- شركة الاعمال عقد يتفق بمقتضاه شخصان او أكثر على التزام العمل وضمانه للغير لقاء اجر سواء اكانوا متساوين أم متفاضلين .

المادة ٦١٢- ١ - يلتزم كل من الشركاء باداء العمل الذي تقبله وتعهده احدهم .

٢ - ويحق لكل منهم اقتضاء الاجر المتفق عليه وثبرا ذمة صاحب العمل بدله الى أي منهم :

المادة ٦١٣- لا يجبر الشريك على ايفاء ما تقبله من العمل بنفسه فله ان يعطيه الى شريكه او الى اخر من غير الشركاء الا اذا شرط عليه صاحب العمل ان يقوم به بنفسه .

المادة ٦١٤- ١ - يقسم الربح بين الشركاء على الوجه المتفق عليه :

٢ - ويجوز التفاضل في الربح ولو اشترط التساوي في العمل :

المادة ٦١٥- الشركاء متضامنون في ايفاء العمل ويستحق كل منهم حصته من الربح ولو لم يعمل .

هذا من الأعمال

المادة ٦١٦- إذا ائتلف الشيء الذي يجب العمل فيه أو تعيب بفعل أحد الشركاء جاز لصاحب العمل أن يضمن ماله أي شريك شاء وتقسم الخسارة بين الشركاء بقدر ضمان كل منهم .

المادة ٦١٧- يجوز شركة الأعمال على أن يكون المكان من بعض الشركاء والآلات والأدوات من الآخرين، كما يجوز أن يكون المكان والآلات والأدوات من بعضهم والعمل من الآخرين .

المادة ٦١٨- ١ - عقد شركة على تقبل حمل الأشياء ونقلها صحيح ولا اعتبار لثبوت وسائل النقل العائدة لكل شريك في نوعها وفي قدرتها على الحمل ما دام كل شريك ضامناً للعمل .

٢ - على أنه إذا لم تعقد الشركة على تقبل العمل بل على إيجار وسائل النقل عينا وتقسيم الأجرة فالشركة باطلة وتكون أجرة كل وسيلة نقل حقا لصاحبها ويأخذ من أعان في التحميل والنقل أجرة مثل عمله .

٢ - شركة الوجوه :

المادة ٦١٩- ١ - شركة الوجوه عقد يتفق بمقتضاه شخصان أو أكثر على شراء مال نسبة بما لهم من اعتبار ثم يبيع على أن يكونوا شركاء في الربح .

٢ - يضمن الشركاء ثمن المال المشتري كل نسبة حصته فيه سواء باثروا بالشراء معا أم منفردين .

المادة ٦٢٠- يوزع الربح والخسارة على الشركاء بنسبة ما ضمنه كل منهم من المال الذي اشتروه نسبة ما لم يتفق على غير ذلك .

٣ - شركة المضاربة :

المادة ٦٢١- شركة المضاربة عقد يتفق بمقتضاه رب المال على تقديم رأس المال للمضارب بالسعي والعمل ابتغاء الربح .

المادة ٦٢٢- يشترط لصحة المضاربة :

١ - اهلية رب المال للتوكيل والمضارب للوكالة .

٢ - أن يكون رأس المال معلوما وصالحا للتعامل به .

٣ - تسليم رأس المال إلى المضارب .

٤ - أن تكون حصة كل من المتعاقدين في الربح جزءا معلوما شائعا .

المادة ٦٢٣- ١ - يثبت للمضارب بعد تسليم رأس المال إليه ولاية التصرف فيه بالوكالة عن صاحبه .

٢ - يكون المضارب أميناً على رأس المال وشريكا في الربح .

المادة ٦٢٤- يصح أن تكون المضاربة عامة مطلقة أو خاصة مقيدة بزمن أو مكان أو بنوع من التجارة أو بنوع ذلك من الشروط للقيدة .

المادة ٦٢٥- ١ - إذا كان عقد المضاربة مطلقا اعتبر المضارب مأذونا بالعمل والتصرف برأس المال في شؤون المضاربة وما يفرع عنها وفقا للقرائن السائدة في هذا الشأن .

٢ - وإذا قيد رب المال المضاربة بشرط مفيد وجب على المضارب مراعاته فإذا تجاوز في تصرفه الحدود المأذون بها فله الربح وعليه الخسارة وما أصاب رأس المال من تلف مع ضمان الضرر الذي ينجم عن مثل هذا التصرف .

المادة ٦٢٦- ١ - لا يجوز للمضارب خلط مال المضارب بماله ولا إعطاؤه لغير مضاربة إلا إذا جرى العرف بذلك أو كان رب المال قد فوضه العمل برأيه .

٢ - ولا يجوز له هبة مال المضاربة ولا إقراضه ولا اقتراض إلى حد يصبح معه الدين أكثر من رأس المال إلا بأذن صريح من رب المال .

المادة ٦٢٧- ١ - يجب أن يشترك كل من المضارب ورب المال في الربح وذلك بالنسبة المتفق عليها في العقد ، فإن لم تعين قسم الربح بينهما متصفة .

٢ - وإذا جاز للمضارب خلط ماله مع رأس مال المضاربة قسم الربح بنسبة رأسي المال فيأخذ المضارب ربح رأس ماله ويوزع ربح مال المضاربة بين المتعاقدين على الوجه المبين في الفقرة الأولى .

المادة ٦٢٨- ١ - يتحمل رب المال الخسارة وحده ولا يعتبر أي شرط مخالف .

٢ - وإذا تلف شيء من مال المضاربة حسب من الربح فإن جاوزه حسب الباقي من رأس المال ولا يضمته المضارب .

المادة ٦٢٩- تنتهي المضاربة بفسخ العقد من قبل أحد المتعاقدين وإذا وقع الفسخ في وقت غير مناسب ضمن للتسبب لصاحبه التعويض عن الضرر الناجم عن هذا التصرف .

المادة ٦٣٠- ١ - تنتهي المضاربة بعزل رب المال للمضارب .

٢ - ويمتنع على المضارب بعد علمه بالعزل أن يتصرف في أموال المضاربة أن كانت من النقود .

٣ - وإن كانت من غيرها جاز له تحويلها إلى نقود .

المادة ٦٣١- تنتهي المضاربة بانقضاء الأجل إذا كانت محددة بوقت معين .

المادة ٦٣٢- إذا انتهى أحد المتعاقدين المضاربة قبل حلول الأجل جاز للمتضرر منهما أن يرجع على الآخر بضمان ما أصابه من ضرر .

المادة ٦٣٣- تنسخ المضاربة إذا مات أحد المتعاقدين أو جن جنونا مطبقا أو حجر عليه .

المادة ٦٣٤- إذا مات المضارب مجهلا مال المضاربة يكون حق رب المال ديناً في التركة .

المادة ٦٣٥- تسري الأحكام العامة للشركة على شركات الأعمال والوجوه والمضاربة في كل ما لا يخالفصوص بكل منها .

هذا من الأصول

الفصل الرابع

القرض

المادة ٦٣٦- القرض تمليك مال أو شيء مثلي لآخر على أن يرد مثله قدرا ونوعا وصفة إلى المقرض عند نهاية مدة القرض :

المادة ٦٣٧- ١ - يتوقف تمام عقد القرض على قبض المال أو الشيء المستقرض وثبت في ذمة المقرض مثله
٢ - فإذا هلك العين بعد العقد وقبل القبض فلا ضمان على المقرض :

المادة ٦٣٨- ١ - يشترط في القرض أن يكون اهلا للتبرع :
٢ - لا يملك الولي أو الوصي اقراض أو اقتراض مال من أهله في ولايته .

المادة ٦٣٩- يشترط في المال المقرض أن يكون مثليا استهلاكيا :

المادة ٦٤٠- إذا اشترط في عقد القرض منفعة زائدة على مقتضى العقد سوى توفيق حق المقرض لغير الشرط وصح العقد :

المادة ٦٤١- إذا استحق للمال المقرض وهو قائم في يد المقرض سقط التزامه برد مثله وله تضمين المقرض ما قد يلحقه من ضرر بسبب هذا الاستحقاق إذا كان مني النية :

المادة ٦٤٢- إذا ظهر في المال المقرض عيب خفي فلا يلتزم المقرض بالإيراد قيمته معينا .

المادة ٦٤٣- إذا كان للقرض أجل فليس للمقرض استرداده قبل حلول الأجل وإن لم يكن له أجل فلا يلتزم المقرض برده إلا إذا انقضت مدة يمكنه فيها أن يتفح به الانتفاع المجهود في أمثاله .

المادة ٦٤٤- ١ - يلتزم المقرض برد مثل ما قبض مقدارا ونوعا وصفة عند انتهاء مدة القرض ولا عبء لما يطرا على قيمته من تغيير وذلك في الزمان والمكان للثقة عليهما :

٢ - فإذا تكرر رد مثل العين المقرضة انتقل حق المقرض إلى قيمتها يوم قبضها

المادة ٦٤٥- إذا اقترض عدة أشخاص مالا وقبضه أحدهم برضا الباقين فليس لأبهم أن يطالبه إلا بمقدار حصته فيما قبض :

المادة ٦٤٦- ١ - يلزم المقرض الوفاء في بلد القرض وأو غير المقرض موطنه إلا إذا اتفق صراحة أو ضمنا على خلافه :

٢ - وإذا تغير موطن كل من الطرفين إلى بلد آخر مشترك أو مختلف متفاوت فيه قيمة المال المقرض عنها في بلد القرض ينتقل حق المقرض إلى القيمة في بلد القرض :

الفصل الخامس

الصلح

المادة ٦٤٧- الصلح عقد يرفع النزاع ويقطع الخصومة بين المتصالحين بالتراضي .

المادة ٦٤٨- ١ - يشترط فيمن يقدم صلحا أن يكون اهلا للتصرف بعرض في الحقوق التي يشملها عقد الصلح
٢ - وتشترط اهلية التبرع إذا تضمن الصلح إسقاط شيء من الحقوق .

المادة ٦٤٩- صلح الصبي المميز والمعنوه المأذونين صحيح إن لم يكن لهما فيه ضرر بين وكذا الحكم في صلح الأولياء والأوصياء والقروام :

المادة ٦٥٠- يشترط أن يكون المصالح عنه مما يجوز اخذ البذل في مقابله وأن يكون معلوما فيما يحتاج إلى القبض والتسليم :

المادة ٦٥١- ١ - يشترط أن يكون بدل الصلح معلوما إن كان يحتاج إلى القبض والتسليم :
٢ - وإذا كان بدل الصلح عينا أو منفعة مملوكة للغير فإن نفاذ الصلح يتوقف على إجازة ذلك الغير

المادة ٦٥٢- ١ - يصح الصلح عن الحقوق سواء أقر بها المدعي عليه أو أنكرها أو سكت ولم يد فيها إقرارا ولا إنكارا .

٢ - إذا وقع الصلح في حالة الإقرار على بدل معين يدفعه المقر فهو في حكم البيع وإن كان على المنفعة فهو في حكم الإجارة .

٣ - وإذا وقع عن إنكار أو سكوت فهو في حق المدعي معاوضة وفي حق المدعي عليه افتداء لليمين وقطع للخصومة :

المادة ٦٥٣- إذا صالح شخص على بعض العين المدعى بها أو على مقدار مما يدعيه في ذمة الآخر فقد أسقط حق ادعائه في الباقي :

المادة ٦٥٤- ١ - إذا تصالح شخصان يدعي كل منهما عينا في يد الآخر على أن يحتفظ كل واحد بالعين التي في يده جرى على الصلح حكم المقايضة ولا تتوقف صحته على العلم بالعرضين :

٢ - تسري على الصلح أحكام العقد الأكثر شبيها به من حيث صحته والآثار التي ترتب عليه :

المادة ٦٥٥- ١ - يترتب على الصلح انتقال حق المصالح إلى البذل المصالح عليه وسقوط حقه الذي كان محل النزاع :

٢ - ويكون ملزما لطرفيه ولا يسوغ لأيهما أو لورثته من بعده الرجوع فيه :

المادة ٦٥٦- يقتصر أثر الصلح على الحقوق التي تناولا وخسمن الخصومة فيها دون غيرها :

المادة ٦٥٧- يجوز لطرفي الصلح إقالته بالتراضي إذا كان في حكم المعاوضة ولا تجوز إقالته إذا تضمن إسقاطا لبعض الحقوق :

هذا من الأصول

الباب الثاني

عقود المنفعة

الفصل الأول

الاجارة

الفرع الأول

الاجار بوجه عام

المادة ٦٥٨- الاجار تملك المؤجر للمستأجر منفعة مقصودة من الشيء المؤجر لمدة معينة لقاء عوض معلوم .

أركان الاجار

المادة ٦٥٩- يشترط لاعتقاد الاجارة اهلية العاقدين وقت العقد .

المادة ٦٦٠- ١ - يلزم لفأذ العقد ان يكون المؤجر او من ينوب عنه مالكا حتى التصرف فيما يوجره .

٢ - يتعد اجار القضي موقفا على اجازة صاحب حق التصرف بشرائها المعتبرة .

المادة ٦٦١- للعقد عليه في الاجارة هو المنفعة ويتحقق تسليمها بتسليم عليها .

المادة ٦٦٢- يشترط في المنفعة للعقد عليها : -

١ - ان تكون مقدورة الاستيفاء .

٢ - وان تكون معلومة علما كافيا لحسم النزاع .

المادة ٦٦٣- يشترط ان يكون بدل الاجار معلوما وذلك بتعيين نوعه ومقداره ان كان من القود وبيان نوعه ووصفه وتحديد مقداره ان كان من غير القود .

المادة ٦٦٤- ١ - يجوز ان يكون بدل الاجار عينا او دينا او منفعة وكل ما صلح ثما في البيع .

٢ - اذا كان بدل الاجار مجهولا جاز فسخ الاجارة ولزم اجر المثل عن المدة الماضية قبل الفسخ .

المادة ٦٦٥- تستحق الاجارة باستيفاء المنفعة او بالقدرة على استيفائها .

المادة ٦٦٦- يصح اشتراط تعجيل الاجارة او تأجيلها او تقسيطها الى اقساط تؤدي في اوقات معينة :

المادة ٦٦٧- ١ - اذا لم يبين في العقد ميعاد دفع الاجارة استحققت الاجارة المبلدة بالمنفعة بصورة مطلقة بعد استيفاء المنفعة او بعد تحقق القدرة على استيفائها .

٢ - اما الاجارة المستحقة عن وحدة زمنية فيتبع العرف بشأن مواعيد ادائها والا حددتها المحكمة بناء على طلب من صاحب المصلحة .

المادة ٦٦٨- لا تستحق الاجارة عن مدة انقضت قبل تسليم المأجور ما لم يكن المستأجر هو المتسبب في ذلك .

المادة ٦٦٩- تبدأ مدة الاجار من التاريخ المتفق عليه في العقد فان لم يحدد فمن تاريخ العقد .

المادة ٦٧٠- اذا لم تحدد مدة لعقد الاجار وقد جرى العقد باجرة معينة لكل وحدة زمنية انعقد لازما على وحدة زمنية واحدة ولكل من الطرفين فسخه في نهايتها ، وكلما دخلت وحدة اخرى والطرفان ساكتان تجدد العقد لازما عليها .

واذا حدد الطرفان مدة لدفع الاجارة في تلك الحالة اعتبر الاجار منعقدا لتلك المدة وينتهي بانتهائها .

المادة ٦٧١- ١ - يجب ان تكون مدة الاجارة معلومة ولا يجوز ان تتجاوز ثلاثين عاما فاذا عقدت لمدة اطول ردت الى ثلاثين عاما .

٢ - واذا عقد العقد لمدة حياة المؤجر او المستأجر يعتبر العقد مستمرا لتلك المدة ولو زادت على ثلاثين عاما .

٣ - واذا تضمن العقد انه يبقى ما بقي المستأجر يدفع الاجارة فيعتبر انه قد عقد لمدة حياة المستأجر .

المادة ٦٧٢- تصح اضافة الاجار الى مدة مستقبلية وتلزم بالعقد الا اذا كان المأجور مال وقت او يتيم فلا تصح اضافته الى مدة مستقبلية تزيد على سنة من تاريخ العقد .

المادة ٦٧٣- لا يصح اجار مال الوقف واليتيم مدة تزيد على ثلاث سنوات الا باذن المحكمة المختصة فاذا عقدت الاجارة لمدة اطول ردت الى ثلاث سنوات .

المادة ٦٧٤- اذا انقضت مدة الاجار وثبت قيام ضرورة ملحة لامتدادها فانها تمتد بقدر الضرورة على ان يؤدي المستأجر اجر المثل عنها :

أحكام الاجار

المادة ٦٧٥- يلتزم كل من المتعاقدين بتنفيذ ما اشتمل عليه العقد بصورة تحقق الغاية المشروعة منه وتتفق مع حسن النية .

المادة ٦٧٦- اذا تم عقد الاجار صحيحا فان حق الانتفاع بالمأجور ينتقل الى المستأجر .

التزامات المؤجر

١ - تسليم المأجور :

المادة ٦٧٧- ١ - على المؤجر تسليم المأجور وتوابعه في حالة تصلح معها لاستيفاء المنفعة المقصودة كاملة .

٢ - ويتم التسليم بتسليم المستأجر من قبض المأجور دون مانع يعوق الانتفاع به مع بقاءه في يده بقاء متصلا حتى تنقضي مدة الاجار :

المادة ٦٧٨- للمؤجر ان يمنع عن تسليم المأجور حتى يستوفي الاجر المعجل .

المادة ٦٧٩- ١ - اذا عقد الاجار على شيء معين باجرة اجمالية وذكر عدد وحداته دون بيان اجرة كل وحدة منها فظهرت وحداته ازيد أو اقلص كانت الاجارة هي المسماة في العقد لا يزداد عليها ولا يحط منها وفي حالة نقصان للمستأجر الخيار في فسخ العقد .

هذا من الأصول

٢ - فإذا سمي في العقد اجر كل وحدة فإن المستأجر يلتزم بالاجر المسمى للوحدات الزائدة ويلتزم المؤجر بحط الاجر المسمى للوحدات الناقصة . وللمستأجر خيار القسح في الحالتين .

٣ - على ان مقدار النقص او الزيادة اذا كان يسيرا ولا أثر له على المنفعة المقصودة فلا خيار للمستأجر .

المادة ٦٨٠ - يسري على تسليم المأجور وتوابعه ما يسري على تسليم المبيع من آثار ما لم يتفق الطرفان على ما يخالفه .

٢ - صيانة المأجور .

المادة ٦٨١ - ١ - يلزم المؤجر ان يقوم باصلاح ما يحدث من خلل في المأجور يؤثر في استيفاء المنفعة المقصودة فان لم يفعل جاز للمستأجر فسخ العقد او الحصول على اذن من المحكمة بخوله الاصلاح والرجوع على المؤجر بما اتفق بالقدر المتعارف عليه .

٢ - اذا كان الخلل الذي يلزم للمؤجر اصلاحه عرفا من الادور البسيطة او المستعجلة التي لا تحتل التأخير وطلب اليه المستأجر اصلاحه فتأخر او تملد الاتصال به جاز للمستأجر اصلاحه واقتطاع نفقته بالقدر المعروف من بدل الايجار .

المادة ٦٨٢ - ١ - اذا احدث المستأجر باذن للمؤجر انشاءات او اصلاحات لمنفعة المأجور او صيانه رجع عليه بما انفقته بالقدر المتعارف عليه وان لم يشترط له حق الرجوع :

٢ - اما اذا كان ما احدثه المستأجر عائدا لمنفعته الشخصية فليس له حق الرجوع على المؤجر ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة ٦٨٣ - ١ - يجوز للمؤجر ان يمنع المستأجر من اي عمل يقضي الى تخريب او تغيير في المأجور ومن وضع الات واجهزة قد تضره او تنقص من قيمته .

٢ - فاذا لم يمنع كان للمؤجر ان يطلب من المحكمة فسخ العقد وضممان الضرر الذي سببه هذا التعدي .

المادة ٦٨٤ - ١ - لا يجوز للمؤجر ان يتعرض للمستأجر بما يزعمه في استيفاء المنفعة مدة الايجار ولا ان يحدث في المأجور تغييرا يمنع من الانتفاع به او يحل بالمنفعة المعقود عليها والا كان ضامنا

٢ - ولا يقتصر ضمان المؤجر على الاعمال التي تصدر منه او من اتباعه بل يمتد هذا الضمان الى كل تعرض او ضرر مبني على سبب قانوني يصدر من اي مستأجر آخر او من اي شخص تلقى الحق عن المؤجر .

المادة ٦٨٥ - اذا ترتب على التعرض حرمات للمستأجر من الانتفاع بالمأجور طبقا للعقد جاز له ان يطلب القسح او انقاص الاجرة مع ضمان ما اصابه من ضرر .

المادة ٦٨٦ - ١ - يضمن المؤجر للمستأجر جميع ما يوجد في المأجور من عيوب تحول دون الانتفاع به او تنقص منه نقضا فاحشا ولا يضمن العيوب التي تجرى العرف على التسامح فيها .

٢ - ولا يضمن المؤجر العيب اذا كان المستأجر على علم به وقت التعاقد او كان من اليسر عليه ان يعلم به :

المادة ٦٨٧ - اذا ترتب على العيب حرمات للمستأجر من الانتفاع بالمأجور جاز له ان يطلب القسح او انقاص الاجرة مع ضمان ما يلحقه من ضرر .

المادة ٦٨٨ - تسري على وجود العيب في الاجارة احكام خيار العيب في المبيع في كل ما لا يتنافى مع طبيعة الاجارة .

المادة ٦٨٩ - كل اتفاق يقضي بالاغفاء من ضمان التعرض او العيب يقع باطلا اذا كان المؤجر قد اخفى عن غش سبب هذا الضمان .

المادة ٦٩٠ - اذا طلب المؤجر من المستأجر زيادة معينة على الاجر المسمى بعد انتهاء مدة الايجار ازمته الزيادة اذا انتقضت المدة وظل حائرا للمأجور دون اعتراض .

المادة ٦٩١ - اذا بيع المأجور بدون اذن المستأجر يكون البيع نافذا بين البائع والمشتري ولا يؤثر ذلك على حق المستأجر

التزامات المستأجر

١ - المحافظة على المأجور :

المادة ٦٩٢ - ١ - للمأجور امانة في يد المستأجر يضمن ما يلحقه من نقص او تلف او فقدان نهائي عن تقصيره او تعديه وعليه ان يحافظ عليه بحفاظة الشخص العادي .

٢ - اذا تعدد المستأجرون كان كل منهم ضامنا للاضرار الناشئة عن تعديه او تقصيره .

المادة ٦٩٣ - ١ - لا يجوز للمستأجر ان يتجاوز في استعمال المأجور حدود المنفعة المتفق عليها في العقد فان لم يكن هناك اتفاق وجب الانتفاع به طبقا لما احدث له وعلى نحو ما جرى عليه العرف .

٢ - فاذا جاوز في الانتفاع حدود الاتفاق او خالف ما جرى عليه العرف وجب عليه ضمان ، ما ينجم عن فعله من ضرر .

المادة ٦٩٤ - ١ - لا يجوز للمستأجر ان يحدث في المأجور تغييرا بغير اذن المؤجر الا اذا كان يستلزمه اصلاح المأجور ولا يلحق ضررا بالمؤجر .

٢ - فاذا تجاوز المستأجر هذا المنع وجب عليه عند انقضاء الاجارة اعادة المأجور الى الحالة التي كان عليها ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة ٦٩٥ - ١ - يلتزم المستأجر باجراء الترميمات التي تم الاتفاق عليها او جرى العرف على انتمكاف بها .

٢ - ويقع على عهدة المستأجر خلال مدة الايجار تنظيف المأجور وازالة ما تراكم فيه من اترية او نفايات وسائر ما يقتضي العرف بانه مكلف به .

المادة ٦٩٦ - ١ - لا يجوز للمستأجر ان يمنع المؤجر من القيام بالاعمال الضرورية لصيانة المأجور .

٢ - اذا ترتب على هذه الاعمال ما يحل بانتفاع المستأجر كان له الحق في فسخ العقد ما لم يستمر على استيفاء المنفعة وهو ساكت حتى انتهاء اعمال الصيانة .

المادة ٦٩٧ - ١ - اذا فات الانتفاع بالمأجور كله سقطت الاجرة عن المستأجر من وقت فوات المنفعة .

٢ - فاذا كان فوات المنفعة جزئيا وبصورة تؤثر في استيفاء المنفعة المقصودة كان له فسخ العقد وتسقط الاجرة من تاريخ القسح .

هكذا من الأشغال

٣ - فإذا أصحح المؤجر المأجور قبل الفسخ سقط عن المستأجر من الأجر بمقدار ما فات من مفعول ولا خيار له في الفسخ .

المادة ٦٩٨ - ١ - إذا صدر عن السلطات المختصة ما يمنع الانتفاع الكلي بالمأجور دون سبب من المستأجر تفسخ الإجارة وتسقط الأجرة من وقت المنع .
٢ - وإذا كان المنع يدخل بنفع بعض المأجور بصورة يؤثر في استيفاء المنفعة المقصودة فالمستأجر فسخ العقد ويسقط عنه الأجر من وقت قيامه بإعلام المؤجر .

المادة ٦٩٩ - يجوز للمستأجر فسخ العقد : -

١ - إذا استلزم تنفيذه إلحاق ضرر بين النفس أو المال له أو لمن يتبعه في الانتفاع بالمأجور .
٢ - إذا حدث ما يمنع تنفيذ العقد .

المادة ٧٠٠ - ١ - على المستأجر رد المأجور عند انقضاء مدة الإيجار إلى المؤجر بالحالة التي تسلمه بها .
٢ - فإذا أبقاها تحت يده دون حق كان ملزماً بأن يدفع للمؤجر أجر المثل مع ضمان الضرر .
٣ - ويلتزم المؤجر بغفلات الرد .

المادة ٧٠١ - ١ - إذا أحدث المستأجر بناء أو غراساً في المأجور ولو باذن المؤجر كان للمؤجر عند انقضاء الإيجار إما مطالبة بهم البناء أو قلع الغراس أو أن يملك ما استحدثت بقيمته مستحق القلع أن كان هدمه أو إزالته مضراً بالمقار .

٢ - فإن كان للهدم أو الإزالة لا يضر بالمقار فليس للمؤجر أن يبقيه بغير رضا المستأجر

٢ - إعاقة المأجور وتأجيله :

المادة ٧٠٢ - للمستأجر أن يغير المأجور أو يتركه غيره من استعماله والانتفاع به كله أو بعضه بدون عوض إذا كان ما لا يختلف باختلاف المستعمل .

المادة ٧٠٣ - لا يجوز للمستأجر أن يؤجر المأجور كله أو بعضه من شخص آخر إلا باذن المؤجر أو إجازته .
المادة ٧٠٤ - في الحالات المبينة في المادتين السابقتين يتقيد المستأجر بالإيجار أو الإعارة أو التمكن بقيود المنفعة التي كان يملكها نوعاً وزماناً .

المادة ٧٠٥ - إذا أجر المستأجر للمأجور باذن المؤجر فإن المستأجر الجديد يحمل عمل المستأجر الأول في جميع الحقوق والالتزامات المترتبة بمقتضى العقد الأول

المادة ٧٠٦ - إذا فسخ عقد الإيجار المبرم مع المستأجر الأول كان لمؤجره حق نقض العقد المبرم مع المستأجر الثاني واسترداد المأجور .

انتهاء الإيجار

المادة ٧٠٧ - ١ - ينتهي الإيجار بانتهاء المدة المحددة في العقد ما لم يشترط تجديده تلقائياً .

٢ - إذا انتهى عقد الإيجار وبقي المستأجر متبقياً بالمأجور برضى المؤجر الصريح أو الضمني اعتبر العقد مجدداً بشروطه الأولى .

المادة ٧٠٨ - إذا استعمل المستأجر المأجور بدون حق بعد انقضاء مدة الإيجار يلزمه أجر المثل عن مدة الاستعمال ويضمن المؤجر فوق ذلك ما يطرأ على المأجور من ضرر .

المادة ٧٠٩ - ١ - لا ينتهي الإيجار بوفاة أحد المتعاقدين .

٢ - إلا أنه يجوز لورثة المستأجر فسخ العقد إذا أثبتوا أن إعباء العقد قد أصبحت بسبب وفاة مورثهم أثقل من أن تتحملها مواردهم أو تتجاوز حدود حاجتهم .

المادة ٧١٠ - ١ - يجوز لأحد المتعاقدين لعذر طارئ يتعلق به أن يطلب فسخ عقد الإيجار وحينئذ يضمن ما ينشأ عن هذا الفسخ من ضرر للمتعاقد الآخر في الحدود التي يقرها العرف .

٢ - إذا كان المؤجر هو الذي يطلب إنهاء العقد فلا يجبر المستأجر على رد المأجور حتى يستوفي التعويض أو يحصل عن تأمين كاف .

الفرع الثاني

بعض أنواع الإيجار

أولاً إيجار الأراضي الزراعية :

المادة ٧١١ - يصبح إيجار الأرض الزراعية مع بيان ما يزرع فيها أو تخيير المستأجر أن يزرع ما شاء .

المادة ٧١٢ - لا تجوز إجارة الأرض إجارة منجزة وهي مشغولة بزرع لآخر غير مدرك وكان مزرعاً بحق إلا إذا كان المستأجر هو صاحب الزرع .

المادة ٧١٣ - تجوز إجارة الأرض المشغولة بالزرع ويكلف صاحبه بقلعه وتسليمها للمستأجر : -

١ - إذا كانت مزروعة بحق والزرع مدرك حين الإيجار .

٢ - إذا كانت مزروعة بغير حق سواء أكان الزرع مدركاً أم لا .

المادة ٧١٤ - تجوز إجارة الأرض المشغولة بالزرع إضافة إلى وقت تكون الأرض فيه خالية .

المادة ٧١٥ - ١ - إذا استأجر شخص الأرض للزراعة شمل الإيجار جميع حقوقها ولا تدخل الأدوات والآلات الزراعية وما لا يتصل بالأرض اتصال قرار إلا بنص في العقد .

٢ - فإذا تناول العقد إيجار الأدوات والآلات الزراعية وغيرها وجب على المستأجر أن يتعهد بها بالصيانة وأن يستعملها طبقاً للمألوف .

المادة ٧١٦ - من استأجر أرضاً على أن يزرعها ما شاء فله أن يزرعها في ظرف السنة صيفاً وشتواً .

المادة ٧١٧ - إذا انقضت مدة إيجار الأرض قبل أن يدرك الزرع لسبب لا يد للمستأجر فيه ترك بأجر المثل حتى يتم إدراكه وحصاده .

المادة ٧١٨ - على المستأجر أن يستعمل الأرض الزراعية وفقاً لفتنات الاستغلال المألوف وعليه أن يعمل على أن تبقى الأرض صالحة للإنتاج وليس له أن يغير في طريقة الانتفاع بها تغييراً يمتد أثره إلى ما بعد انقضاء الإيجار

المادة ٧١٩ - ١ - يلزم المؤجر إجراء الإصلاحات التي يترقب عليها استيفاء المنفعة المقصودة .

٢ - على المستأجر إجراء الإصلاحات التي يقتضيها الانتفاع المعتاد بالأرض وصيانة السواني والمصارف والطرق والقناطر والآبار .

هذا من أصل

٣ - وهذا كله ما لم يجر الاتفاق او العرف بغير ذلك .

المادة ٧٢٠- اذا غلب الماء على الارض المأجورة حتى تعذر زرعها او انقطع الماء عنها واستحال ريسا او اصبحت ذا كلفة باهظة او حالت قوة قاهرة دون زراعتها فللمستأجر فسخ العقد ولا تجب عليه الاجرة .

المادة ٧٢١- اذا هلك الزرع قبل حصاده بسبب لا يد للمستأجر فيه وجب عليه من الاجرة بقدر ما مضى من المدة قبل هلاك الزرع وسقط عنه الباقي الا اذا كان في استطاعته ان يزرع مثل الاول فعليه حصة ما بقي من المدة .

المادة ٧٢٢- لا يجوز فسخ العقد ولا اسقاط الاجرة او بعضها اذا كان المستأجر قد نال ضمانا من اية جهة عما اصابه من ضرر .

ثانيا - للمزارعة

المادة ٧٢٣- المزارعة عقد استثمار ارض زراعية بين صاحب الارض واخر يعمل في استثمارها على ان يكون للحصول مشتركا بينهما بالحصول التي يتفقان عليها .

١ - انشاء العقد :

المادة ٧٢٤- يشترط لصحة عقد المزارعة : -

١ - ان تكون الارض معلومة وصالحة للزراعة :

٢ - ان يمين نوع الزرع وجنس البذر او يترك الخيار للزارع في زراعة ما يشاء .

٣ - ان تكون حصة كل من الطرفين في المحصول مقدرة بنسبة شائعة .

المادة ٧٢٥- ١ - لا يصح الاتفاق على ان تكون حصة احد المتعاقدين مقدارا عددا من المحصول او محصول موضع معين من الارض او شيئا من غير الحاصلات .

٢ - ولا يجوز اشتراط اخراج البذر او الضريبة المترتبة على رقبة الارض من اصل المحصول قبل القسمة .

المادة ٧٢٦- يجب في المزارعة تحديد مدة الزراعة بحيث تكون متفقة مع تحقيق المقصود منها فان لم تعين انصرف العقد الى دورة زراعية واحدة .

٢ - آثار العقد :

المادة ٧٢٧- اذا تم عقد المزارعة كان المحصول شائعا بين المتعاقدين ويقتسمانه بالنسبة المتفق عليها .

المادة ٧٢٨- ١ - اذا استحققت ارض المزارعة بعد زرعها قبل ان يحين حصاد الزرع وكان طرفا العقد حسني النية غير علمين بسبب الاستحقاق فلهما استبقاء الارض تحت المزارعة الى نهاية موسم ما زرع فيها وعلى دافع الارض اجر مثلها المستحق .

٢ - وان كان كلاهما سيئي النية كان المستحق قلع الزرع واخذ ارضه بخالية من كل شاغل ولا شيء عليه لاحد منهما .

٣ - وان كان دافع الارض وحده سيئي النية ولم يرض المستحق بترك الارض لهما باجر المثل الى نهاية الموسم يطبق ما يلي : -

أ - ان كان البذر من دافع الارض فللمزارع عليه اجر مثل عمله مع تعويض يعادل ما بذله من مال واجور عمال وغيرها بالقدر المعروف اذا كان العقد يلزمه ببذل ما ذكر ولدافع الارض ان يتوفى ذلك بان يؤدي للمزارع قيمة حصته من الزرع مستحق القرار الى اوان ادراكه .

ب- وان كان البذر من المزارع فله على دافع الارض قيمة حصته من الزرع مستحقا للقرار الى حين ادراكه .

ج- وللمزارع في الحالين سواء اكان البذر منه او من صاحب الارض ان يختار اخذ حصته من الزرع مقلوعا وحينئذ لا شيء له سواء .

٣ - التزامات صاحب الارض :

المادة ٧٢٩- ١ - على صاحب الارض تسليمها صالحة للزراعة مع حقوقها الارتفاقية كالشرب والممر ومع جميع ما هو مخصص لاستغلالها اذا كان متصلا بها اتصال قرار .

٢ - ويلتزم ايضا باصلاح الادوات الزراعية التي يجب عليه تسليمها صالحة للعمل اذا احتاجت الى الاصلاح نتيجة الاستعمال المعتاد .

٤ - التزامات المزارع :

المادة ٧٣٠- ١ - يلتزم المزارع بموثة الاعمال الزراعية وصيانة الزرع والمحافظة عليه وبشفقات مجاري الري وما مائلها الى ان يحين اوان حصاد الزرع .

٢ - اما موثة الزرع بعد ادراكه من الحصاد وما يتلوه والنفقات التي يحتاج اليها حتى تقسيم الغلة فيلتزم بها كل من المتعاقدين بقدر حصته .

المادة ٧٣١- ١ - على للمزارع ان يبذل في الزراعة وفي المحافظة على الارض وما يتبعها وعلى الزرع والمحصول من العناية ما يبذله الشخص العادي .

٢ - فاذا قصر في شيء من ذلك ونشأ عن قصيره ضرر كان ضامنا له .

المادة ٧٣٢- ١ - لا يجوز للمزارع ان يوجب الارض او يكل زراعتها لغيره الا برضا صاحب الارض .

٢ - فان فعل فلصاحب الارض فسخ المزارعة فان كانت الارض حين الفسخ مزروعة والبذر من صاحب الارض فله استردادها وتضمين المزارع ما لحقه من ضرر وان لم يكن البذر منه فله الخيار بين استرداد الارض مزروعة مع اعطاء قيمة البذر لصاحبه وبين ترك الزرع لهما الى وقت حصاده وتضمين المزارع الاول اجر المثل وما تسبب فيه من ضرر .

٥ - انتهاء المزارعة :

المادة ٧٣٣- ينتهي عقد المزارعة بانقضاء مدتها فاذا انقضت قبل ان يدرك الزرع فللمزارع استبقاء الزرع الى ان يدرك وعليه اجر مثل الارض بقدر حصته من المحصول عن المدة اللاحقة وتكون نفقة ما يلزم للزرع على كل من صاحب الارض والمزارع بقدر حصصهما .

هكذا من الله على

المادة ٧٣٤- ١ - اذا مات صاحب الارض والزرع لم يدرك يستمر الزرع في العمل حتى يدرك الزرع وليس لورثته منه .

٢ - واذا مات المزارع والزرع لم يدرك قام ورثته مقامه في العمل حتى يدرك وان ابي صاحب الارض .

المادة ٧٣٥- ١ - اذا فسخ عقد المزارعة او تبين بطلانه او قضي باطلاله كان جميع المحصول لصاحب البئر فان كان الاخر هو المزارع استحق اجر مثل عمله وان كان هو رب الارض استحق اجر مثل الارض .

٢ - ولا يجوز في الحالى ان يتجاوز اجر مثل العمل او الارض قيمة حصة صاحبه من المحصول

ثالثا - المساقاة

المادة ٧٣٦- ١ - المساقاة عقد شركة على استغلال الاشجار والكروم بين صاحبها واخر يقوم على تربيتها واصلاحها بحصة معلومة من ثمرها .

٢ - والمراد بالشجر هنا كل نبات تبقى اصوله في الارض اكثر من سنة .

المادة ٧٣٧- يشترط لصحة المساقاة ان تكون حصة كل من الطرفين في الغلة مقدرة بنسبة شائعة :

المادة ٧٣٨- للمساقاة عقد لازم فلا يملك احد المتعاقدين فسخه الا لعذر يبرر ذلك .

المادة ٧٣٩- ١ - اذا لم يبين في العقد مدة للمساقاة تنصرف الى اول غلة تحصل في سنة العقد ما لم يجر العرف على غير ذلك .

٢ - واذا حدد في العقد مدة يحتمل فيها ظهور الثمر ولم يبد اصالا فلا يستحق احد المتعاقدين شيئا على الآخر .

المادة ٧٤٠- الاعمال والتفقات التي تحتاج اليها المساقاة تتبع فيها الاحكام التالية ما لم يتفق على خلافها : -

١ - الاعمال التي يحتاج اليها في خدمة الشجر ونمو الغلة وجودها والمحافظة عليها الى ان تدرك كالسقي وتلقيح الشجر وتقليمه تكون على عهدة المساقى واما الاعمال الثابتة التي لا تتكرر كل سنة كحفر الابار واقامة مستودعات لحفظ الغلة فهي على صاحب الشجر .

٢ - النفقات المالية التي يحتاج اليها الاستغلال والعناية للمتادة كثمن سماد وادوية لمكافحة الحشرات الى حين ادراك الغلة تلزم صاحب الشجر .

٣ - اما النفقات التي يحتاج اليها بعد ادراك الغلة كشفقة القطاف والحفظ فتلزم الطرفين كلا بنسبة حصته في الغلة .

المادة ٧٤١- لا يجوز للمساقى ان يساقى غيره دون اذن صاحب الشجر فان فعل كان صاحب الشجر بالخيار ان شاء اخذ الغلة كلها واعطى من قام بالعمل اجر مثل عمله وان شاء ترك الغلة لهما ورجع على المساقى الاول باجر مثل عمل المساقاة وضمنه ملحق به من ضرر بسبب فعله .

المادة ٧٤٢- اذا استحق الشجر او الثمر وكان المتعاقدان في المساقاة او اجدهما قد اتفقا ان قام بعمل ذي اثر في نمو الشجر او الثمر يربى ما يبلى بحسب الاحوال : -

١ - اذا اجاز المستحق عقد المساقاة حل محل دافع الشجر تجاه المساقى في جميع الحقوق والالتزامات الناشئة عن العقد ويؤدي المستحق الى دافع الشجر مثل ما اتفقه من نفقات نافعة بحسب العرف

٢ - فان لم يجر المستحق العقد وكانت المساقاة معقودة بحسن نية دون علم احد من الطرفين بسبب الاستحقاق كان للمستحق الخيار اما ان يأخذ ما استحقه ويدفع للمساقى اجر مثله ويؤدي لدافع الشجر ما اتفق من نفقات نافعة بحسب العرف واما ان يترك لهما الغلة الى نهاية موسمها ويأخذ من دافع الشجر تعريضا عادلا بحسب العرف عما فاتته من منفعة بسبب هذا الانتظار :

٣ - وان كان المتعاقدان في المساقاة سيئ النية حين التعاقد كان للمستحق اخذ ما استحقه ولا شيء عليه لاحد منهما .

٤ - وان كان احدهما سيئ النية والاخر حسنها ترتب لحسن النية منهما على المستحق تعويض عادل بحسب العرف عما افاد الشجر او الثمر بنفقته او بعمله .

المادة ٧٤٣- اذا عجز المساقى عن العمل او كان غير مأمون على الثمر جاز لصاحب الشجر فسخ المساقاة وعليه اجر مثل عمل المساقى قبل الفسخ .

المادة ٧٤٤- ١ - اذا انقضت مدة للمساقاة انتهى العقد فان كان على الشجر ثمر لم يبدل صاحبه للمساقى الخيار ان شاء قام على العمل حتى يدرك الثمر بغير اجر عليه لصاحب الشجر وان شاء رد العمل .

٢ - فاذا رد العمل كان صاحب الشجر بالخيار بين ان يقسم الثمر على الشرط المتفق عليه او ان يعطى للمساقى قيمة نصيبه منها او ان يتفق عليه حتى يدرك فيرجع بما اتفقه في حصة المساقى من الثمر :

المادة ٧٤٥- ١ - لا تنفسخ المساقاة بوفاة صاحب الشجر وليس لورثته منع المساقى من متابعة عمله طبقا للعقد .

٢ - اما اذا توفي المساقى فلورثته الخيار بين فسخ العقد او الاستمرار في العمل فان اختاروا الفسخ والثمر لم ينضج استحقاقا عند نضجه ما يصيب مورثهم منه بنسبة ما عمل حتى وفاته .

٣ - واذا كان مشروطا على المساقى ان يعمل بنضج تنفسخ المساقاة بوفاته ويستحق ورثته عند نضج الثمار ما يصيبه منها بنسبة عمله .

المادة ٧٤٦- تسري احكام المزارعة على المساقاة في ما لم تتناوله النصوص السابقة .

رابعا : المغارسة :

المادة ٧٤٧- يجوز عقد المساقاة في صورة مغارسة بان يتفق صاحب ارض مع اخر على تسليمه الارض ليقوم بغرسها وتربية الفراس والعناية به واتشاءما يستلزمه ذلك من الوسائل خلال مدد معينة على ان تكون بينهما الارض والشجر المغروس وما يتبعها من منشآت شركة بينهما طبقا للاتفاق

المادة ٧٤٨- تسري احكام المساقاة على المغارسة فيما لا يتعارض مع طبيعتها .

هكذا من الأصول

خامسا : إيجار الوقف

- المادة ٧٤٩- ١ - لمن يتولى ادارة الوقف ولاية إيجاره .
 ٢ - وإذا كانت التولية على الوقف لاثنتين فليس لاحدهما الا انفراد برأيه في الاجارة دون الاخر .
 ٣ - وان عين الوقف متروك ومشرف فلا يستقل التولي بالايجار دون رأي المشرف .
 المادة ٧٥٠- ١ - لا يجوز للمتولي ان يستأجر الوقف نفسه ولو باجر المثل الا ان يتقبل الاجارة من المحكمة .
 ٢ - ويجوز له ان يؤجر من اصوله او فروعه باجرة تزيد عن اجر المثل بعد اذن المحكمة .
 المادة ٧٥١- ليس للموقوف عليه إيجار الوقف ولا قبض بدل إيجاره ولو انحصر فيه الاستحقاق ما لم يكن مول من قبل الوقف او مأذونا من له ولاية الاجارة .
 المادة ٧٥٢- ١ - يراعى شرط الواقف في اجارة الوقف فان عين مدة للايجار فلا تجوز مخالفتها .
 ٢ - وإذا لم يوجد من يرغب في استجاره المدة للعين ولم يشترط للمتولي حق التأجير بما هو اتفق الوقف رفع الامر الى المحكمة لتأذن بالتأجير المدة التي تراها اصلح للوقف .
 المادة ٧٥٣- ١ - اذا لم يحدد الواقف للمدة تؤجر العقارات لمدة سنة والاراضي لمدة ثلاث سنين على الاكثر الا اذا اقتضت مصلحة الوقف غير ذلك وصدر به اذن من المحكمة .
 ٢ - اما اذا عقدت الاجارة لمدة اطول ولو بعقود مترادفة انقصت الى المدة المبينة في الفقرة (١)
 ٣ - وإذا كان الوقف بحاجة للتعمير وليس له ريع يعمر به جاز للمحكمة ان تأذن بإيجاره مدة تكفي لتعميره .
 المادة ٧٥٤- ١ - لا تصح اجارة الوقف باقل من اجر المثل الا بغير يسير ويلزم للمستأجر باتمام اجر المثل ودفع ما نقص منه عن المدة الماضية من العقد وله الخيار في فسخه او القبول باجر المثل عن المدة الباقية .
 ٢ - ويجري تقدير اجر المثل من قبل الخبراء في الوقت الذي ابرم فيه العقد ولا يعتد بالتغير الطارئ أثناء المدة المعقود عليها .
 المادة ٧٥٥- اذا طرأ على موقع عقار الوقف غمس في ذاته وادى ذلك الى زيادة الاجرة زيادة فاحشة وليس لما اتفقه المستأجر وما احلته من اصلاح وتعمير دخل فيه ، يخير المستأجر بين التمسك او قبول اجر المثل الجديد من وقت التحسن سواء كان التأجير لحاجة التعمير او لحالات اخرى .
 المادة ٧٥٦- ١ - اذا اقتضت مدة الاجارة وكان المستأجر قد بنى او غرس في العين الموقوفة من ماله لنفسه باذن من له ولاية التأجير كان اولى من غيره بالاجارة لمدة مستقبله باجر المثل .
 ٢ - وإذا بنى القبول باجر المثل وكان هدم البناء او قلع الشجر مضرا بالمأجور حق لجهة الوقف ان تستملك ما اقيم عليه بقيمته مستحق القلع ما لم يتفقا على ان يترك البناء او الغرس الى ان يسقط فيأخذ للمستأجر ما بقي منه .
 ٣ - ويجوز للمتولي ان يؤجر العين الموقوفة مع البناء والغراس باذن مالكهما على ان يعطيه مقدار ما يصيب ملكه من بدل الايجار .

هذا من الأصول

المادة ٧٥٧- اذا انتهت مدة الاجارة وكان للمستأجر بناء او شجر اقامه بماله في العين الموقوفة دون اذن يؤمر بهدم ما بناه وقلع ما غرسه ان لم يكن في ذلك ضرر على الوقف وان كان يحصل من ذلك ضرر على الوقف يجبر على الترتيب حتى يسقط البناء او الشجر فيأخذ انقاضه وتي كلاً الحالين يحق لجهة الوقف ان تستملك ما شيد او غرس بشئ لا يتجاوز أقل قيمته مهدوما في البناء ومقلوعا في الغراس او قائما في اي منهما .

المادة ٧٥٨- في الامور التي يحتاج فيها الى اذن المحكمة يؤخذ رأي وزارة الارواق فيما تقتضيه مصلحة الوقف قبل صدور الاذن .

المادة ٧٥٩- تسري احكام عقد الايجار على اجارة الوقف في كل مالا يتعارض مع النصوص السابقة .

الفصل الثاني الاعارة

- المادة ٧٦٠- الاعارة تمليك الغير منفعة شئ بغير عوض لمدة معينة او لفرض معين على ان يرد به بعد الاستعمال
 المادة ٧٦١- تتم الاعارة بقبض الشئ المعار ولا اثر لها قبل القبض .
 المادة ٧٦٢- يشترط في الشئ المعار ان يكون مينا صالحا للانتفاع به مع بقاء عينه .
 ١ - أحكام الاعارة :
 المادة ٧٦٣- الاعارة عقد غير لازم ولكل من الطرفين انهاء متى شاء ولو ضرب له أجل .
 المادة ٧٦٤- العارية امانة في يد المستعير فاذا هلك او ضاعت او نقصت قيمتها بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان عليه ما لم يتفق على غير ذلك .
 المادة ٧٦٥- لا يجوز للولي او الوصي اعارة مال من هو تحت ولايته فاذا اعاره احدهما فزم المستعير اجر المثل فاذا هلكت العارية كان للمعير ضامنا .
 المادة ٧٦٦- لا يجوز للزوجة بغير اذن الزوج اعارة شئ مملوك له ولا يكون عادة تحت يدها فان نعلت وهلكت العارية او تبييت كان للزوج الخيار في الرجوع عليها او على المستعير بالضمان .
 المادة ٧٦٧- ليس للمعير ان يطالب المستعير باجر العارية بعد الانتفاع .
 المادة ٧٦٨- ١ - اذا استحققت العارية في يد المستعير فلا ضمان على المعير الا اذا اتفق على غير ذلك او اذا تعدد اخفاء سبب الاستحقاق .
 ٢ - ولا يضمن ايضا المعير الخفية الا اذا تعدد اخفاء العيب او ضمن سلامة الشئ من العيب .
 ٣ - المعير يكون مسؤولا عن كل ضرر يلحق بالمستعير من جراء هذا الاستحقاق .
 ٤ - اذا وقع الاستحقاق بعد هلاك العارية عند المستعير بلا تعد منه ولا تقصير واختار المستحق تضمينه كان له الرجوع على المعير بما ضمن للمستحق .
 المادة ٧٦٩- ١ - اذا كانت الاعارة مؤقتة بأجل نصا او عرفا فرجع المعير فيها قبل حلول الاجل ، ولئن المستعير ضرر بسبب ذلك يلزم المعير تعويضه عن ضرره .

٢ - وإذا كان الرجوع يجعل المستعير في حرج كالرجوع في واسطة النقل المعارة للسفر خلال الطريق ، أو الرجوع في الأرض المعارة للزراعة بعد زرعها قبل الاجل كان للمستعير حق استبقاء العارية الى ان يزول الحرج ، لقاء اجر مثلها عن المدة التي تلي الرجوع .

٢ - التزامات المستعير :

المادة ٧٧٠- ١ - على المستعير ان يعطي بحفظ العين المستعارة او صيانتها عناية الشخص العادي بما له .

٢ - فاذا قصر في دفع ضرر عن العارية وكان يستطيع دفعه كان ملزما بالضمان .

المادة ٧٧١- على المستعير نفقة العارية ومصاريف ردها وموثة نقلها .

المادة ٧٧٢- ١ - للمستعير ان يتنفع بالعارية على الوجه المعتاد في الاعارة المطلقة التي لم تقيد بزمان او مكان او بنوع من الانتفاع .

٢ - فاذا كانت مقيدة بزمان او مكان وجب عليه مراعاة هذا القيد وليس له عند تعيين نوع الانتفاع ان يجاوز القدر المائل او الاقل ضررا .

المادة ٧٧٣- ١ - اذا حدث من استعمال العين المستعارة عيب يوجب نقصا من قيمتها فلا يضمن المستعير قيمة ذلك النقص الا اذا كان ناشئا عن استعمالها على خلاف المعتاد .

٢ - اذا تجاوز المستعير المألوف في استعمال العارية او استعمالها على خلافه فهلكت او تبييت ضمن للمعير ما اصابها .

المادة ٧٧٤- لا يجوز للمستعير بدون اذن المعير ان يتصرف في العارية تصرفا يربط لاحد حقا في مشقتها او عينا باعارة او رهن او اجارة او غير ذلك .

المادة ٧٧٥- يجوز للمستعير ان يودع العارية لدى شخص امين قادر على حفظها ولا يضمنها اذا هلكت عنده دون تعد او تقصير .

٣ - انتهاء الاعارة :

المادة ٧٧٦- ١ - تنفسخ الاعارة برجع المعير او المستعير عنها او بموت احدهما ولا تنتقل الى ورثة المستعير .

٢ - واذا مات المستعير مجهلا المارسة ولم توجد في تركته تكون قيمتها وقت الوفاة دينا على التركة .

المادة ٧٧٧- ينتهي عقد الاعارة بانقضاء الاجل المتفق عليه او باستيفاء المنفعة محل الاعارة .

المادة ٧٧٨- ١ - اذا انفسخت الاعارة او انتهت وجب على المستعير رد العارية الى صاحبها والامتناع عن استعمالها ما لم يحز له القانون استبقاؤها .

٢ - واذا انفسخت بموت المستعير لزم الورثة تسليمها الى المعير عند الطلب .

المادة ٧٧٩- ١ - اذا كانت العارية من الاشياء النفيسة وجب على المستعير تسليمها بنفسه الى المعير ، اما الاشياء الاخرى فيجوز تسليمها بنفسه او بواسطة من هم في رعايته من القادرين على تسليمها .

٢ - يجب رد العارية في المكان المتفق عليه والا ففي المكان الذي اخبرت فيه او يقضي به العرف .

٣ - اذا كان للمستعير ميتا فلا يلتزم ورثته بتسليمها الا في مكان وجودها .

الباب الثالث

عقود العمل

الفصل الاول

عقد المقاولة

المادة ٧٨٠- المقاولة عقد يتعهد احد طرفيه بمقتضاه بان يصنع شيئا او يؤدي عملا لقاء بدل يتعهد به الطرف الآخر .

المادة ٧٨١- ١ - يجوز ان يقتصر الاتفاق على ان يتعهد المقاول بتقديم العمل على ان يقدم صاحب العمل للمادة التي يستخدمها او يستعين بها في القيام بعمله .

٢ - كما يجوز ان يتعهد المقاول بتقديم المادة والعمل .

المادة ٧٨٢- يجب في عقد المقاولة وصف محله وبيان نوعه وقدره وطريقة ادائه ومدة انجازه وتحديد ما يقابله من بدل .

١ - التزامات المقاول :

المادة ٧٨٣- ١ - اذا اشترط على المقاول تقديم مادة العمل كلها او بعضها وجب عليه تقديمها طبقا لشروط العقد .

٢ - واذا كان صاحب العمل هو الذي قدم مادة العمل وجب على المقاول ان يحرص عليها وان يراعي في عمله الاصول الفنية وان يرد لصاحبها ما بقي منها فان وقع خلاف ذلك فتلقت او تعيبت او فُقدت فعليه ضمانها .

المادة ٧٨٤- على المقاول ان يأتي بما يحتاج اليه في انجاز العمل من الات وأدوات اضافية على نفقته ما لم يقض الاتفاق او العرف بغيره .

المادة ٧٨٥- يجب على المقاول انجاز العمل وفقا لشروط العقد ، فاذا تبين انه يقوم بما تمهد به على وجه معيب او مناف للشروط فيجوز لصاحب العمل ان يطلب فسخ العقد في الحال اذا كان اصلاح العمل غير ممكن واما اذا كان الاصلاح ممكنا جاز لصاحب العمل ان يطلب من المقاول ان يلتزم بشروط العقد ويصحح العمل ضمن مدة معقولة ، فاذا انقضى الاجل دون التصحيح جاز لصاحب العمل ان يطلب من المحكمة فسخ العقد او الترخيص له في ان يعهد الى مقاول اخر بان تمام العمل على نفقة المقاول الاول .

المادة ٧٨٦- يضمن المقاول ما تولد عن فعله وصنعه من ضرر او خسارة سواء اكان بتعديده او تقصيره ام لا ويتبني الضمان اذا نجم ذلك عن حادث لا يمكن التحرز منه .

المادة ٧٨٧- ١ - اذا كان لعمل المقاول اثر في العين جاز له حبسها حتى يستوفي الاجرة المستحقة واذا تلفت في يده قبل سداد اجره فلا ضمان عليه ولا اجر له .

٢ - فاذا لم يكن لعمله اثر في العين فليس له ان يجسها لاستيفاء الاجرة فان فعل وتلفت كان عليه ضمان النقص .

هكذا من الأصول

المادة ٧٨٨- ١ - اذا كان عقد المقاولة قائماً على تقبل بناء يضع المهندس تصميمه على ان ينقله المقاول تحت اشرافه كانا متضامين في التعويض لصاحب العمل عما يحدث في خلال عشر سنوات من تدمير كلي او جزئي فيما شيداه من مبان او اقاماه من منشآت . وعن كل عيب يهدد متانة البناء وسلامته اذا لم يتضمن العقد مدة أطول .

٢ - يبقى الالتزام في التعويض المذكور ولو كان الحلل او التهدم ناشئا عن عيب في الارض ذاتها او رضي صاحب العمل باقامة المنشآت للمعية .

٣ - تبدأ مدة السنوات العشر من وقت تسلم العمل .

المادة ٧٨٩- اذا اقتصر عمل المهندس على وضع التصميم دون الاشراف على التنفيذ كان مسؤولاً فقط عن عيوب التصميم واذا عمل المقاول باشراف مهندس او باشراف صاحب العمل الذي اقام نفسه مقام للمهندس فلا يكون مسؤولاً الا عن العيوب التي تقع في التنفيذ دون عيوب التصميم :

المادة ٧٩٠- يقع باطلا كل شرط يقصد به اعفاء المقاول او المهندس من الضمان او الحد منه :

المادة ٧٩١- لا تسمع دعوى الضمان بعد انقضاء سنة على حصول التهدم او اكتشاف العيب .

٢ - التزامات صاحب العمل :

المادة ٧٩٢- يلتزم صاحب العمل بتسليم ما تم من العمل متى انجزه المقاول ووضعه تحت تصرفه فاذا امتنع بغير سبب مشروع رغم دعوته الى ذلك وتلف في يد المقاول او تعيب دون تعديله او تقصيره فلا ضمان عليه .

المادة ٧٩٣- يلتزم صاحب العمل بدفع الاجر عند تسلم المقود عليه الا اذا نص الاتفاق او جرى العرف على غير ذلك .

المادة ٧٩٤- ١ - اذا تم عقد المقاولة على اساس الوحدة ويمقتضى تصميم معين لقاء بدل محدد لكل وحدة ثم تبين ان تنفيذ التصميم يقتضي زيادة جسيمة في النفقات جاز لصاحب العمل بعد اعلانه بمقدار الزيادة ان يحتل من العقد مع اداء قيمة ما انجزه المقاول من العمل وفقاً لشروط العقد او قبول متابعته مع التزامه بالزيادة .

٢ - واذا لم تكن الزيادة جسيمة ولكنها محسوسة وضرورية لتنفيذ التصميم المتفق عليه وجب على المقاول ان يحظر رب العمل قبل الاستمرار في التنفيذ بمقدار ما يتوقعه من زيادة في النفقات فاذا مضى في التنفيذ دون اخطار فلا حق له في طلب الزيادة .

المادة ٧٩٥- ١ - اذا وقع عقد المقاولة بموجب تصميم متفق عليه لقاء بدل اجمالي فليس للمقاول ان يطلب باية زيادة في الاجر يقتضيها تنفيذ هذا التصميم :

٢ - واذا حدث في التصميم تعديل او اضافة برضى صاحب العمل يراعى الاتفاق الجاري مع المقاول بشأن هذا التعديل او الاضافة .

المادة ٧٩٦- اذا لم يعين في العقد اجر على العمل استحق المقاول اجر المثل مع قيمة ما قلعه من المواد التي تطلبها العمل .

المادة ٧٩٧- ١ - اذا لم يتفق المهندس الذي قام بتصميم البناء والاشراف على تنفيذه على الاجر استحق اجر المثل طبقاً لما جرى عليه العرف .

٢ - فاذا طرأ ما يحول دون اتمام تنفيذ العمل وفقاً للتصميم الذي اعده استحق اجر مثل ما قام به :

٣ - المقاول التالي :

المادة ٧٩٨- ١ - يجوز للمقاول ان يكمل تنفيذ العمل كله او بعضه الى مقاول اخر اذا لم يمنعه شرط في العقد او لم تكن طبيعة العمل تقتضي ان يقوم به بنفسه .

٢ - وتبقى مسؤولية المقاول الاول قائمة قبل صاحب العمل :

المادة ٧٩٩- لا يجوز للمقاول الثاني ان يطالب صاحب العمل بشيء مما يستحقه المقاول الاول الا اذا احاله على رب العمل .

٤ - انقضاء المقاولة :

المادة ٨٠٠- ينتهي عقد المقاولة بانجاز العمل المتفق عليه او بفسخه رضاه او قضاء .

المادة ٨٠١- اذا حدث عذر يحول دون تنفيذ العقد او اتمام تنفيذه جاز لاحد عاقديه ان يطلب فسخه :

المادة ٨٠٢- اذا بدأ المقاول في التنفيذ ثم اصبح عاجزاً عن اتمامه لسبب لا يد له فيه فانه يستحق قيمة ما تم من الاعمال وما اتفق في سبيل التنفيذ بقدر ما يعود على صاحب العمل من نفع :

المادة ٨٠٣- للمتضرر من الفسخ ان يطالب الطرف الاخر بتعويضه في الحدود التي يقرها العرف .

المادة ٨٠٤- ١ - يفسخ عقد المقاولة بموت المقاول اذا كان متفقاً على ان يعمل بنفسه او كانت مؤهلاته الشخصية محل الاعتبار في التعاقد :

٢ - واذا خلا العقد من المثل هذا الشرط او لم تكن شخصية المقاول محل اعتبار جاز لصاحب العمل ان يطلب فسخ العقد اذا لم تتوافر في الورثة الضمانات الكافية لحسن تنفيذ العمل .

٣ - وفي كلا الحالتين يستحق الورثة قيمة ما تم من الاعمال والنفقات وفقاً لشروط العقد وما لا يقتضيه العرف .

الفصل الثاني

عقد العمل

١ - انعقاده وشروطه :

المادة ٨٠٥- ١ - عقد العمل عقد يلتزم احد طرفيه بان يقوم بعمل لمصلحة الاخر تحت اشرافه او ادارته لقاء اجر :

٢ - اما اذا كان العامل غير مقيد بان لا يعمل لغير صاحب العمل او لم يوقت لعمله وقت فلا ينطبق عليه عقد العمل ولا يستحق به اجره الا بالعمل حسب الاتفاق :

هذا من العمل

المادة ٨٠٦- ١ - يجوز ان يكون عقد العمل لمدة محدودة او غير محدودة ولعمل معين .

٢ - ولا يجوز ان تتجاوز ملته خمس سنوات فاذا عقد لمدة اطول ردت الى خمس .

المادة ٨٠٧- اذا لم تكن المدة محددة في العقد جاز لكل من طرفيه ان يفسخه في اي وقت بشرط ان يعلن الطرف الاخر في المواعيد المحددة في القوانين الخاصة .

المادة ٨٠٨- تبدأ مدة العمل من الوقت الذي عين في العقد فان لم يبرز وقت بلته فمن تاريخ العقد ما لم يقض العرف او ظروف العقد بغير ذلك :

المادة ٨٠٩- ١ - اذا كان عقد العمل لمدة معينة انتهى من تلقاء نفسه بانتهاء ملته فاذا استمر طرفاه في تنفيذه بعد انقضاء ملته اعتبر ذلك تجديدًا له لمدة غير معينة .

٢ - فاذا كان العمل محل العقد معينًا وقابلًا بطبيعته للتجدد فان العقد يتجدد للمدة اللازمة :

المادة ٨١٠- ١ - اجر العامل هو ما يتقاضاه بمقتضى العقد من مال او منفعة في اي صورة كانت .

٢ - فاذا لم يكن الاجر مقدرا في العقد كان للعامل اجر مثله طبقا للمجرى عليه العرف فاذا لم يوجد عرف تولت المحكمة تقديره وفقا لمقتضيات العدالة :

المادة ٨١١- تدخل في اجر العامل وتعتبر جزءا منه العمولات والنسب المثوية والمنح ومقابل الخدمة في الاعمال التي جرى العرف فيها على منحها وتحتسب عند تسوية حقوقه او توقيع الحجز عليها .

المادة ٨١٢- اذا عمل احد لآخر عملا بناء على طلبه دون اتفاق على الاجر فله اجر المثل ان كان ممن يعمل بالاجرة والا فلا .

المادة ٨١٣- اذا كان العمل المقنود عليه تعليمي مما يكون في تعلمه مساعدة من المتعلم للمعلم ولم يبين في العقد ايها يستحق اجرا على الاخر فانه يتبع في ذلك عرف ذوى الشأن في مكان العمل .

٢- آثار عقد العمل

أ - التزامات العامل :

المادة ٨١٤- يجب على العامل :

١ - ان يؤدي العمل بنفسه ويؤمل في تأديته عناية الشخص العادي .

٢ - ان يراعى في تصرفاته مقتضيات اللياقة والآداب :

٣ - ان يأتمر بأوامر صاحب العمل الخاصة بتنفيذ العمل المتفق عليه في كل ما لا يعرضه للخطر ولا يخالف القانون والآداب :

٤ - ان يحرس على حفظ الاشياء المسلمة اليه لتأدية عمله .

٥ - ان يحفظ باسرار صاحب العمل الصناعية والتجارية ولو بعد انقضاء العقد وفقا لما يقتضيه الاتفاق او العرف :

المادة ٨١٥- يلتزم العامل بكل ما يجرى العرف على انه من توابع العمل ولو لم يشترط في العقد .

المادة ٨١٦- لا يجوز للعامل ان يشغل نفسه وقت العمل بشيء اخر ولا أن يعمل مدة العقد لدى غير صاحب العمل والا جاز لصاحب العمل فسخ العقد او انقاص الاجر بقدر تقصير العامل في عمله اذ :-

المادة ٨١٧- يضمن العامل ما يصيب مال صاحب العمل من نقص او تلف او فقد بسبب تقصير ماو تعديه :

المادة ٨١٨- ١ - اذا كان العامل يقوم بعمل يسمح له بالاطلاع على اسرار العمل ومعرفة عملاء المنشأة جاز للطرفين ان يتفقا على الايجوز للعامل ان يتنافس صاحب العمل او يشترك في عمل ينافسه بعد انتهاء العقد .

٢ - على ان الاتفاق لا يكون مقبولا الا اذا كان مقيدا بالزمان والمكان ونوع العمل بالقدر الضروري لحماية المصالح المشروعة لصاحب العمل .

المادة ٨١٩- اذا اتفق الطرفان على تضمين العامل في حالة الاخلال بالامتناع عن المنافسة - تضمينا مبالغا فيه بقصد اجباره على البقاء لدى صاحب العمل كان الشرط غير صحيح .

المادة ٨٢٠- ١ - اذا وفق العامل الى اختراع او اكتشاف جديد اثناء عمله فلا حق لصاحب العمل فيه الا في الاحوال الاتية :-

أ - اذا كانت طبيعة العمل المتفق عليه تستهلف هذه الغاية ؛
ب - اذا اتفق في العقد صراحة على ان يكون له الحق في كل ما يبتدئ اليه العامل من اختراعات .

ج - اذا توصل العامل الى اختراعه بواسطة ما وضعه صاحب العمل تحت يده من مواد او ادوات او منشآت او اية وسيلة اخرى لاستخدامه لهذه الغاية ؛

٢ - على انه اذا كان للاختراع او الاكتشاف في الحالات السالفة اهمية اقتصادية كبيرة جاز للعامل ان يطالب بمقابل خاص تراعى فيه مقتضيات العدالة كما يراعى فيه ما قدمه صاحب العمل من معونة ؛

ب - التزامات صاحب العمل :

المادة ٨٢١- على صاحب العمل ان يؤدي للعامل اجره المتفق عليه متى ادى عمله او أعد نفسه وتفرغ له ولو ان لم يسند اليه عمل ؛

المادة ٨٢٢- على صاحب العمل :-

١ - ان يوفر كل اسباب الامن والسلامة في منشأته وان يهيئ كل ما يلزم لتمكين العامل من تنفيذ التزاماته ؛

٢ - ان يعنى بمصاحبة الآلات والاجهزة الخاصة بالعمل حتى لا يقع منها ضرر ؛

٣ - ان يراعى مقتضيات الآداب واللياقة في علاقته بالعامل ؛

٤ - ان يعطي العامل في نهاية خدمته شهادة بنوع عمله وتاريخ مباشرته وانتهائه ومقدار اجره وكل ما كان يتقاضاه من اضافات اخرى .

٥ - ان يرد للعامل كافة الأوراق الخاصة به .

هذا من العمل

المادة ٨٢٣- إذا طلب صاحب العمل من آخر القيام بعمل على أن يكرمه لزمه أجر مثله سواء كان ممن يعمل بأجر أم لا .

المادة ٨٢٤- يلزم صاحب العمل كسوة العامل أو أطعامه إذا جرى العرف به سواء اشترط ذلك في العقد أم لا .

المادة ٨٢٥- إذا انقضت المدة المعينة للعمل ووجد عذر يقتضي مد أجلها يستمر العقد بقدر الحاجة ويلزم صاحب العمل أجر مثل المدة المضافة .

المادة ٨٢٦- إذا كانت مدة العمل معينة في العقد وفسخ صاحب العمل العقد قبل انقضاء مدته بلا عذر أو عيب في عمل العامل وجب عليه أداء الأجر إلى تمام المدة .

المادة ٨٢٧- على كل من صاحب العمل والعامل أن يقوم بالالتزامات التي تفرضها القوانين الخاصة إلى جانب الالتزامات المبينة في المواد السابقة .

٣ - انتهاء عقد العمل :

المادة ٨٢٨- ١ - ينتهي عقد العمل بانقضاء المدة المحددة له ما لم يشترط تجديده كما ينتهي بانحياز العمل المتفق عليه .

٢ - وإذا لم تكن المدة معينة بالاتفاق أو بنوع العمل أو بالفرض منه جاز لكل من العاقدین إنهاء العقد في أي وقت أراد وللعامل أجر المثل عن المدة التي عمل فيها على أن لا يتجاوز الأجر المسمى :

المادة ٨٢٩- ١ - يجوز فسخ العقد إذا حدث عذر يمنع تنفيذ موجه .

٢ - ويجوز لأحد العاقدین عند وجود عذر طارئ يتعلق به أن يطلب فسخ العقد .

٣ - وفي الحالتين المشار إليهما يضمن طالب الفسخ ما ينشأ عن الفسخ من ضرر للمتعاقد الآخر .

المادة ٨٣٠- يفسخ العقد بوفاة العامل كما يفسخ بوفاة رب العمل إذا كانت شخصيته قد روعيت في إبرام العقد .

المادة ٨٣١- ١ - لا تسمع الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بعد انقضاء سنة على تاريخ انتهاء العقد .

٢ - ولا تسري هذه المدة على الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة أسرار رب العمل .

المادة ٨٣٢- ١ - تسري أحكام الإيجار على عقد العمل في كل ما لم يرد عليه نص خاص :

٢ - لا تسري أحكام عقد العمل على العمال الخاضعين لقانون العمل إلا بالقدر الذي لا تتعارض فيه صراحة أو ضمناً مع التشريعات الخاصة بهم .

هذا من العمل

الفصل الثالث

عقد الوكالة

١ - إنشاء الوكالة :

المادة ٨٣٣- الوكالة عقد يقيم الموكل بمقتضاه شخصاً آخر مقام نفسه في تصرف جائز معلوم .

المادة ٨٣٤- ١ - يشترط لصحة الوكالة :

أ - أن يكون الموكل مالكا حق التصرف بنفسه فيما وكل فيه .

ب - أن يكون الوكيل غير ممنوع من التصرف فيما وكل به .

ج - أن يكون الموكل به معلوما وقابلا للنيابة .

٢ - ولا يشترط لصحة الوكالة بالخصومة رضا الخصم .

المادة ٨٣٥- يصبح أن يكون التوكيل مطلقاً أو مقيداً أو معلقاً على شرط أو مضافاً إلى وقت مستقبل .

المادة ٨٣٦- الوكالة تكون خاصة إذا اقتصر على أمر أو أمور معينة وعامة إذا اشتملت كل أمر يقبل النيابة :

١ - فإذا كانت خاصة فليس للوكيل إلا مباشرة الأمور المعينة فيها وما يتصل بها من توابع

ضرورية تقتضيها طبيعة التصرفات الموكلة بها

٢ - وإذا كانت عامة جاز للوكيل مباشرة الماوضات والتصرفات عدا التبرعات فلا بد

من التصريح بها .

المادة ٨٣٧- إذا كانت الوكالة بلفظ عام لم يقترن بما يوضح المقصود منه فلا تحول الوكيل إلا أعمال الإدارة والحفظ .

المادة ٨٣٨- كل عمل ليس من أعمال الإدارة والحفظ يستوجب توكيلاً خاصاً محددًا لنوع العمل وما تستلزمه الوكالة فيه من تصرفات .

المادة ٨٣٩- تعتبر الإجازة اللاحقة للتصرف في حكم الوكالة السابقة .

٢ - آثار الوكالة :

أ - التزامات الوكيل :

المادة ٨٤٠- تثبت للوكيل بمقتضى عقد الوكالة ولاية التصرف فيما يتناوله التوكيل دون أن يتجاوز حدوده إلا فيما هو أكثر نقماً للموكل :

المادة ٨٤١- ١ - على الوكيل أن يبدل في تنفيذ ما وكل به العناية التي يبذلها في أعماله الخاصة إذا كانت

الوكالة بلا أجر .

٢ - وعليه أن يبدل في العناية بها عناية الرجل المعتاد إذا كانت بأجر .

المادة ٨٤٢- ١ - إذا تعدد الوكلاء وكان لكل منهم عقد مستقل كان له الأفراد فيما وكل به .

٢ - وان وكلوا بعقد واحد ولم يأذن الموكل لكل منهم بالاتفراد كان عليهم إيفاء الموكل به مجتمعين وليس لاحدهم ان يفرد الا فيما لا يمكن الاجتماع عليه كالخصومة بشرط اخذ رأي من وكل معه لا حضوره او فيما لا يحتاج فيه الى تبادل الرأي كإيفاء الدين ورد الوديعة .

المادة ٨٤٣- ١ - ليس للوكيل ان يوكل غيره فيما وكل به كله أو بعضه الا اذا كان مأذونا من قبل الموكل او مصرحا له بالعمل برأيه ويعتبر الوكيل الثاني وكيلًا عن الموكل الاصيل .

٢ - فاذا كان الوكيل غولا حق توكيل الغير دون تحديد فانه يكون مسؤولًا تجاه موكله عن خطئه في توكيل غيره او فيما اصدره له من توجيهات .

المادة ٨٤٤- لا تصح عقود الهبة والاعارة والرهن والايداع والاقرض والشركة والمضاربة والصلح عن انكار التي يعقدها الوكيل اذا لم يصفها الى موكله .

المادة ٨٤٥- ١ - لا تشترط اضافة العقد الى الموكل في عقود البيع والشراء والاجارة والصلح عن اقرار فان اضافه الوكيل الى الموكل في حدود الوكالة فان حقوقه تعود للموكل وان اضافه لنفسه دون ان يعلن انه يتعاقد بوصفه وكيلًا فان حقوق العقد تعود اليه .

٢ - وفي كلتا الحالتين تثبت الملكية للموكل .

المادة ٨٤٦- يعتبر المال الذي قبضه الوكيل لحساب موكله في حكم الوديعة فاذا هلك في يده بغير تعد او تقصير فلا ضمان عليه .

المادة ٨٤٧- الوكيل بالتبض لا يملك الخصومة والوكيل بالخصومة لا يملك التبض الا باذن خاص من الموكل .

المادة ٨٤٨- ١ - للوكيل بشراء شيء دون بيان قيمته ان يشتريه بثمن المثل او بغين يسير - في الاشياء التي ليس لها سعر معين .

٢ - فاذا اشترى بغين يسير في الاشياء التي لها سعر معين او بغين فاحش مطلقا فلا ينفذ العقد بالنسبة للموكل .

المادة ٨٤٩- ١ - لا يجوز لمن وكل بشراء شيء معين ان يشتريه لنفسه ويكون الشراء للموكل ولو صرح بانه يشتريه لنفسه .

٢ - ولا يجوز للوكيل بالشراء ان يبيع ماله لموكله .

المادة ٨٥٠ - يكون الشراء للوكيل : -

١ - اذا عين الموكل الثمن واشترى الوكيل بما يزيد عليه .

٢ - اذا اشترى الوكيل بغين فاحش .

٣ - اذا صرح بشراء المال لنفسه في حضور الموكل .

المادة ٨٥١- ١ - اذا دفع الوكيل بالشراء ثمن المبيع من ماله فله الرجوع به على موكله مع ما اتفقه في سبيل تنفيذ الوكالة بالقدر المتأدى .

٢ - وله ان يحبس ما اشتراه الى ان يقبض الثمن .

المادة ٨٥٢- ١ - للوكيل الذي وكل ببيع مال موكله بصورة مطلقة ان يبيعه بالثمن المناسب .

٢ - واذا عين له الموكل ثمن المبيع فليس له ان يبيعه بما يقل عنه .

٣ - فاذا باعه بنقص دون اذن سابق من الموكل او اجازة لاحقه وسلم الى المشتري فالموكل بالخيار بين استرداد المبيع او اجازة البيع او تضمين الوكيل قيمة النقصان .

المادة ٨٥٣- ١ - لا يجوز للوكيل بالبيع ان يشتري لنفسه ما وكل ببيعه .

٢ - وليس له ان يبيعه الى اصوله او فروع او زوجه او لمن كان التصرف معه يجر مغنما او يدفع مغرما الا بثمن يزيد عن ثمن المثل .

٣ - ويجوز البيع لمولاه بثمن المثل اذا كان الموكل قد فوضه بالبيع لمن يشاء .

المادة ٨٥٤- ١ - اذا كان الوكيل بالبيع غير مقيد بالبيع نقدا فله ان يبيع مال موكله نقدا او نسيئة حسب العرف .

٢ - واذا باع الوكيل نسيئة فله ان يأخذ رهنا او كفيلا على المشتري بما باعه نسيئة وان لم يفوضه للموكل في ذلك .

المادة ٨٥٥- ١ - للموكل حق قبض ثمن المبيع من المشتري وان كان قبضه من حق الوكيل وللمشتري ان يمتنع عن دفعه للموكل ، فان دفعه له برئت ذمته .

٢ - اذا كان الوكيل بغير اجر فلا يكون ملزما باستيفاء ثمن المبيع ولا تحصيله وانما يلزمه ان يفوض موكله بقبضه وتحصيله .

واما اذا كان الوكيل بأجر فانه يكون ملزما باستيفاء الثمن وتحصيله .

المادة ٨٥٦- يلتزم الوكيل بان يوافي موكله بالمعلومات الضرورية عما وصل اليه تنفيذ الوكالة وبان يقدم اليه الحساب عنها .

ب- التزامات الموكل :

المادة ٨٥٧- على الموكل اداء الاجر المتفق عليه للوكيل متى قام بالعمل فان لم يتفق على الاجر وكان الوكيل ممن يعملون به فله اجر المثل والا كان متبرعا .

المادة ٨٥٨- على الموكل ان يرد للوكيل ما اتفق في تنفيذ الوكالة بالقدر المتعارف .

المادة ٨٥٩- ١ - يلتزم الموكل بكل ما ترتب في ذمة الوكيل من حقوق بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذًا معتادا .

٢ - ويكون مسؤولا عما يصيب الوكيل من ضرر بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذًا معتادا ما لم يكن ناشئا عن تقصيره او خطئه .

المادة ٨٦٠- ١ - اذا امر احد غيره باداء دينه من ماله وأداه اعتبر ذلك توكيلا ورجع للأمور على الأمر بما اداه سواء شرط الأمر الرجوع او لم يشترط .

٢ - واذا امره بان يصرف به عليه او على أهله وعياله يغود عليه بما صرفه بالقدر المعروف وان لم يشترط الرجوع .

٣ - واذا امره باعطاء قرض لآخر او صدقة او هبة فليس للأمور الرجوع على الأمر ان لم يشترط الرجوع ما لم يكن الرجوع متعارفا او معتادا .

هذا من العمل

المادة ٨٦١- تسري أحكام النيابة في التعاقد المنصوص عليها في هذا القانون على علاقة الموكل والوكيل بالغير الذي يتعامل مع الوكيل .

٣ - انتهاء الوكالة :

المادة ٨٦٢- تنتهي الوكالة :

- ١ - بانقضاء العمل للموكل به .
- ٢ - بانتهاء الاجل المحدد لها .
- ٣ - بوفاة الموكل او بخروجه عن الاهلية الا اذا تعلق بالوكالة حق الغير .
- ٤ - بوفاة الوكيل او بخروجه عن الاهلية ولو تعلق بالوكالة حق الغير ، غير ان الوارث او الوصي اذا علم بالوكالة وتوافرت فيه الاهلية فعليه ان يخطر للموكل بالوفاة وان يتخذ من التدابير ما تقتضيه الحال لمصلحة الموكل .

المادة ٨٦٣- للموكل ان يعزل وكيله متى اراد الا اذا تعلق بالوكالة حق للغير او كانت قد صدرت لصالح الوكيل فانه لا يجوز للموكل ان ينهيها او يقيلها دون موافقة من صدرت لصالحه .

المادة ٨٦٤- يلتزم الموكل بضمان الضرر الذي يلحق بالوكيل من جراء عزله في وقت غير مناسب او بغير مبرر مقبول

المادة ٨٦٥- للوكيل ان يقبل نفسه من الوكالة التي لا يتعلق بها حق الغير وعليه ان يعلن موكله وان يتابع القيام بالاعمال التي بدأها حتى تبلغ مرحلة لا يخشى معها ضرر على الموكل .

المادة ٨٦٦- ١ - يضمن الوكيل ما ينجم عن تنازله عن التوكيل في وقت غير مناسب او بغير مبرر من ضرر للموكل اذا كانت الوكالة بأجر

٢ - فاذا تعلق بالوكالة حق الغير فقد وجب على الوكيل ان يتم ما وكل به ما لم تقع اسباب جلية تبرر تنازله ، وعليه في هذه الحالة ان يعلن صاحب الحق وان ينظره الى اجل يستطيع فيه صيانة حقه .

المادة ٨٦٧- يتعزل الوكيل بالخصومة اذا اقر عن موكله في غير مجلس القضاء كما يتعزل اذا استثنى الاقرار من الوكالة فأقر في مجلس القضاء او خارجه :

الفصل الرابع

عقد الابداع

١ - انشاء العقد :

المادة ٨٦٨- ١ - الابداع عقد يتحول به للمالك غيره حفظ ماله ويلتزم به الآخر حفظ هذا المال وورده عينا
٢ - والوديعة هي المال المودع في يد امين لحفظه .

المادة ٨٦٩- يشترط لصحة العقد ان تكون الوديعة مالا قابلا لاثبات اليد عليه :

المادة ٨٧٠- يتم عقد الابداع بقبض المال للمودع حقيقة او حكما .

المادة ٨٧١- ليس للمودع لديه ان يتقاضى اجرا على حفظ الوديعة مالم يتفق على غير ذلك :

٢ - آثار العقد :

١ - التزامات المودع لديه :

المادة ٨٧٢- الوديعة امانة في يد المودع لديه وعليه ضمانها اذا هلكت بتعديده او بتقصيره في حفظها ، لم يتفق على غير ذلك .

المادة ٨٧٣- ١ - يجب على المودع لديه ان يعنى بحفظ الوديعة عنابة الشخص العادي يحفظ ماله وعليه ان يضعها في حرز مثلها .

٢ - وله ان يحفظها بنفسه او بمن يأتمنه على حفظ ماله ممن يعولم .

المادة ٨٧٤- ١ - ليس للمودع لديه ان يودع الوديعة عند اجنبي بغير اذن من المودع الا اذا كان مضطرا وعليه استعادتها بعد زوال السبب .

٢ - فاذا اودعها لدى الغير باذن من المودع تحمل من التزامه واصبح الغير هو المودع لديه .

المادة ٨٧٥- لا يجوز للمودع لديه ان يستعمل الوديعة او يرتب عليها حقا للغير بغير اذن المودع فان فعلت او نقصت قيمتها كان ضامنا .

المادة ٨٧٦- ١ - على المودع لديه رد الوديعة وتسليمها الى المودع في مكان ابداعها عند طلبها الا اذا تضمن العقد شرطا فيه مصلحة للعائدين او لاحدهما فانه يجب مراعاة الشرط .

٢ - فاذا هلك الوديعة او نقصت قيمتها بغير تعد او تقصير من المودع لديه وجب عليه ان

يؤتي الى المودع ما حصل عليه من ضمان وان يحيل اليه ماعسى ان يكون له من حقوق

قبل الغير بسبب ذلك .

المادة ٨٧٧- على المودع لديه رد منافع الوديعة ونماها الى المودع .

المادة ٨٧٨- اذا تعدد المودع لديهم وكانت الوديعة لا تقبل القسمة جاز حفظها لدى احدهم بموافقة الباقيين او بالتبادل بينهم فان كانت تقبل القسمة جازت قسمتها بينهم ليحفظ كل منهم حصته .

المادة ٨٧٩- اذا غاب المودع غيبة منقطعة وجب على المودع لديه حفظ الوديعة حتى يتحقق من موته اوحياته فان كانت الوديعة مما يفسد بالكلث كان عليه ان يطلب من المحكمة المختصة بيعها وحفظ ثمنها امانة بخزينة المحكمة .

المادة ٨٨٠- ١ - اذا اودع اثنان مالا مشتركا لهما عند اخر وطلب منه احدهما رد حصته في غيبة الآخر فعليه ردها ان كان المال مثليا ورفض ردها ان كان المال قيميا الا بقبول الآخر :

٢ - وان كانت الوديعة محل نزاع بينهما فليس له ردها الى احدهما بغير موافقة الآخر او امر من المحكمة المختصة .

المادة ٨٨١- ١ - اذا مات المودع لديه ووجبت الوديعة عينا في تركته فهي امانة في يد الوارث وعليه ردها الى صاحبها .

٢ - واذا لم توجد عينا فلا ضمان على التركة :

١ - اذا اثبت الوارث ان المودع لديه قد بين حال الوديعة كان ردها او هلكت اوضاعا

منه دون تعد او تقصير :

هكذا من العمل

ب- اذا عرفها الوراث ووصفها وظهر انها ضاعت او هلكت بعد وفاة المورث بدون تد او تقصير .

٣ - فاذا مات مجهلا للوديعة ولم توجد في تركته فانها تكون ديناً فيها ويشارك صاحبها سائر الورثة

المادة ٨٨٢- ١ - اذا مات المودع لديه فباع وارثه الوديعة وسلمها للمشتري فهلكت فصاحبها بالخيار بين تضمين البائع او المشتري قيمتها يوم البيع ان كانت قيمة او مثلها ان كانت مثلية .

٢ - واذا كانت الوديعة قائمة بيد المشتري يغير صاحبها ان شاء اخذها ورد البيع وان شاء اجاز البيع واخذ الثمن .

ب- التزامات المودع :

المادة ٨٨٣- على المودع ان يؤدي الاجر المتفق عليه اذا كانت الوديعة بأجر .

المادة ٨٨٤- ١ - على المودع ان يؤدي الى المودع للديعة ما اتفق في حفظ الوديعة بشرط الا يتجاوز قيمتها ما اتفق .

٢ - فاذا كان للمودع غائباً جاز للمودع لديه ان يرفع الامر الى المحكمة لتأمر فيه بما تراه .

المادة ٨٨٥- ١ - اذا اتفق المودع لديه على الوديعة بغير اذن المودع او المحكمة كان متبرعا .

٢ - الا انه يجوز للمودع لديه في الحالات الضرورية او المستعجلة ان يتفق على الوديعة بالتقار للمعارف ويرجع بما اتفق من ماله على المودع .

المادة ٨٨٦- ١ - على المودع مصاريف رد الوديعة ونفقات تسليمها .

٢ - وعليه ضمان كل ما لحق المودع لديه من ضرر بسبب الوديعة ما لم يكن ناشئاً عن تعديه او تقصيره .

المادة ٨٨٧- اذا استحققت الوديعة وضمنها المودع لديه حق له الرجوع بما ضمنه على المودع .

المادة ٨٨٨- اذا مات المودع سلمت الوديعة لوارثه الا اذا كانت تركته مستغرقة بالديون فلا يجوز تسليمها بغير اذن المحكمة .

٣ - احكام خاصة ببعض الودائع :

المادة ٨٨٩- اذا كانت الوديعة مبلغاً من النقود او شيئاً يهلك بالاستعمال واذن المودع للمودع لديه في استعماله اعتبر العقد قرضاً .

المادة ٨٩٠- ١ - يعتبر ايلاع الاشياء الخاصة بالتزلام في القنادق والخانات او ما مائلها مقروناً بشرط الضمان وعلى اصحاب هذه الاماكن ضمان كل ضياع او نقص يحل بها .

٢ - اما الاشياء الثمينة او النقود او الاوراق المالية فلا ضمان لها بغير تد او تقصير - الا اذا قبل اصحاب المحال المشار اليها حفظها وهم يعرفون قيمتها او ان يرفضوا حفظها دون مبرر او ان يكونوا قد تسبوا في وقوع ما لحق بها بخلاف جسيم منهم او من أخذ تابعيهم ، فانها تكون حينئذ مضمونة على الوجه المتعارف عليه .

المادة ٨٩١- ١ - على نزلاء القنادق والخانات او ما مائلها ان يخطروا اصحابها بما ضاع منهم او سرق قبل مغادرتهم .

٢ - ولا تسمع دعوى ضمان ما ضاع او سرق بعد انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ المغادرة .

المادة ٨٩٢- ١ - لكل من المودع والمودع لديه فسخ العقد متى شاء على ان لا يكون الفسخ في وقت غير مناسب .

٢ - واما اذا كان الايلاع مقابل اجر فليس لاي منهما حق الفسخ قبل احوال الاجل ولكن للمودع ان يطلب رد الوديعة في اي وقت اذا دفع كامل الاجر المتفق عليه ولم يوجد شرط يحول دون ذلك .

المادة ٨٩٣- ١ - اذا عرض للمودع لديه جنون لا ترجى افاقته او صحوه منه واثبت المودع الوديعة في مواجهة الولي او الوصي فان كانت موجودة عيناً ترد الى صاحبها وان كانت غير موجودة يستوفي المودع ضمانها من مال المجنون على ان يقدم كفيلاً ملبثاً .

٢ - واذا افاق المودع لديه وادعى ردها او هلاكها بدون تد ولا تقصير صدق بيمينه واسترد من المودع او كفيله ما أخذ من ماله بدلا عن الوديعة .

الفصل الخامس

عقد الحراسة

المادة ٨٩٤- الحراسة عقد يعهد بمقتضاه الطرفان المتنازعان الى آخر بمال ليقوم بحفظه وادارته على ان يرده مع غلته الى من يثبت له الحق فيه .

المادة ٨٩٥- اذا اتفق المتعاقدان على وضع المال في يد شخصين او اكثر فلا يجوز لاحدهم الانفراد بحفظه او التصرف في غلته بغير قبول الباقيين .

المادة ٨٩٦- يجوز لاحد المتنازعين على مال عند عدم الاتفاق ان يطلب من القضاء دفعا لخطر عاجل او استنادا لسبب عادل تمييز حارس يقوم باستلام هذا المال لحفظه وادارته او تخويله ممارسة اي حق يرى فيه القضاء مصلحة للطرفين .

المادة ٨٩٧- تجوز الحراسة القضائية على اموال الوقف في الاحوال الالية اذا تبين ان الحراسة اجراء لايد منه للمحافظة على ما قد يكون لدى الشأن من حقوق :-

١ - اذا كان الوقف شاغراً او قام نزاع بين المتولين على وقف او بين متول وناظر عليه او كانت هناك دعوى مرفوعة بزل المتولي ، وتنتهي الحراسة في هذه الاحوال اذا عين متول على الوقف سواء كان بصفة مؤقتة ام كان بصفة نهائية .

٢ - اذا كان الوقف مدنياً .

٣ - اذا كان احد المستحقين مدنياً معسراً وتبين ان الحراسة ضرورية لصيانة حقوق الدائنين ففرض الحراسة على حصته الا اذا تعدل فصلها فتفرض على اموال الوقف كله .

المادة ٨٩٨- اذا لم يتفق اطراف النزاع على شخص الحارس تولت المحكمة تعيينه .

المادة ٨٩٩- المال في يد الحارس امانة ولا يجوز له ان يتجاوز في مهمته الحدود المرسومة له والا كان ضامناً .

المادة ٩٠٠- يجلد الاتفاق او الحكم الصادر بفرض الحراسة حقوق الحارس والتزاماته وما له من سلطة والا طبقت احكام الوديعة والوكالة بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع طبيعة الحراسة والاحكام المنصوص عليها في هذا الفصل .

هنا من العمل

المادة ٩٠١- على الحارس ان يحافظ على الاموال المهددة اليه وان يعنى بادارتها ويجب ان يبذل في كل ذلك عناية الرجل المعتاد .

المادة ٩٠٢- لا يجوز للحارس في غير اعمال الحفظ والادارة ان يتصرف الا برضاء اطراف النزاع او باذن من القضاء ما لم تكن هناك ضرورة ملحة يخشى معها على العلة او المال المقول الفساد او الملاك .

المادة ٩٠٣- يلتزم الحارس بان يوافي ذوي الشأن بالمعلومات الضرورية التي تتعلق بتنفيذ مهمته وبان يقدم الحساب عنها في المواعيد وبالطريقة التي يتفق عليها الطرفان او يأمر بها القضاء .

المادة ٩٠٤- للحارس ان يحتسب المبالغ التي صرفها مصرف المثل في اداء مهمته .

المادة ٩٠٥- اذا اشترط الحارس اجرا استحقه بايفاء العمل وان لم يشترطه وكان ممن يعملون باجر فله اجر مثله .

المادة ٩٠٦- للحارس ان يتخلى عن مهمته متى اراد على ان يبلغ اصحاب الشأن وان يتابع القيام بالاعمال التي بدأ بها حتى تبلغ مرحلة لا تلحق ضررا باطراف النزاع .

المادة ٩٠٧- اذا مات الحارس او عجز عن القيام بالمهام المكلف بها او وقع خلاف بينه وبين احد اصحاب الشأن ولم يتفق الطرفان على اختيار غيره فللمحكمة ان تعين حارسا تختاره بناء على طلب احد الطرفين لتابعة تنفيذ مهمته .

المادة ٩٠٨- تنتهي الحراسة بانتهاء العمل او باتفاق ذوي الشأن او بحكم القضاء وعلى الحارس عندئذ ان يبادر الى رد ما في عهده الى من يتفق عليه ذوو الشأن او تعينه المحكمة .

هكذا من الشاهل

الباب الرابع عقود الغرر

الفصل الاول الرهان والمقامرة

للمادة ٩٠٩- الرهان عقد يلتزم فيه امرؤ بأن يبذل مبلغا من النقود او شيئا آخر جملا يتفق عليه ان يفوز بتحقيق الهدف المعين في العقد .

للمادة ٩١٠- يجوز عقد الرهان في السباق والرمية وفيما هو من الرياضة او الاستعداد لاسباب القوة .

للمادة ٩١١- يشترط لصحة العقد :

- ١ - ان يكون الجعل معلوما والملتزم ببذله معينا بثلثاته .
- ٢ - ان يتم وصف موضوع العقد بصورة نافية للجهالة كأن يحدد في السباق المسافة بين البداية والنهاية وان يبين في الرماية عدد الرشقات والاصابة المقبولة .

للمادة ٩١٢- ١ - اذا كان الرهان بين اثنين او فئتين جاز ان يكون بذل العوض من احدهما او من غيرهما ويعتبر كل فئة بحكم الشخص الواحد في الالتزام بالجعل .

٢ - ويجوز ان يكون الجعل عينا او دينا حالا او مؤجلا او بعضه حالا وبعضه مؤجلا .

للمادة ٩١٣- اذا كان المتسابقون في الرهان اكثر من اثنين واريده ان ينحصر لغير السابق شيء من الجعل وجب ان يكون نصيب التالي اقل من نصيب من تقدمه .

للمادة ٩١٤- اذا كان الجعل من احد المتسابقين او من غيرهما على ان الجعل للفائز جاز .

واما اذا شرط المتعاقدان ان للفائز قبل الاخر جملا فلا يجوز لانه ينقلب العقد قمارا .

للمادة ٩١٥- ١ - كل اتفاق على مقامرة او رهان محظور يكون باطلا .

٢ - ولن خسر في مقامرة او رهان محظور ان يسترد ما دفعه خلال ستة اشهر ابتداء من الوقت الذي ادى فيه ما خسره ولو كان هناك اتفاق بخلاف لما ذكر وله ان يثبت مدعاه بجميع طرق الاثبات .

الفصل الثاني المرتب مدى الحياة

للمادة ٩١٦- ١ - يجوز ان يلتزم شخص لآخر بان يوفى له مرتبا دوريا مدى الحياة يعوض او بغير عوض .

٢ - فاذا تعلق الالتزام بتعليم او علاج او اتفاق قائم بحسب الوفاء به طبقاً لما يجري به العرف الا اذا تضمن الالتزام غير ذلك .

٣ - ويشترط في صحة هذا الالتزام ان يكون مكتوباً .

للمادة ٩١٧- ١ - يجوز ان يكون الالتزام بالمرتب مدى حياة الملتزم او الملتزم له او اي شخص اخر .

٢ - ويعتبر الالتزام المطلق مقررآ مدى حياة الملتزم له الا اذا اتفق على غير ذلك .

المادة ٩١٨ - إذا لم يف المتبرع بالتزامه كان للطرف الآخر ان يطلب تنفيذ العقد وإذا كان العقد بعوض جزئى له أيضاً ان يطلب فسخه مع ضمان ما لحقه من ضرر .

المادة ٩١٩ - إذا مات الواعد قبل وفاة المتبرع له، حل الاجل وجاز لهذا ان يطلب ما يصيبه من التعويض عن الايام التي عاشها الواعد ضمن الحدود المتعارف عليها وان يرجع على التركة بذلك بصفته ديناً ان كان الوعد لقاء عوض وبصفته في حكم الوصية ان كان بدون عوض مالم يوجد اتفاق على غير ذلك .

الفصل الثالث

عقد التأمين

١ - أركان العقد وشروطه :

المادة ٩٢٠ - التأمين عقد يلتزم به المؤمن ان يؤدي الى المؤمن له او الى المستفيد الذي اشترط التأمين لصلحه مبلغاً من المال او ايراداً مرتباً او اي عوض مالي اخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده او تحقق لخطر اللين في العقد وذلك مقابل مبلغ محدد او اقساط دورية يؤديها المؤمن له المؤمن .

المادة ٩٢١ - لا يجوز ان يكون عملاً للتأمين كل ما يتعارض مع دين الدولة الرسمي او النظام العام .

المادة ٩٢٢ - مع مراعاة احكام المادة السابقة يجوز ان يتم التأمين ضد الاخطار الناجمة عن الحوادث الشخصية وطوارئ العمل والسرقة وخيانة الامانة وضمان السيارات والمسئولية المدنية وكل الحوادث التي جرى العرف والقوانين الخاصة على التأمين ضدها .

المادة ٩٢٣ - الاحكام الخاصة بعقد التأمين المختلفة والتي لم ترد في هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة .

المادة ٩٢٤ - يقع باطلا كل ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط التالية :

١ - الشرط الذي يقضي بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين الا اذا انطوت للمخالفة على جناية او جنحة قصدية .

٢ - الشرط الذي يقضي بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في اعلان الحادث المؤمن منه الى الجهات المطلوب اخبارها او في تقديم المستندات اذا تبين ان التأخير كان لعلل مقبول .

٣ - كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر اذا كان متعلقاً بحالة من الاحوال التي تؤدي الى بطلان العقد او سقوط حق المؤمن له .

٤ - شرط التحكيم اذا لم يرد في اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة المطبوعة في وثيقة التأمين .

٥ - كل شرط تعسفي يتبين انه لم يكن لمخالفته اثر في وقوع الحادث المؤمن منه .

المادة ٩٢٥ - ١ - يجوز الاتفاق على اعفاء المؤمن من الضمان اذا اقر المستفيد بمسؤوليته او دفع ضماناً للمتضرر دون رضا المؤمن .

٢ - ولا يجوز التمسك بهذا الاتفاق اذا كان اقرار المستفيد قاصراً على واقعة مادية او اذا ثبت ان دفع الضمان كان في صالح المؤمن .

المادة ٩٢٦ - يجوز للمؤمن ان يخل محل المؤمن له بما دفعه من ضمان عن ضرر في الدعاوي التي تكون للمؤمن له قبل من تسبب في الضرر التي نجمت عنه مسؤولية المؤمن ما لم يكن من احداث الضرر غير المتعمد من اصول وفروع المؤمن له او من ازواجه واصهاره او ممن يكونون له في معيشة واحدة او شخصاً يكون المؤمن له مسؤولاً عن افعاله .

٢ - آثار العقد :

أ - التزامات المؤمن له :

المادة ٩٢٧ - يلتزم المؤمن له :

١ - بان يدفع المبالغ المتفق عليها في الاجل المحدد في العقد .

٢ - وان يقرر وقت ابرام العقد كل المعلومات التي يتم المؤمن معرفتها لتقدير المخاطر التي يأخذها على عاتقه .

٣ - وان يتخير المؤمن بما يطرأ أثناء مدة العقد من امور تؤدي الى زيادة هذه المخاطر .

المادة ٩٢٨ - ١ - اذا كنم المؤمن له بسوء نية امراً او قدم بياناً غير صحيح بصورة تقلل من اهمية الخطر المؤمن منه او تؤدي الى تغيير في موضوعه او اذا اخل عن غش بالوفاء بما تعهد به كان للمؤمن ان يطلب فسخ العقد مع الحكم له بالاقتساط المستحقة قبل هذا الطلب .

٢ - واذا اتفق الغش او سوء النية فانه يجب على المؤمن عند طلبه التسخين يرد للمؤمن له الاقساط التي دفعها او يرد منها التدر الذي لم يتحمل في مقابله خطراً ما .

ب - التزامات المؤمن :

المادة ٩٢٩ - على المؤمن اداء الضمان او المبلغ المستحق الى المؤمن له او المستفيد على الوجه المتفق عليه عند تحقق الخطر او حاول الاجل المحدد في العقد .

المادة ٩٣٠ - لا ينتج التزام المؤمن اثره في التأمين من المسؤولية المدنية الا اذا قام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه هذه المسؤولية .

المادة ٩٣١ - لا يجوز للمؤمن ان يدفع لتبر المتضرر مبلغ التأمين المتفق عليه كله او بعضه ما دام المتضرر لم يعرض عن الضرر الذي أصابه .

المادة ٩٣٢ - ١ - لا تسمع الدعاوي الناشئة عن عقد التأمين بعد انقضاء ثلاث سنوات على حدوث الواقعة التي تولدت عنها او على علم ذي المصلحة بوقوعها .

٢ - ولا يبدأ سريان هذا الميعاد في حالة اخفاء المؤمن له البيانات المتعلقة بالخطر المؤمن منه او تقديمه بيانات غير صحيحة الا من تاريخ علم المؤمن بذلك .

أحكام خاصة ببعض أنواع التأمين

١ - التأمين من الحريق :

المادة ٩٣٣ - يكون المؤمن مسؤولاً في التأمين ضد الحريق :

١ - عن الاضرار الناشئة عن الحريق ولو كانت ناجمة عن الزلازل والصواعق والزوابع والرياح والاعاصير والانفجارات المتتالية والاضطرابات التي يحدثها سقوط الطائرات والسفن الجوية الاخرى او عن كل ما يعتبر عرفاً داخل في شمول هذا النوع من التأمين

هذا من أصل

- ٢ - عن الاضرار التي تكون نتيجة حتمية للحريق .
 ٣ - عن الاضرار التي تلحق بالاشياء المؤمن عليها بسبب الوسائل المتخذة للاقتاد او لمنع امتداد الحريق .
 ٤ - عن ضياع الاشياء المؤمن عليها او اختفائها اثناء الحريق ما لم يثبت ان ذلك كان نتيجة سرقة .
 المادة ٩٣٤ - ١ - يكون المؤمن مسؤولاً عن اضرار الحريق الذي يحدث بسبب خطأ المؤمن له أو المستفيد .
 ٢ - ولا يكون المؤمن مسؤولاً عن الاضرار التي يحدثها المؤمن له أو المستفيد عمداً أو غشاً ولو اتفق على غير ذلك .

المادة ٩٣٥ - يكون المؤمن مسؤولاً عن اضرار الحريق الذي تسبب فيه تابعو المؤمن له ايأ ما كان نوع خطئهم .
 المادة ٩٣٦ - يكون المؤمن مسؤولاً عن الاضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه .

المادة ٩٣٧ - ١ - يجب على من يؤمن على شيء أو مصلحة لدى أكثر من مؤمن ان يخطر كلا منهم بالتأمينات الأخرى وقيمة كل منها واسماء غيره من المؤمنين .

٢ - ويجب ألا تتجاوز قيمة التأمين - اذا تعدد المؤمنون - قيمة الشيء أو المصلحة المؤمن عليها .
 المادة ٩٣٨ - اذا تم التأمين على شيء أو مصلحة لدى أكثر من مؤمن بمبالغ تزيد في مجموعها على قيمة الشيء أو المصلحة المؤمن عليها كان كل مؤمن ملزماً بدفع جزء يعادل النسبة بين المبلغ المؤمن عليه وقيمة التأمينات مجتمعة دون ان يجاوز مجموع ما يدفع للمؤمن له قيمة ما أصابه من الحريق .

المادة ٩٣٩ - التأمين من الحريق يقدر على مقولات المؤمن له جملة وتكون موجودة وقت الحريق في الأماكن التي يشغلها يمتد اثره الى الاشياء المملوكة لأعضاء امرته والاشخاص الملحقين بجمته اذا كانوا معه في معيشة واحدة .

المادة ٩٤٠ - ١ - اذا كان الشيء المؤمن عليه مثقلاً برهن أو تأمين أو غير ذلك من التوثيقات العينية انتقلت هذه الحقوق الى الضمان المستحق للمؤمن له بمقتضى عقد التأمين .

٢ - فاذا سجلت هذه الحقوق أو ابانت الى المؤمن ولو بكتابات مضمون فلا يجوز له ان يدفع ما في ذمته للمؤمن له إلا برضاء اولئك المكتتبين .

٢ - التأمين على الحياة :

المادة ٩٤١ - يلتزم المؤمن في التأمين على الحياة بأن يدفع الى المؤمن له أو الى المستفيد المبالغ المتفق عليها عند وقوع الحادث المؤمن منه أو حلول الأجل المنصوص عليه في العقد دون حاجة لاثبات ما لحق المؤمن له أو المستفيد من ضرر .

المادة ٩٤٢ - يشترط لنفاذ عقد التأمين على حياة الغير موافقته خطياً قبل إبرام العقد - فاذا لم تتوافر فيه الأهلية فلا ينفذ عقده إلا بموافقة من يمثله قانونياً .

المادة ٩٤٣ - ١ - لا يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين اذا انتحر المؤمن له وعليه ان يزداد الى من يوول اليه الحق بمقتضى العقد مبالغاً يساوي قيمة احتياطي التأمين .

٢ - فاذا كان الانتحار عن غير اختيار أو ادراك أو عن أي سبب يؤدي الى فقدان الإرادة فان المؤمن يلتزم بدفع كامل التأمين المتفق عليه . وعلى المستفيد ان يثبت ان المؤمن على حياته كان فاقد الإرادة وقت انتحاره .

المادة ٩٤٤ - ١ - يبرأ المؤمن من التزاماته اذا تم التأمين لصالح شخص آخر وتسبب المؤمن له في وفاته أو وقعت الوفاة بتحريض منه .

٢ - فاذا كان التأمين لصالح شخص غير المؤمن له وتسبب هذا الشخص في وفاة المؤمن له أو وقعت الوفاة بتحريض منه فانه يحرم من مبلغ التأمين . واذا كان ما وقع مجرد شروع في أحداث الوفاة كان للمؤمن له الحق في ان يستبدل بالمستفيد شخصاً آخر .

المادة ٩٤٥ - ١ - للمؤمن له ان يشترط دفع مبلغ التأمين الى اشخاص معينين في العقد أو الى من يعينهم فيما بعد .
 ٢ - واذا كان التأمين لمصلحة زوج المؤمن له أو اولاده أو فرعه أو ورثته فان مبلغ التأمين يستحق لمن تثبت له هذه الصفة عند وفاة المؤمن له واذا كان الورثة هم المستفيدين فان مبلغ التأمين يقسم بينهم طبقاً للانصباب الشرعية في الميراث .

المادة ٩٤٦ - للمؤمن له الذي التزم بدفع اقساط دورية ان ينهي العقد في أي وقت بشرط اعلام المؤمن خطياً برغبته وتبرأ ذمته من الاقساط اللاحقة .

المادة ٩٤٧ - ١ - لا يترتب على البيانات الخاطئة ولا على الغلط في سن من تم التأمين على حياته بطلان التأمين الا اذا كانت السن الحقيقية للمؤمن عليه تزيد على الحد المعين في لوائح التأمين .

٢ - واذا ترتب على البيانات الخاطئة أو الغلط ان يقل القسط عما يجب ادائه فانه يجب تخفيض التأمين بما يساوي النسبة بين القسط المتفق عليه والقسط الواجب ادائه على اساس السن الحقيقية

٣ - واذا كان القسط المتفق عليه اكبر مما يجب دفعه على اساس السن الحقيقية للمؤمن على حياته فانه يجب على المؤمن ان يرد الزيادة التي دفعت له وان يخفض الاقساط التالية الى الحد الذي يتناسب مع السن الحقيقية .

المادة ٩٤٨ - اذا دفع المؤمن - في التأمين على الحياة - مبلغ التأمين فليس له حق الحلول محل المؤمن له أو المستفيد في حقوقه قبل التسبب في الحادث المؤمن منه أو المستوفى عنه .

المادة ٩٤٩ - لا تدخل المبالغ المتفق على دفعها عند وفاة المؤمن له في تركته وليس لدائنيه حق فيها ولكن لهم حق استرداد ما دفعه اذا كان باهظاً بالنسبة لحالة المؤمن له المالية .

هذا من العمل

الباب الخامس عقود التوثيق الشخصية

الفصل الاول الكفالة

١ - اركان الكفالة :

المادة ٩٥٠ - الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة بتنفيذ التزام .

المادة ٩٥١ - يكفي في انعقاد الكفالة وقفاها إيجاب الكفيل ما لم يرددها المكفول له .

المادة ٩٥٢ - يشترط في انعقاد الكفالة ان يكون للكفيل اهلا للتبرع .

المادة ٩٥٣ - يصبح ان تكون الكفالة منجزة او مقيدة بشرط صحيح او معلقة على شرط ملائم او مضافة الى زمن مستقبل او مؤقته .

المادة ٩٥٤ - يشترط لصحة الكفالة ان يكون للمكفول به مضمونا على الاصيل ديناً او عينا او نقدا معلومة وان يكون مقدور التسليم من الكفيل .

المادة ٩٥٥ - تصح الكفالة بفقعة الزوجة والاقارب ولو قبل القضاء بها او التراضي عليها .

المادة ٩٥٦ - لا تصح كفالة الوكيل بالثمن عن المشتري فيما باعه له ولا كفالة الوصي فيما باعه من مال الصغير ولا كفالة المتولي فيما باعه من مال الوقف .

المادة ٩٥٧ - ١ - لا تصح كفالة المريض مرض الموت اذا كان مدينا بدين محيط بماله .

٢ - وتصح كفالاته اذا لم يكن مدينا وتطبق عليها احكام الوصية .

المادة ٩٥٨ - الكفالة بشرط برائة الاصيل حوالة والحوالة بشرط عدم برائة المحيل كفالة .

المادة ٩٥٩ - للكفيل في الكفالة المعلقة او المضافة ان يرجع عن كفالاته قبل ترتب الدين .

المادة ٩٦٠ - تشمل الكفالة ملحقات الدين ومصروفات المطالبة ما لم يتفق على غير ذلك .

الكفالة بالنفس

المادة ٩٦١ - ١ - الكفالة بالنفس تلزم الكفيل باحضار المكفول في الوقت المعين عند طلب المكفول له فان لم يفعل جاز للمحكمة ان تقضي عليه بغرامة تديلية ولها ان تعفيه منها اذا اثبتت عجزه عن احضاره .

٢ - واذا تعهد كفيل النفس باداء مبلغ معين على سبيل الشرط الجزائي في حال عدم احضار للمكفول لزمه اداء ذلك المبلغ للمحكمة ان تعفيه منه كله او بعضه اذا تبين لها ما يبرر ذلك .

المادة ٩٦٢ - اذا تعهد الكفيل باداء الدين عند عدم تسليم المكفول لزمه ادائه اذا لم يتم تسليمه .

المادة ٩٦٣ - ١ - يبرأ الكفيل بالنفس اذا سلم المدين الى المكفول له او احد محل الكفالة .

٢ - كما يبرأ بموت المكفول ولا يبرأ بموت الدائن المكفول له ولو ورثته الحق في مطالبة الكفيل بتسليم المكفول في الوقت المحدد .

الكفالة بالدرك

المادة ٩٦٤ - الكفالة بالدرك هي كفالة باداء ثمن المبيع اذا استحق .

المادة ٩٦٥ - لا يطالب كفيل البائع بالدرك الا اذا قضى باستحقاق المبيع ثم بالزام البائع برد الثمن .

٢ - آثار الكفالة :

أ - بين الكفيل والدائن :

المادة ٩٦٦ - ١ - على الكفيل ان يفي بالتزامه عند حلول الاجل .

٢ - فاذا كان التزامه معلقا على شرط فانه يتعين عند تحقق الشرط تحقق القيد والوصف .

المادة ٩٦٧ - ١ - للدائن مطالبة الاصيل او الكفيل او مطالبتها معا .

٢ - وان كان للكفيل كفيل فللدائن مطالبة من شاء منهما .

٣ - على ان مطالبة لاحدهم لا تسقط حقه في مطالبة الباقي .

المادة ٩٦٨ - يجوز ان تكون الكفالة مقيدة باداء الدين من مال المدين المودع تحت يد الكفيل وذلك بشرط موافقة المدين

المادة ٩٦٩ - اذا وقعت الكفالة مطلقة فان التزام الكفيل يتبع التزام الاصيل معجلا كان او مؤجلا .

المادة ٩٧٠ - اذا كفل احدهم بالدين للمعجل كفالة مؤجلة تأجل الدين على الكفيل والاصيل معا الا اذا اضاف الكفيل الاجل الى نفسه او اشترط الدائن الاجل للكفيل فان الدين لا يتأجل على الاصيل .

المادة ٩٧١ - اذا كان الدين موقفا بتأمين عيني قبل الكفالة ولم يكن الكفيل متضامنا فلا يجوز التنفيذ على اموال الكفيل قبل التنفيذ على الاموال الموثقة للدين .

المادة ٩٧٢ - لا يجوز للدائن ان يرجع على كفيل الكفيل قبل رجوعه على الكفيل ما لم يكن متضامنا معه .

المادة ٩٧٣ - اذا مات الكفيل او المدين قبل حلول الدين المؤجل استحق الدين في تركته من مات .

المادة ٩٧٤ - اذا تعدد الكفلاء لدين واحد جازت مطالبة كل منهم بكل الدين الا اذا كفلوا جميعا بعقد واحد ولم يشترط فيه تضامنهم فلا يطالب احد منهم الا بقدر حصته .

المادة ٩٧٥ - اذا كان الكفلاء متضامنين فيما بينهم ووفى احدهم الدين عند حوله كان له ان يرجع على كل الباقي بحصته في الدين وينصبيه في حصة المصير منهم .

المادة ٩٧٦ - تستلزم الكفالة بنص القانون او بقضاء المحكمة عند اطلاقها تضامن الكفلاء .

المادة ٩٧٧ - اذا استوفى الدائن في مقابل دينه شيئا اخر برئت ذمة الاصيل والكفيل الا اذا استحق ذلك الشيء .

المادة ٩٧٨ - على الدائن اذا ائتمس مدينه ان يتقدم في القليلة بدينه والا سقط حقه في الرجوع على الكفيل بقدر ما ترتب على تراخيه من ضرر .

المادة ٩٧٩ - ١ - ليس للكفيل ان يرجع على الاصيل بشيء مما يؤديه عنه الا اذا كانت الكفالة بطلبه او موافقته وقام الكفيل بادائها .

هذا من الشاهل

٢ - وليس له ان يرجع بما عجل اداءه من الدين المؤجل الا بعد حلول الاجل .

المادة ٩٨٠ - ١ - على الدائن ان يسلم الكفيل عند وفاته الدين جميع المستندات اللازمة لاستعمال حقه في الرجوع على المدين .

٢ - فاذا كان الدين موقفاً بتوثيق عيني اخر فانه يجب على الدائن التخلي عنه للكفيل ان كان مقبولا ، او نقل حقوقه له ان كان عقاراً على ان يتحمل الكفيل نفقات هذا النقل ويرجع بها على المدين .

المادة ٩٨١ - اذا استحق الدين ، ولم يطلب الدائن للمدين به فيجوز للكفيل ان ينذر الدائن باتخاذ الاجراءات ضد المدين ، واذا لم يتم بذلك خلال ستة اشهر من تاريخ الانذار ولم يقدم للمدين للكفيل ضمانات كافية خرج الكفيل من الكفالة .

ب- بين الكفيل والمدين :

المادة ٩٨٢ - اذا ادى الكفيل عوضاً عن الدين شيئاً اخر فانه يرجع على المدين بما كفله لا بما اداه . أما اذا صالح الدائن على مقدار من الدين فانه يرجع بما اداه صلحاً لا بجميع الدين .

المادة ٩٨٣ - ١ - اذا ادى الاصيل الدين قبل اداء الكفيل او علم بأي سبب يمنع الدائن من المطالبة وجب عليه اخبار الكفيل فان لم يفعل وادى الكفيل الدين كان له الخيار في الرجوع على الاصيل او الدائن .

٢ - واذا اقيمت الدعوى على الكفيل وجب عليه ادخال الاصيل فيها فان لم يفعل جاز للاصيل ان يتمسك قبله بكل ما كان يستطيع ان يدفع به دعوى الدائن .

المادة ٩٨٤ - للكفيل بالمال او النفس ان يطلب من المحكمة منع المكفول من السفر خارج البلاد اذا كانت الكفالة بامره وقامت دلائل تخشى معها إلحاق الضرر بالكفيل .

المادة ٩٨٥ - للكفيل ان يرجع على المدين بما يؤديه من نفقات لتنفيذ مقتضى الكفالة .

المادة ٩٨٦ - اذا كان للمدينون متضامنين فلمن كفلهم بطبيعتهم جميعاً ان يرجع على اي منهم بكل ما وفاه من الدين .

٣ - انتهاء الكفالة :

المادة ٩٨٧ - تنتهي الكفالة باداء الدين او تسليم المكفول به وبإبرام السمانين للمدينين او كفيله من الدين .

المادة ٩٨٨ - الكفيل يضمن المبيع يراً من الكفالة اذا انسخ البيع او استحق للمبيع أو رد بعيب .

المادة ٩٨٩ - اذا صالح الكفيل او للمدين الدائن على قدر من الدين برئت ذمتها من الباقي فاذا اشترطت براءة الكفيل وحده فاللدائن بالخيار ان شاء اخذوا القدر المصالح عليه من الكفيل والباقي من الاصيل وان شاء ترك الكفيل وطلب الاصيل بكل الدين .

المادة ٩٩٠ - اذا مات الدائن وانحصر ارثه في المدين برىء الكفيل من الكفالة فان كان له وارث اخر برىء الكفيل من حصة المدين فقط .

المادة ٩٩١ - لا يطلب الكفيل في الكفالة المؤقتة الا عن الالتزامات المترتبة في مدة الكفالة .

المادة ٩٩٢ - ١ - اذا اُحال الكفيل او الاصيل الدائن بالمدين المكفول به أو يجرء منه على اخر حوالة مقبولة من المحال له والمحال عليه برىء الاصيل والكفيل في حدود هذه الحوالة .

٢ - واذا اشترط في الحوالة براءة الكفيل فقط برىء وحده دون الاصيل .

الفصل الثاني الحوالة

١ - انشاء الحوالة :

المادة ٩٩٣ - الحوالة نقل الدين والمطالبة من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه .

المادة ٩٩٤ - الحوالة عقد لازم الا اذا شرط احد اطرافه لنفسه خيار الرجوع

المادة ٩٩٥ - ١ - تكون الحوالة مقيدة او مطلقة .

٢ - فالحوالة المقيدة هي التي تقيد بادائها من الدين الذي للمحيل في ذمة المحال عليه او من العين التي في يده امانة او مضمونة .

٣ - والحوالة المطلقة هي التي لم تقيد بشيء من ذلك ولو كان موجوداً .

المادة ٩٩٦ - ١ - يشترط لصحة الحوالة رضا المحيل والمحال عليه والمحال له .

٢ - وتنتهى الحوالة التي تتم بين المحيل والمحال عليه موقوفة على قبول المحال له :

المادة ٩٩٧ - يشترط لصحة الحوالة ان يكون المحيل ملتبساً للمحال له ولا يشترط ان يكون المحال عليه مديناً للمحيل فاذا رضي بالحوالة لزمه الدين للمحال له :

المادة ٩٩٨ - تصح احوالة المستحق في الوقف غريمه حوالة مقيدة باستحقاقه على متولي الوقف : اذا كانت غلة الوقف متحصلة في يده وقبل الحوالة ، ولا تصح الحوالة بالاستحقاق اذا لم تكن الغلة متحصلة في يد المتولي .

المادة ٩٩٩ - قبول الاب او الوصي الحوالة على الغير جائز ان كان فيه خير للصغير بان يكون المحال عليه أملاً من المحيل وغير جائز ان كان مقارباً او مساوياً له في اليسار .

المادة ١٠٠٠ - يشترط لانقضاء الحوالة فضلاً عن الشروط العامة .

١ - ان تكون منجزة غير معقدة الا على شرط ملائم او متعارف ولا مضافاً فيها العقد الى المستقبل .

٢ - الا يكون الاذناء فيها مؤجلاً الى اجل مجهول .

٣ - الا تكون موقفة بموعد .

٤ - ان يكون المال المحال به شيئاً معلوماً يصح الاعتياض عنه .

- ٥ - ان يكون للمال المحال به على المحال عليه في الحوالة المقيدة ديناً او عيناً لا يصح الاعتراض به وان يكون كلا المدينين متساويين جنساً وقدرًا وصفة .
- ٦ - ان تكون ارفاقاً محضاً فلا يكون فيها جعل لاحد اطرافها بصورة مشروطة او ملحوظة ولا تتأثر الحوالة بالجعل الملحق بعد عقدها ولا يستحق .

المادة ١٠٠١- ١ - تبطل الحوالة اذا انتفى احد شرائط انعقادها ويعود الدين على المحيل .

٢ - فاذا كان المحال عليه قد دفع الى المحال له قبل تبيين البطلان فانه يكون مخيراً بين الرجوع على المحيل او على المحال له .

٢ - آثار الحوالة :

أ - فيما بين المحال له والمحال عليه :

المادة ١٠٠٢- يثبت للمحال له حق مطالبة المحال عليه ويبرأ المحيل من الدين ومن المطالبة معاً اذا انعقدت الحوالة صحيحة

المادة ١٠٠٣- ينتقل الدين على المحال عليه بصفته التي على المحيل فان كان حالاً تكون الحوالة به حالة وان كان مؤجلاً تكون مؤجلة :

المادة ١٠٠٤- ١ - تبقى للدين للمحال به ضماناته بالرغم من تغيير شخص المدينين .

٢ - ومع ذلك لا يبقى الكفيل عينياً كان او شخصياً ، ملتزماً قبل الدائن الا اذا رضي بالحوالة .

المادة ١٠٠٥- للمحال عليه ان يتمسك قبل المحال له بكافة الدفع المتعلقة بالدين والتي كانت له في مواجهة المحيل وله ان يتمسك بكافة الدفع التي للمحيل قبل المحال له :

ب - فيما بين المحيل والمحال عليه :

المادة ١٠٠٦- للمحيل حق مطالبة المحال عليه بما له في ذمته من دين او عين اذا لم تقيد الحوالة بأيهما وليس للمحال عليه حق حبسهما حتى يؤدي الى المحال له .

المادة ١٠٠٧- يسقط حق المحيل في مطالبة المحال عليه بما له عنده من دين او عين اذا كانت الحوالة مقيدة بأيهما واستوفت شرائطها ولا يبرأ المحال عليه تجاه المحال له اذا ادعى أيهما للمحيل .

المادة ١٠٠٨- لا يجوز للمحال عليه في الحوالة الصحيحة بنوعها ان يتمتع عن الوفاء الى المحال له ولو استرعى المحيل من المحال عليه دينه او استرد الدين التي كانت عنده .

المادة ١٠٠٩- اذا تمت الحوالة للطلقة برضا المحيل فان كان له دين عند المحال عليه جرت المقاضاة بدينه بعد الاداء .

وان لم يكن له دين عنده يرجع المحال عليه بعد الاداء .

ج - فيما بين المحال له والمحيل :

المادة ١٠١٠- على المحيل ان يسلم الى المحال له سند الحق المحال به وكل ما يلزمه من بيانات او وسائل لتمكينه من حقه

المادة ١٠١١- اذا ضمن المحيل للمحال له يسار المحال عليه فلا يتصرف هذا الضمان الا الى يساره وقت الحوالة ما لم يتفق على غير ذلك :

المادة ١٠١٢- ١ - اذا مات المحيل قبل استيفاء دين الحوالة المقيدة اختص المحال له بالمال الذي بذمة المحال عليه او بيده في اثناء حياة المحيل .

٢ - ويبقى اجل الدين في الحوالة بنوعها اذا مات المحيل ويحل بموت المحال عليه .

المادة ١٠١٣- ١ - تبطل الحوالة المقيدة اذا سقط الدين او استحققت العين بأمر سابق عليها ويرجع المحال له بمقتضى على المحيل .

٢ - ولا تبطل الحوالة المقيدة اذا سقط الدين او استحققت العين بأمر عارض بعدها والمحال عليه الرجوع بعد الاداء على المحيل بما اداه .

المادة ١٠١٤- للمحال له ان يرجع على المحيل في الاحوال التالية -

- ١ - اذا فسخت الحوالة باتفاق اطرافها .
- ٢ - اذا جحد المحال عليه الحوالة ولم تكن ثمة بينة بها وحلف على نفيها :
- ٣ - اذا مات المحال عليه مفلساً قبل اداء الدين .
- ٤ - اذا حكمت المحكمة بافلاسه قبل الاداء .
- ٥ - اذا بطلت الحوالة المقيدة بسقوط الدين او هلاك العين او استحقاتها وكانت غير مضمونة .

د - فيما بين المحال له والغير :

المادة ١٠١٥- ١ - اذا تعددت الحوالة بحق واحد فضلت الحوالة التي تصبح قبل غيرها نافذة في حق الغير .

٢ - ولا تكون الحوالة نافذة في حق الغير الا باعلانها رسمياً للمحال عليه او قبولها بوثيقة ثابتة التاريخ .

المادة ١٠١٦- ١ - اذا وقع تحت يد المحال عليه حجز قبل ان تصبح الحوالة نافذة في حق الغير كانت الحوالة بالنسبة الى الحاجز بمثابة حجز آخر .

٢ - وفي هذه الحالة اذا وقع حجز بعد ان اصبحت الحوالة نافذة في حق الغير فـان الدين يقسم بين الحاجز المتقدم والمحال له والحاجز المتأخر قسمة غرماء ، على ان يؤخذ من حصة الحاجز المتأخر ما يستكمل به المحال له قيمة الحوالة :

٣ - انتهاء الحوالة :

المادة ١٠١٧- تنتهي الحوالة ايضاً باداء عليها الى المحال له اداء حقيقياً او حكماً .

فصل من الأصول

الكتاب الثالث

الباب الاول

حق الملكية

- الفصل الاول - حق الملكية بوجه عام
الفصل الثاني - أسباب كسب الملكية

الباب الثاني

الحقوق المنفردة عن حق الملكية

- الفصل الاول - حق التصرف
الفصل الثاني - حق الانتفاع
الفصل الثالث - الحقوق المترتبة على العقارات الموقوفة
الفصل الرابع - الحقوق المجردة

هذا من الأصول

الكتاب الثالث

الباب الاول

حق الملكية

الفصل الاول

حق الملكية بوجه عام

الفرع الاول

مدى الحق ووسائل حمايته

- المادة ١٠١٨ - ١ - حق الملكية هو سلطة المالك في ان يتصرف في ملكه تصرفا مطلقا عينيا ومنفعة واستغلالا .
٢ - وللك الشيء وحده ان يتنفع بالعين المملوكة ويغلانها وتجارها وتاجها ويتصرف في عينها بجميع التصرفات الجائزة شرعا .

- المادة ١٠١٩ - ١ - ملك الشيء يملك كل ما يعد من عناصره الجوهرية بحيث لا يمكن فصله عنه دون ان يهلك او يتلف او يتغير .
٢ - وكل من ملك ارضا ملك ما فوقها وما تحتها الى الحد المفيد في التمتع بها علوا وعمقا الا اذا نص القانون او قضى الاتفاق بغير ذلك .

- المادة ١٠٢٠ - ١ - لا يتزع ملك احد بلا سبب شرعي .
٢ - ولا يستملك ملك احد الا للمنفعة العامة وفي مقابل تمويض عادل حسبما يعين في القانون

الفرع الثاني

قيود الملكية

- المادة ١٠٢١ - للمالك ان يتصرف في ملكه كيف شاء ما لم يكن تصرفه مضرا بالغير ضررا فاحشا او مخالفا للقوانين المتعلقة بالمصلحة العامة او المصلحة الخاصة .

- المادة ١٠٢٢ - المقار الاميزي لا يصبح للمصرف فيه وقف ولا الوصية به ما لم تكن الحكومة قد ملكته اياه تمليكاً صحيحاً بعد تولد التسوغات الشرعية .

- المادة ١٠٢٣ - اذا تعلق حق الغير بالملك فليس للمالك ان يتصرف فيه تصرفاً ضاراً الا باذن صاحب الحق .

- المادة ١٠٢٤ - الضرر الفاحش هو ما يكون سبباً لوهن البناء او هدمه او يمنع الخواص الاصلية اي المنافع المقصودة من البناء .

- المادة ١٠٢٥ - يجب التنبؤ عن الجار بعد ضرراً فاحشاً فلا يسوغ لاحد ان يحدث بناء يسد به نوافذ بيت جاره سدا يمنع الضوء منه والا جاز للجار ان يطلب رفع البناء دفعا للضرر .

المادة ١٠٢٦- إذا كان لأحد ملك يتصرف فيه تصرفاً مشروعاً فاحدث غيره بجواره بناءً تضرر من الوضع القديم فليس للمحدث أن يلحق الضرر من ذلك وعليه أن يدفع الضرر عن نفسه .

المادة ١٠٢٧- ١ - على المالك ألا يغلو في استعمال حقه إلى حد يضر بملك الجار .

٢ - وليس للجار أن يرجع على جاره في مضار الجوار المألوفة التي لا يمكن تجنبها وإنما له أن يطلب إزالة هذه المضار إذا تجاوزت الحد المألوف على أن يراعى في ذلك العرف وطبيعة المقارنات وموقع كل منهما بالنسبة إلى الآخر والغرض الذي خصصت له ولا يحول الترخيص الصادر من الجهات المختصة دون استعمال هذا الحق .

المادة ١٠٢٨- ليس للمالك أن يشترط في تصرفه عقلاً كان أو وصية شروطاً تقيد حقوق المتصرف إليه إلا إذا كانت هذه الشروط مشروعة وقصد بها حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو المتصرف إليه أو الغير لمدة محددة .

المادة ١٠٢٩- يقع باطلاً كل شرط يمنع المتصرف إليه من التصرف ما لم تتوفر فيه أحكام المادة السابقة .

الفرع الثالث الملكية الشائعة

المادة ١٠٣٠- مع مراعاة أحكام المخصص الإرثية لكل وارث ، إذا تملك اثنان أو أكثر شيئاً بسبب من أسباب التملك دون أن تفرز حصصاً كل منهم فيه فهم شركاء على الشيوع وتحسب حصص كل منهم متساوية إذا لم يعم الدليل على غير ذلك .

المادة ١٠٣١- ١ - لكل واحد من الشركاء في الملك أن يتصرف في حصته كيف شاء دون إذن من باقي شركائه بشرط ألا يلحق ضرراً بحقوق سائر الشركاء .

٢ - وإذا كان التصرف منصفاً على : جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف انتقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذي آل إلى المتصرف بطريق القسمة وإذا كان التصرف إليه مجهولاً أن المتصرف لا يملك العين المتصرف فيها مفرزة حين العقد ، فله الحق في إبطال التصرف أيضاً .

المادة ١٠٣٢- للشريك على الشيوع بيع حصته بلا إذن الشريك الآخر إلا في صورة الخلط والاختلاط فإنه لا يجوز البيع بغير إذن شريكه وليس له أن يتصرف في حصته تصرفاً مضراً بدون إذن شريكه .

المادة ١٠٣٣- ١ - تكون إدارة المال الشائع من حق الشركاء مجتمعين ما لم يتفق على غير ذلك .
٢ - فإذا تولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقين عد وكلاء عنهم .

المادة ١٠٣٤- ١ - يكون رأي أغلبية الشركاء في إدارة المال ملزماً للجميع وتعتبر الأغلبية بقيمة الانصبة .
٢ - فإن لم يتفق الشركاء جاز لهم أن يختاروا مديراً وأن يضعوا لإدارة المال والانتفاع به نظاماً يسري على الشركاء جميعاً وعلى خلفائهم منوالة أكان الخلفاء عاملاً أم خاطئاً أو أن يطلب انحلالهم من المحكمة أن يتخذوا ما يلزم لحفظ المال وأن تعين مديراً للمال الشائع .

المادة ١٠٣٥- ١ - للشركاء الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرباع المال الشائع أن يقرروا في سبيل تحسين الانتفاع بهذا المال من التغييرات الأساسية والتعديل في الغرض الذي أعد له . ما يخرج عن حدود الإدارة المعتادة على أن يبلغوا قراراتهم إلى باقي الشركاء بإعلان رسمي ولم يخالف من هؤلاء حق الرجوع إلى المحكمة خلال شهرين من تاريخ التبليغ .

٢ - وللمحكمة عند الرجوع إليها إذا وافقت على قرار تلك الأغلبية أن تقرر مع هذا ما تراه مناسباً من التدابير ولها بوجه خاص أن تقرر إعطاء المخالف من الشركاء كفالة تضمن الوفاء بما قد يستحق من التعويضات .

المادة ١٠٣٦- لكل شريك في الشيوع الحق في أن يتخذ من الرسائل ما يحفظ المال المشترك ولو كان ذلك بغير موافقة باقي الشركاء :

المادة ١٠٣٧- نفقات إدارة المال الشائع وحفظه والضرائب المفروضة عليه وسائر التكاليف الناتجة عن الشيوع أو المقررة على المال يتحملها جميع الشركاء كل بقدر حصته .

الفرع الرابع انقضاء الشيوع بالقسمة

المادة ١٠٣٨- القسمة إفراز وتعيين الحصص الشائعة وقد تتم بالتراضي أو بحكم القاضي .

المادة ١٠٣٩- يجب أن يكون المقسوم عيناً قابلة للقسمة مملوكة للشركاء عند إجرائها .

المادة ١٠٤٠- مع مراعاة أحكام القوانين الأخرى ، يجوز لمن يريد الخروج من الشيوع ولم يتفق مع باقي شركائه على ذلك أن يطلب القسمة القضائية .

المادة ١٠٤١- ١ - إذا كان أحد الشركاء غائباً أو فاقداً الأهلية أو ناقصاً فلا تصح القسمة الرضائية حيثئذ
٢ - في القسمة القضائية يجهل الغائب أو فاقداً الأهلية أو ناقصاً الولي أو الوصي .

المادة ١٠٤٢- ١ - يشترط لصحة القسمة قضاء أن تتم بطلب من أحد أصحاب الحصص المشتركة .
٢ - وتتم قسمة القضاء ولو امتنع أحد الشركاء أو تغيّب .

المادة ١٠٤٣- يجب أن يكون المال المشترك قابلاً للقسمة بحيث لا تفوت المنفعة المقصودة منه بالقسمة :

المادة ١٠٤٤- إذا تعلدت القسمة عيناً أو كان من شأنها أحداث ضرر أو نقص كبير في قيمة العين المراد قسمتها جاز لأي من الشريكين بيع حصته للآخر أو أن يطلب من المحكمة بيعها بالطريق المبينة في القانون .

المادة ١٠٤٥- ١ - لدائي كل شريك الاعتراض على القسمة - رضائية كانت أو قضائية وذلك بالذمار يبلغ إلى جميع الشركاء إذا كانت رضائية أو بالتدخل أمام المحكمة إذا كانت قضائية .

٢ - ولا تنفذ القسمة في حق الدائنين إذا لم يخطبهم الشركاء في جميع الإجراءات .

٣ - فإذا تمت القسمة فليس للدائنين الذي لم يتدخل أن يطعن عليها إلا في حالة الغش .

هذا من الأصول

المادة ١٠٤٦- إذا ظهر دين على الميت بعد تقسيم التركة فسخ القسمة الا اذا ادى الورثة الدين أو أبرأهم الدائون منه أو ترك الميت مالا آخر غير المقسوم وسدد منه الدين :

المادة ١٠٤٧- يعتبر المتقاسم مالكا على وجه الاستقلال لتعيينه الذي آل اليه بعد القسمة .

المادة ١٠٤٨- لا يسوغ الرجوع عن القسمة بعد تمامها الا أنه يجوز لجميع الشركاء فسخ القسمة وإبطالها برضاهاهم وإعادة المقسوم مشتركا بينهم كما كان .

المادة ١٠٤٩- يجري في القسمة خيار النبن وخيار الاستحقاق وخيار اجازة قسمة القضيوي كما يجري في تقسيم الاجناس المختلفة ايضا وفي القيميات المتحلة الجنس ، خيار الشرط ، وخيار الروبة وخيار العيب. اما للثليات فيجري فيها خيار العيب دون خيار الروبة والشرط .

المادة ١٠٥٠- ١ - يجوز لمن لحقه غبن فاحش في قسمة الرضا ان يطلب من المحكمة فسخ القسمة واعادتها عادلة :

٢ - وتكون العبرة في تقدير الغبن بقيمة المقسوم وقت القسمة .

المادة ١٠٥١- لا تمتنع دعوى الفسخ وإعادة القسمة اذا لم ترفع خلال سنة من تاريخ القسمة .

المادة ١٠٥٢- تبطل القسمة اذا استحق للمقسوم كله أو جزء شائع منه ويتمين حينئذ إعادة القسمة فيما بقي منه :

المادة ١٠٥٣- قسمة القضيوي موقوفة على اجازة الشركاء في المال المقسوم قولاً أو فعلاً :

١ - قسمة المهايأة :

المادة ١٠٥٤- للمهايأة قسمة المنافع وقد تكون زمانية أو مكانية ففي الاولى يتناوب الشركاء الانتفاع بجميع المال المشترك مدة تتناسب مع حصة كل منهم وفي الثانية ينتفع كل منهم بجزء معين من العين المشتركة

المادة ١٠٥٥- ١ - يجب تعيين المدة في المهايأة زمنا ولا يلزم في المهايأة مكانا .

٢ - يتفق الشركاء على مدة المهايأة ، واذا لم يتفقوا فللمحكمة ان تعين المدة التي تراها مناسبة حسب طبيعة النزاع والمال المشترك . ويجرى القرعة لتعيين البدء في المهايأة زمنا وتعيين المحل في المهايأة مكانا .

المادة ١٠٥٦- تخضع احكام قسمة المهايأة من حيث جواز الاحتجاج بها على الغير ومن حيث أهلية المتقاسمين وحقوقهم والتزاماتهم وطرق الاثبات لاحكام عقد الإيجار اذا لم تتعارض مع طبيعة هذه القسمة

المادة ١٠٥٧- ١ - للشركاء ان يتفقوا اثناء اجراءات القسمة النهائية على ان يقسم المال الشائع مهايأة بينهم حتى تتم القسمة النهائية .

٢ - فاذا تعدل اتفاق الشركاء على قسمة المهايأة جاز للمحكمة بناء على طلب أحد الشركاء ان تأمر بها ولها الاستعانة بأهل الخبرة اذا اقتضى الامر ذلك .

المادة ١٠٥٨- ١ - اذا طلب القسمة أحد اصحاب المال المشترك القابل للقسمة والآخر المهايأة تقبل دعوى القسمة

٢ - واذا طلب احدهما المهايأة دون ان يطلب ايهما القسمة وامتنع الآخر يجبر على المهايأة .

٣ - واذا طلب أحد الشريكين للمهايأة في العين المشتركة التي لا تقبل القسمة وامتنع الآخر يجبر على المهايأة .

المادة ١٠٥٩- لا تبطل المهايأة بموت أحد اصحاب الحصص أو بموتهم جميعا وبخل ورقة من مات محله .

٢ - الشيوخ الاجباري

المادة ١٠٦٠- مع مراعاة ما جاء في المادتين ١٠٤٣ و ١٠٤٤ من هذا القانون ليس للشركاء في مال شائع ان يطلبوا قسمته اذا تبين من الغرض الذي خصص له هذا المال انه يجب ان يبقى دائما على الشيوخ

الفرع الخامس

ملكية الاسرة

المادة ١٠٦١- لاعضاء الاسرة الواحدة الذين تجمعهم وحدة العمل أو المصلحة أن يتفقوا كتابة على انشاء ملكية الاسرة وتتكون هذه الملكية اما من تركة ورثوها واتفقوا على جعلها كلها أو بعضها ملكا للاسرة واما من اي مال آخر مملوك لهم اتفقوا على ادخاله في هذه الملكية .

المادة ١٠٦٢- ١ - يجوز الاتفاق على انشاء ملكية الاسرة لمدة لا تزيد على خمس عشرة سنة على انه يجوز لكل شريك ان يطلب من المحكمة الاذن له في اخراج نصيبه من هذه الملكية . قبل انقضاء الاجل المتفق عليه اذا وجد ميرر قوي للملك .

٢ - واذا لم يكن للملكية المذكورة اجل محدد كان لكل شريك ان يخرج نصيبه منها بعد ستة اشهر من يوم اعلان الشركاء برغبته في اخراج نصيبه .

المادة ١٠٦٣- ١ - ليس للشركاء ان يطلبوا القسمة ما دامت ملكية الاسرة قائمة ولا يجوز لاي شريك ان يتصرف في نصيبه لاجنبي عن الاسرة الا بموافقة الشركاء جميعا .

٢ - واذا تملك اجنبي عن الاسرة حصة أحد الشركاء برضائه أو جبرا عليه فلا يكون شريكا في ملكية الاسرة الا برضائه ورضاء باقي الشركاء .

المادة ١٠٦٤- ١ - لاصحاب اغلوية الحصص في ملكية الاسرة ان يعيشوا من بينهم واحدا أو اكثر لادارة المال المشترك والمدير ان يدخل على ملكية الاسرة من التغيير في الفرض الذي اعد له المال المشترك ما يحسن به طرق الانتفاع بها المال ما لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك .

٢ - ويجوز عزل المدير بالطريقة التي عين بها كما يجوز للمحكمة عزله بناء على طلب اي شريك اذا وجد سبب قوي يبرر هذا العزل .

المادة ١٠٦٥- فيما عدا القواعد السابقة تطبق قواعد الملكية الشائعة وقواعد الوكالة واحكام التركة على ملكية الاسرة

هكذا من الشيوخ

الفرع السادس ملكية الطبقات والشقق

المادة ١٠٦٦- إذا تعدد ملاك طبقات البناية أو شققها المختلفة فإنهم يعدون شركاء في ملكية الأرض وملكيتها أجزاء البناء المعدة للاستعمال المشترك بين الجميع أو أي جزء آخر تسجل بهذا الوصف أو تقتضي طبيعة البناء أن يكون مشتركا فيه وتشمل برجه خاص ما يلي :-

- ١ - الأساسات والجدران الرئيسية .
 - ٢ - الجدران الفاصلة المشتركة والجدران المعدة للمداخل ولحمل السقف .
 - ٣ - مجاري التهوية للمنازل .
 - ٤ - ركائز السقوف وانقناطر والمداخل والاقنية والاسطح والسلام واقفاصها والممرات والدعايز وقواعد الأرضيات والمصاعد وغرف البوابين .
 - ٥ - أجهزة التدفئة والتبريد وسائر أنواع الأنابيب والقساطر والمزاريب والمجاري والتركيبات والتعميدات المشتركة كتجهيزات الانارة والمياه وملحقاتها وكل ما يكون تابعا للبناء إلا ما كان منها داخل الطبقة أو الشقة .
- كل ذلك ما لم يوجد في سندات الملك أو القانون الخاص ما يخالفه .

المادة ١٠٦٧- الأجزاء المشتركة من المبنى والمنصوص عليها في المادة السابقة لا تقبل القسمة ويكون نصيب كل مالك فيها بنسبة نصيبه في الدار وليس لأي مالك أن يتصرف في نصيبه مستقلا عن الجزء الذي يملكه .

المادة ١٠٦٨- الحوافط المشتركة بين شقتين تكون ملكيتها مشتركة بين أصحاب هاتين الشقتين إذا لم تكن في عداد القسم المشترك .

المادة ١٠٦٩- لكل مالك أن ينتفع بالأجزاء المشتركة فيما أعدت له على ألا يحول ذلك دون استعمال باقي الشركاء لحقوقهم .

المادة ١٠٧٠- ١ - على كل مالك أن يشترك في تكاليف حفظ الأجزاء المشتركة وصيانتها وإدارتها ويكون نصيبه في التكاليف بنسبة قيمة ما يملك في العقار طبقا لما هو مبين في نظام إدارة البناء وكل مالك يتسبب في زيادة نفقات البناء يكون مسئول عنها .

٢ - ولا يحق للمالك أن يتدخل في نصيبه في الأجزاء المشتركة للتخلص من الاشتراك في التكاليف

المادة ١٠٧١- لا يجوز لأي مالك إحداث تعديل في الأجزاء المشتركة بغير موافقة جميع الملاك حتى عند تجديد البناء إلا إذا كان التعديل الذي يقوم به من شأنه أن يعود بالنفع على تلك الأجزاء ودون أن يغير من تخصيصها أو يلحق الضرر بالملاك الآخرين .

المادة ١٠٧٢- ١ - على صاحب السفل أن يقوم بالأعمال والترميمات اللازمة لمنع سقوط العلو .

٢ - فإذا امتنع عن القيام بهذه الترميمات فللمحكمة بناء على طلب المتضرر أن تأمر بإجراء الترميمات اللازمة والمتضرر الرجوع على صاحب السفل بما يصيبه من الخسائر .

المادة ١٠٧٣- ١ - إذا أهدم البناء وجب على صاحب السفل أن يعيد بناء سفله كما في السابق فإذا امتنع وعمره صاحب العلو بأذنه أو أذن المحكمة فله الرجوع بحصة صاحب السفل بما اتفق .

٢ - وإذا امتنع صاحب السفل وعمره صاحب العلو بدون أذن المحكمة أو أذن صاحب السفل فله أن يرجع على صاحب السفل بنصيبه من قيمة البناء وقت التعمير .

٣ - وأما إذا عمر صاحب العلو السفل بدون مراجعة صاحب السفل وثبوت امتناعه فيعتبر صاحب العلو متبرعا وليس له الرجوع بشيء .

٤ - ويجوز لصاحب العلو في الحالتين الأولى أن يتمتع صاحب السفل من التصرف والانتفاع حتى يوفيه حقه ويجوز له أيضا أن يوجره بأذن المحكمة ويستخلص حقه من أجرته .

المادة ١٠٧٤- لا يجوز لصاحب العلو أن يزيد في ارتفاع البناء بحيث يضر بصاحب السفل .

اتحاد ملاك الطبقات والشقق :

المادة ١٠٧٥- ١ - حينما وجدت ملكية مشتركة لعقار مقسم إلى طبقات أو شقق جاز للملاك أن يكونوا اتحادا فيما بينهم لإدارته وضمان حسن الانتفاع به .

٢ - ويجوز أن يكون الغرض من تكوين الاتحاد بناء العقارات أو مشارعا لتوزيع ملكية أجزائها على أعضائه .

٣ - يخضع الاتحاد في تأليفه ونظامه وإدارته وصلاحيته وما يتعلق به لأحكام القوانين الخاصة بذلك

الفصل الثاني

أسباب كسب الملكية

الفرع الأول

أحرار المباحات

١ - المنقول :

المادة ١٠٧٦- من أحرز منقولا مباحا لا مالك له بنية بملكه ملكه .

المادة ١٠٧٧- ١ - يصبح المنقول بغير مالك إذا تخلى عنه مالكه بقصد التخلي عن ملكيته .

٢ - وتعتبر الحيوانات غير الأليفة بغير مالك ما دامت طليقة وما روض من الحيوانات والف الرجوع إلى مكانه المخصص ثم فقد هذه العادة صار بغير مالك .

المادة ١٠٧٨- ١ - الكنوز والمعادن وغيرها التي يعثر عليها في أرض مملوكة لشخص معين تكون مملوكة له وعليه الخمس للدولة .

٢ - الكنوز والمعادن التي تكتشف في أرض مملوكة للدولة تكون مملوكة لها كلها .

٣ - أما أن كانت الأرض موقوفة وفقا صحيحا فإن ما يكتشف يكون لجهة الوقف .

٤ - تنظم القوانين الخاصة بالأمن المتعلقة بما ذكر .

المادة ١٠٧٩- الحق في صيد البر والبحر والقطرة والأشياء الأثرية تنظمه القوانين الخاصة .

هكذا من الأشغال

٢ - المقصار :

- المادة ١٠٨٠- ١ - الأراضي للموات والتي لا مالك لها تكون ملكا للدولة .
٢ - ولا يجوز تملك هذه الأراضي او وضع اليد عليها بغير اذن من الحكومة وفقا للقوانين .

- المادة ١٠٨١- ١ - من أحس او عمر ارضا من الأراضي للموات باذن من السلطة المختصة كان مالكا لها .
٢ - وللسلطة المختصة ان تأذن بإحياء الارض على ان يتضح بها فقط دون تملكها .

- المادة ١٠٨٢- اذا أحس احد جزءا من ارض اذن له بإحيائها وترك باقيها كان مالكا لما احياء دون الباقي الا اذا كان الجزء للتروك وسط الأراضي التي احيائها .

- المادة ١٠٨٣- ١ - تحجير الارض للموات لا يعتبر احياء لها .
٢ - ومن قام بتحجير ارض لا يملكها الا باقضاء ثلاث سنوات على هذا التحجير وقيله بإحيائها وحصوله على اذن بالتملك من السلطة المختصة .

- المادة ١٠٨٤- من حفر بئرا تامة في ارض موات باذن من السلطة المختصة فهو ملكه .

الفرع الثاني

كسب الملكية بالخلفية

١ - الضمان

- المادة ١٠٨٥- للضمانات تملك بالضمان ملكا مستندا الى وقت سببه ، وبشرط ان يكون المحل قابلا لثبوت الملك فيه ابتداء .

٢ - الميراث

- المادة ١٠٨٦- ١ - يكسب الوارث بطريق الميراث العقارات والمقولات والحقوق الموجودة في التركة .
٢ - تعيين الورثة وتحديد نصيبهم في الارث وانتقال التركة يخضع لاحكام الشريعة الاسلامية .
٣ - حق الانتقال في الأراضي الاميرية وما يتعلق بها ينظمه قانون الانتقال .

٣ - التركة

احكام التركة :

١ - تعيين وصي التركة :

- المادة ١٠٨٧- اذا لم يعين المورث وصيا لتركته جاز لاحد اصحاب الشأن ان يطلب من المحكمة تعيين وصي يجمع الورثة على اختياره من بينهم او من غيرهم فاذا لم يجمع الورثة على اختيار احد تولت المحكمة اختياره بعد سماع اقوالهم .

- المادة ١٠٨٨- اذا عين المورث وصيا للتركة وجب على المحكمة بناء على طلب احد اصحاب الشأن تثبيت هذا التعيين .

- المادة ١٠٨٩- ١ - لمن عين وصيا للتركة ان يتنحى عن مهمته وذلك طبقا لاحكام الوكالة .
٢ - وللمحكمة بناء على طلب احد ذوي الشأن او النيابة العامة او دون طلب ، عزل الوصي وتعيين غيره متى ثبت ما يبرره .

- المادة ١٠٩٠- ١ - على المحكمة ان تقيد في سجل خاص الاوامر الصادرة بتعيين اوصياء التركة . او تعيينهم اذا عينهم المورث او بعزلهم او تنازلهم .
٢ - ويكون لهذا القيد اثره بالنسبة لمن يتعامل من الغير مع الورثة بشأن عقارات التركة .

- المادة ١٠٩١- ١ - يتسلم وصي التركة اموالها بعد تعيينه ويقرم بتصفيتها برقابة المحكمة وله ان يطلب اجرا لمهمته تقدره المحكمة .
٢ - وتحمل التركة نفقات التصفية ويكون لهذه النفقات امتياز المصروفات التقديرية .

- المادة ١٠٩٢- على المحكمة ان تتخذ عند الاقتضاء جميع ما يلزم للمحافظة على التركة ولما ان تمر بابداغ النفود والاوراق المالية والاشياء ذات القيمة تخزينة المحكمة الكائن في دائرتها اموال التركة حتى تتم التصفية .

- المادة ١٠٩٣- على وصي التركة ان يصرف من مال التركة :

- ١ - نفقات تجهيز الميت ونفقات مآتمه .
٢ - استصدار امر من المحكمة بصرف نفقة كافية الى الوراث المحتاج على ان لا تتجاوز مقدار ما يصيبه من التركة وبحالة ما اذا كان الدين جزءا منها حتى تنتهي التصفية على ان تحسب النفقة من نصيبه في التركة وتفصل المحكمة في كل نزاع يتعلق بهذا الخصوص .

- المادة ١٠٩٤- ١ - لا يجوز للدائنين من وقت تعيين وصي التركة ان يتخذوا اي اجراء على التركة ولا الاستمرار في اي اجراء اتخذوه الا في مواجهة وصي التركة .

- ٢ - وتقف جميع الاجراءات التي اتخذت ضد المورث حتى تتم تسوية جميع ديون التركة متى طلب احد ذوي الشأن ذلك .

- المادة ١٠٩٥- لا يجوز للوارث قبل ان يتسلم حجة ببيان نصيبه في صافي التركة ان يتصرف في مال التركة ولا يجوز له ان يستأدي ما للتركة من ديون او ان يجعل دينا عليه قصاصا بدين عليها .

- المادة ١٠٩٦- ١ - على وصي التركة ان يتخذ جميع الاجراءات للمحافظة على اموالها وان يقوم بما يلزم من اعمال الادارة وان ينوب عن التركة في الدعاوي وان يستوفي مالها من ديون .
٢ - ويكون وصي التركة مسئولا الوكيل للمأجور حتى اذا لم يكن مأجورا وللمحكمة ان تطلبه بتقديم حساب عن ادائه في مواعيد محددة .

- المادة ١٠٩٧- ١ - على وصي التركة ان يوجه للدائنين ومدنيها دعوة بتقديم بيان بما لهم من حقوق وما عليهم من ديون خلال شهر من تاريخ نشر هذا التكليف .

- ٢ - ويجب ان يامتن التكليف على لوحة المحكمة الكائن في دائرتها اخبر موطن المورث والمحكمة التي تقع في دائرتها اعيان التركة وان ينشر في احدى الصحف اليومية .

هكذا من الشغل

المادة ١٠٩٨-١ - على وصي التركة ان يودع المحكمة التي صدر منها قرار تعيينه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ التعيين بياناً بما للتركة وما عليها وتقدير قيمة هذه الاموال وعليه اخطار ذوي الشأن بهذا الايداع بكتاب مضمون .
٢ - ويجوز له ان يطلب من المحكمة مد هذا الميعاد اذا وجد ما يبرر ذلك .

المادة ١٠٩٩-١ - لوصي التركة ان يستعين في تقدير اموال التركة وجردها بخبير وان يثبت ما تكشف عنه اوراق المورث وما يصل الى علمه عنها وعلى الورثة ان يبلغوه بكل ما يعرفونه من ديون التركة وحقوقها .

المادة ١١٠٠- يعاقب بعقوبة اساءة الامة كل من استولى غشاً على شيء من مال التركة ولو كان وارثاً .

المادة ١١٠١- كل منازعة في صحة الجرد ترفع بدعوى امام المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ايداع البيان .

٢ - تسوية ديون التركة :

المادة ١١٠٢-١ - بعد انقضاء الميعاد المحدد للمنازعة في بيان وصي التركة يقوم بعد استئذان المحكمة بوفاء الديون التي لم يتم في شأنها نزاع .

٢ - اما الديون المتنازع فيها فتسوى بعد الفصل في صحتها نهائياً .

المادة ١١٠٣- على وصي التركة في حالة اعسار التركة او احتمال اعسارها ان يقف تسوية اي دين ولو لم يتم في شأنه نزاع حتى يفصل نهائياً في جميع المنازعات المتعلقة بديون التركة .

المادة ١١٠٤-١ - يقوم وصي التركة بوفاء ديونها مما يحصله من حقوقها وما تشتمل عليه من تقود ومن ثمن ما فيها من منقول فان لم ينفذ ثمن ما فيها من عقول .

٢ - وتباع منقولات التركة وعقاراتها بالمراد وطبقاً للاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في البيوع الجبرية من قانون الاجراء الا اذا اتفق الورثة على طريقة اخرى .

٣ - فاذا كانت التركة معسرة فانه يجب موافقة جميع الدائنين ، والورثة في جميع الاحوال حق دخول الميزان .

المادة ١١٠٥- للمحكمة بناء على طلب جميع الورثة ان تحكم بحلول الدين المؤجل وتعيين المبلغ الذي يستحقه الدائن .

المادة ١١٠٦- يجوز لكل وارث بعد توزيع الديون المؤجلة ان يدفع القدر الذي يختص به قبل حلول الاجل .

المادة ١١٠٧- لا يجوز للدائنين الذين لم يستوفوا حقوقهم لعدم ثبوتها في بيان « وصي التركة » ولم تكن لهم تأمينات على اموال التركة ان يرجعوا على من كسب بحسن نية حقاً عينياً على تلك الاموال ولهم الرجوع على الورثة في حدود ما عاد عليهم من التركة .

المادة ١١٠٨- يتولى وصي التركة بعد تسوية ديونها تنفيذ وصايا المورث وغيرها من التكاليف .

٣ - تسليم اموال التركة وقسمتها :

المادة ١١٠٩- بعد تنفيذ التزامات التركة يؤول ما بقي من اموالها الى الورثة كل بحسب نصيبه الشرعي او بحسب نصيبه القانوني .

المادة ١١١٠-١ - يسلم وصي التركة الى الورثة ما آل اليهم من اموالها .

٢ - ويجوز للورثة بمجرد انقضاء الميعاد المحدد للمنازعات المتعلقة بجرد التركة

المطالبة باستلام الاشياء والتقود التي لا تستلزمها التصفية او بعضها وذلك بصفة مؤقتة

مقابل تقديم كفالة او بدونها .

المادة ١١١١- بناء على طلب احد الورثة او ذى المصلحة تصدر المحكمة حجة بحصر الورثة وبيان نصيب كل منهم في ارثه الشرعي وحقه الانتقالي .

المادة ١١١٢- لكل وارث ان يطلب من وصي التركة ان يسلمه نصيبه في الارث مفرزاً الا اذا كان هذا الوارث ملازماً بالبقاء في الشيوع بناء على اتفاق او نص في القانون .

المادة ١١١٣-١ - اذا كان طلب القسمة مقبولا يقوم وصي التركة باجراء القسمة على الا تصبح هذه القسمة نهائية الا بعد موافقة جميع الورثة .

٢ - وعلى وصي التركة اذا لم ينفذ اجماعهم على القسمة ان يطلب من المحكمة اجراءها وفقاً لاحكام القانون وتحسم نفقات دعوى القسمة من انصاء الورثة .

المادة ١١١٤- تسري على قسمة التركة القواعد المقررة في القسمة كما تسري عليها الاحكام الائمية .

المادة ١١١٥- اذا كان بين اموال التركة ما يستغل زراعياً او صناعياً او تجارياً ويعتبر وحدة اقتصادية قائمة بذاتها ولم يتفق الورثة على استمرار العمل فيها ولم يتعلق بها حق الغير وجب تخصيصه بكامله لمن يطلبه من الورثة اذا كان اقدرهم على الاضطلاع به بشرط تحديد قيمته وحسمها من نصيبه في التركة فاذا تساوت قدرة الورثة على الاضطلاع به خصص لمن يعطي من بينهم اعلى قيمة بحيث لا تقل عن ثمن المثل .

المادة ١١١٦- اذا اختص احد الورثة عند قسمة التركة بدين لها فان باقى الورثة لا يضمنون له المدين اذا هو المجلس او اعسر بعد القسمة الا اذا اتفق على غير ذلك .

المادة ١١١٧- تصبح الوصية بقسمة اعيان التركة على ورثة الموصي بحيث يعين لكل وارث او لبعض الورثة قدر نصيبه فان زادت قيمة ما عين لاحدهم على استحقاقه في التركة كانت الزيادة وصية :

المادة ١١١٨- يجوز الرجوع في القسمة المضافة الى ما بعد الموت وتصبح لازمة بوفاة الموصي .

المادة ١١١٩- اذا لم تشمل القسمة جميع اموال المورث وقت وفاته فان الاموال التي لم تدخل في القسمة تؤول شائعة الى الورثة طبقاً لقواعد الميراث .

هذا من الأصول

المادة ١١٢- اذا مات قبل وفاة المورث واحد او اكثر من الورثة المحتملين الذين دخلوا في القسمة فان الحصص المقررة التي وقعت في نصيب من مات توول شائعة الى باقي الورثة طبقاً لقواعد الميراث .

المادة ١١٢- تسري في القسمة للمضافة الى ما بعد الموت احكام القسمة عامة ما عدا احكام الغبن .

المادة ١١٢- اذا لم تشمل القسمة ديون التركة او شملتها ولكن لم يوافق الدائنون على هذه القسمة جزئاً لاي وارث عند عدم الاتفاق مع الدائنين ان يطلب من المحكمة اجراء القسمة وتسوية الديون وللمحكمة ان ترتب لكل دائن تأمناً على اموال التركة او على اي عقار او منقول منها على ان تراعي بقدر الامكان القسمة التي اوصى بها المورث والاعتبارات التي بنيت عليها .

٤ - احكام التركات التي لم تصف :

المادة ١١٢- اذا لم تكن التركة قد صفيت وفقاً للاحكام السابقة جاز للدائني التركة العاديين ان ينفذوا بحقوقهم او بما اوصى به لهم على عقارات التركة التي حصل التصرف فيها او التي رتب عليها حقوق عينية لصالح الغير ، اذا اوقعوا عليها حجزاً لقاء ديونهم قبل تسجيل التصرفات .

المادة ١١٢- تراعى في الميراث السابقة من هذا الفصل احكام قانون الائتام الاردني ونظام التركات واما اموال الائتام .

٤ - الوصية

المادة ١١٢- ١ - الوصية تصرف في التركة مضاف الى ما بعد الموت .

٢ - ويكسب الوصي له بطريق الوصية المال الموصى به .

المادة ١١٢- تسري على الوصية احكام الشريعة الاسلامية والنصوص التشريعية المستمدة منها .

المادة ١١٢- لا تسمع عند الانكار دعوى الوصية او الرجوع عنها بعد وفاة الموصي الا اذا وجدت اوراق رسمية محررة بخط للتوقي عليها امضاه او كانت ورقة الوصية او الرجوع عنها مصدقة على توقيع الموصي عليها .

المادة ١١٢- ١ - كل عمل قانوني يصدر من شخص في مرض الموت ويكون مقصوداً به التبرع يعتبر تصرفاً مضافاً الى ما بعد الموت وتسري عليه احكام الوصية اياً ما كانت التسمية التي تعطى له .

٢ - وعلى ورثة المتصرف ان يثبتوا بجميع الطرق ان المتصرف قد صدر من مورثهم وهو في مرض الموت . ولا يحتج على الورثة بسند المتصرف الا اذا كان ثابت التاريخ ثبوتاً رسمياً .

٣ - فاذا اثبت الورثة ان المتصرف صدر من مورثهم في مرض الموت اعتبر المتصرف صادراً على سبيل التبرع ما لم يثبت من صدر له المتصرف غير ذلك او وجدت احكام خاصة تخالفه .

المادة ١١٢- اذا تصرف شخص لآخر ورثته واحتفظ بمجازة العين التي تصرف فيها وبمخبر في الانتفاع بها مدى حياته . اعتبر المتصرف مضافاً الى ما بعد الموت وتسري عليه احكام الوصية ما لم يتم دليل بخالف ذلك .

هذا من العمل

المادة ١١٣- ١ - لا يحتج بالوصية الا اذا سجلت في دائرة التسجيل .

٢ - ويرجع اثر التسجيل الى تاريخ وفاة الموصي بالنسبة الى الورثة وتاريخ التسجيل بالنسبة الى الغير .

الفرع الثالث

انتقال الملكية بين الاحياء

اولاً : - الاتصال :

١ - الاتصال بالعقار :

أ - الاتصال بفعل الطبيعة

المادة ١١٣- الطمي الذي يأتي به النهر او السيل الى ارض احد يكون ملكاً له .

المادة ١١٣- ١ - يجوز للمالك الارض التي تتحول عن مكانها بسبب حادث وقع قضاء ان يطالب بها اذا تحققت معرفتها ويضمن صاحب الارض الاكثر قيمة لصاحب الارض الاقل قيمة قيمتها ويملكها .

٢ - ولا تسمع دعوى المطالبة بها بعد مضي سنة على وقوع الحادث .

المادة ١١٣- ١ - الجزر الكبيرة والصغيرة التي تتكون بصورة طبيعية في مجرى النهر او مجاري المياه تعتبر جزءاً من امالك الدولة الخاصة .

المادة ١١٣- ١ - الجزر الكبيرة والصغيرة التي تتكون داخل البحيرات وكذلك طمي البحيرات والبحر تعتبر من امالك الدولة الخاصة .

المادة ١١٣- الاراضي التي ينكشف عنها البحر او البحيرات او الغدران او المستنقعات التي لا مال لها تكون ملكاً للدولة .

المادة ١١٣- اذا اتخذ نهر مجرى جديداً كان لاصحاب الاراضي المجاورة للمجرى القديم حق اخذ هذا المجرى يسد الشل كل في الجزء الذي يقع امام ارضه حتى خط مفترض في وسط المجرى ويوزع ثمن المجرى القديم على اصحاب الارض التي شغلها المجرى الجديد كل بنسبة ما فقد من ارضه .

ب - الاتصال بفعل الانسان :

المادة ١١٣- كل بناء او غرس او عمل قائم على الارض يعتبر أن مالاً الارض قد اقامه على نفقته وانه يخصه ما لم يتم الدليل على عكس ذلك .

المادة ١١٣- اذا بذر اجنبي في ارض الغير بدون اذنه كان للمالك الارض الخيار بين ان يملك البذر بمثله وبين ان يترك الارض بيد الاجنبي حتى الحصاد باجر مثله .

المادة ١١٣- اذا بنى مالك الارض على ارضه مواد مملوكة لغيره او يذر بها مجبوب غيره بدون اذنه فان كانت المواد قائمة وطلب صاحبها استردادها وجب على صاحب الارض اعادتها اليه واما ان كانت هالكة او مستهلكة فيجب عليه دفع قيمتها لاصحابها . وفي كلتا الحالتين على صاحب الارض ان يدفع تعويضاً ان كان له وجه .

المادة ١١٤٠- إذا أحدث شخص بناء أو غراسا أو منشآت أخرى بمواد من عنده على أرض يعلم أنها مملوكة لغيره دون رضاه صاحبها كان لهذا أن يطلب قلع المحدثات على نفقة من أحدثها . فإذا كان القلع مضرا بالأرض فله أن يملك المحدثات بقيمتها مستحقة للقلع .

المادة ١١٤١- إذا أحدث شخص بناء أو غراسا أو منشآت أخرى بمواد من عنده على أرض مملوكة لغيره بزعم سبب شرعي فإن كانت قيمة المحدثات قائمة أكثر من قيمة الأرض كان للمحدث أن يملكها بضمن مثلها وإذا كانت قيمة الأرض لا تقل عن قيمة المحدثات كان لصاحب الأرض أن يملكها بقيمتها قائمة .

المادة ١١٤٢- إذا أحدث شخص منشآت بمواد من عنده على أرض غيره فأنه لم يكن بينهما اتفاق على مصير ما أحدثه فلا يجوز لصاحب الأرض أن يطلب قلع المحدثات . ويجب عليه إذا لم يطلب صاحب المحدثات قلعها ، أن يؤدي إليه قيمتها قائمة .

المادة ١١٤٣- إذا أحدث شخص غراسا أو منشآت أخرى بمواد مملوكة لغيره على أرض أحد ، فليس المالك للمواد أن يطلب استردادها وإنما له أن يرجع بالتعويض على المحدث ، كما أن له أن يرجع على صاحب الأرض بما لا يزيد عما هو باق في ذمته للمحدث من قيمة تلك المحدثات .

المادة ١١٤٤- إذا بى أحد اصحاب الحصص نفسه في الملك المشترك القابل للتقسمة بدون إذن الآخرين ثم طلب الآخرون التقسمة يقسم فإن أصاب ذلك البناء حصه بانيه ملكه وإن أصاب حصه الآخر يكلف الباني بالهدم .

٢ - الاتصال بالمتقول :

المادة ١١٤٥- إذا اتصل متقولان بالمالكين مختلفين بحيث لا يمكن فصلهما دون تلف ولم يكن هناك اتفاق بين المالكين قضت المحكمة في النزاع مسترشدة بالعرف وقواعد العدالة مراعاة الضرر الذي وقع وحالة الطرفين وحسن نية كل منهما .

ثانياً - العقد :

المادة ١١٤٦- تنتقل للملكية وغيرها من الحقوق العينية في المتقول والعقار بالعقد متى استوفى أركانه وشروطه طبقاً لأحكام القانون .

المادة ١١٤٧- لا تنتقل ملكية المتقول غير المعين بنوعه إلا بالفرازة طبقاً للقانون .
المادة ١١٤٨- لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الأخرى بين المتعاقدين وفي حق الغير إلا بالتسجيل وفقاً لأحكام القوانين الخاصة به .

المادة ١١٤٩- التمسك بقل ملكية عقار يقتصر على الالتزام بالضمائم إذا أدخل أحد الطرفين بتمهده سواء أكان التعويض قد اشترط في التمسك أم لم يشترط .

ثالثاً - الشفعة :

المادة ١١٥٠- الشفعة هي حق تملك العقار المبيع أو بعضه ولو جبراً على المشتري بما قام عليه من الثمن والتنفقات
المادة ١١٥١- يثبت الحق في الشفعة :

١ - للشريك في نفس المبيع ؛

٢ - للخليط في حق المبيع ؛

٣ - للجار الملاصق .

المادة ١١٥٢- ١ - إذا اجتمعت أسباب الشفعة قدم الشريك في نفس العقار ثم الخليط في حق المبيع ثم الجار الملاصق .

٢ - ومن ترك من هؤلاء الشفعة أو سقط حقه فيها انتقلت إلى من يليه في الرتبة .

المادة ١١٥٣- ١ - إذا اجتمع الشفعاء من درجة واحدة كانت الشفعة بينهم بالتساوي .

٢ - وإذا اجتمع الخطاء قدم الأخص على الأعم .

المادة ١١٥٤- إذا اشترى شخص عينا تجوز الشفعة فيها ثم باعها من آخر قبل أخذها بالشفعة فللشفيع أخذها بالثمن الذي قام على المشتري الأول والمشتري الثاني أن يسترد الفرق من المشتري الأول أن وجد .

المادة ١١٥٥- ١ - تثبت الشفعة بعد البيع الرسمي مع قيام السبب الموجب لها .

٢ - وتعتبر الحبة بشرط العوض في حكم البيع .

المادة ١١٥٦- يشترط في البيع الذي تثبت فيه الشفعة أن يكون عقاراً مملوكاً أو منقولاً في نطاق الأحكام التي يقضي بها القانون .

المادة ١١٥٧- يشترط في العقار المشفوع به أن يكون مملوكاً للشفيع وقت شراء العقار المشفوع .

المادة ١١٥٨- إذا ثبتت الشفعة فلا تبطل بموت البائع أو المشتري أو الشفع :

المادة ١١٥٩- لا شفعة :

١ - في الوقف ولا له ؛

٢ - فيما ملك بهية بلا عوض مشروط فيها أو صدقة أو ارث أو وصية ؛

٣ - في البناء والشجر المبيع قصداً بغير الأرض القائم عليها أو في البناء والشجر القائم على أرض محكرة أو على الأراضي الأميرية ؛

٤ - في الأراضي الأميرية التي تحت يد المستحقين لمشتريها ؛

٥ - فيما تجري قسمته من المقارنات ؛

المادة ١١٦٠- الشفعة لا تقبل التجزئة فليس للشفيع أن يأخذ بمحض العقار جبراً على المشتري إلا إذا تعدد المشترون واتحد البائع فالشفيع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي ؛

هذا من الأصول

المادة ١١٦١- لا تسمع دعوى الشفعة :

- ١ - اذا تم البيع بالمراد العلني وفقا لاجراءات رسمها القانون .
- ٢ - اذا وقع البيع بين الاصول والقروص او بين الزوجين او بين الاقارب حتى الدرجة الرابعة او بين الاصهار حتى الدرجة الثانية .
- ٣ - اذا نزل الشفع عن حقه في الشفعة صراحة او دلالة .

أ - اجراءات الشفعة :

- المادة ١١٦٢- ١ - على من يريد الاخذ بالشفعة ان يرفع الدعوى في خلال ثلاثين يوما من تاريخ علمه بتسجيل البيع واذا اخرها بدون عذر شرعي سقط حقه في الشفعة .
- ٢ - على انه لا تسمع دعوى الشفعة بعد مرور ستة أشهر من تاريخ التسجيل .

المادة ١١٦٣- ١ - ترفع دعوى الشفعة على المشتري لدى المحكمة المختصة .

- ٢ - وتفصل في كل نزاع يتعلق بالثمن الحقيقي للعقار المشفوع ولما ان تمهل الشفع شهرا للدفع ما تطلب منه دفعه والا بطلت شفيعته .

المادة ١١٦٤- يثبت الملك للشفع في البيع بقضاء المحكمة او بتسليمه من المشتري بالتراضي وذلك مع مراعاة قواعد التسجيل .

ب - آثار الشفعة :

المادة ١١٦٥- ١ - تملك العقار المشفوع قضاء او رضاء يعتبر شراء جليدا يثبت به خيار الرؤية والعيب للشفع وان تنازل المشتري عنهما .

- ٢ - ولا يحق للشفع الانتفاع بالاجل الممنوح للمشتري في دفع الثمن الا برضاء البائع .
- ٣ - واذا استحق العقار للغير بعد اخذه بالشفعة فللشفيع ان يرجع بالثمن على من اداه اليه من البائع او المشتري .

المادة ١١٦٦- ١ - اذا زاد المشتري في العقار المشفوع شيئا من ماله او بنى او غرس فيه اشجارا قبل دعوى الشفعة ، فالشفيع غير بين ان يترك الشفعة ويبين ان يملك العقار بثمنه مع قيمة الزيادة او ما احدث من البناء او الغراس .

- ٢ - واما اذا كانت الزيادة او البناء او الغراس بعد الدعوى فللشفيع ان يترك الشفعة او ان يطلب الازالة ان كان لما محل او الابقاء مع دفع قيمة الزيادة او ما احدث مقلوعا .

المادة ١١٦٧- ١ - للشفيع ان ينقض جميع تصرفات المشتري حتى ولو وقف العقار المشفوع او جعله محل عبادة .

- ٢ - ولا يسري في حقه اي رهن رسمي او اي حق امتياز رتبته المشتري او رتب ضده على العقار المشفوع اذا كان قد تم بعد اقامة دعوى الشفعة وتبقى للدائنين حقوقهم على ثمن العقار .

رابعا - الاولوية :

المادة ١١٦٨- حق الاولوية في الاراضي الاميرية التي جرى فراغها يكون ببدل المثل عند الطلب على الترتيب الاتي :

- ١ - للشريك في الارض .
- ٢ - للخليط .
- ٣ - للمحتاج من اهل القرية التي تقع في نطاقها الارض .

المادة ١١٦٩- تثبت الاولوية بعد الفراغ الرسمي .

المادة ١١٧٠- تسري على حق الاولوية الاحكام الواردة في باب الشفعة من هذا القانون حيثما كان ذلك ممكنا .

خامسا - الحيازة :

- المادة ١١٧١- ١ - الحيازة سيطرة فعلية من الشخص بنفسه او بواسطة غيره على شيء او حق يجوز التعامل فيه .
- ٢ - ويكسب غير المميز الحيازة عن طريق من يرب عنه نيابة قانونية .
- ٣ - لا تقوم الحيازة على عمل يأتيه الشخص على انه مجرد اباحة او عمل يتحمله الغير على سبيل التسامح .

المادة ١١٧٢- اذا اقترنت الحيازة باكره او حصلت خفية او كان فيها لبس فلا يكون لما اثر تجاهه من وقع عليه الاكراه او اخفيت عنه الحيازة او التيس عليه امرها الا من الوقت الذي تزول فيه هذه العيوب .

المادة ١١٧٣- ١ - تعتبر الحيازة مستمرة من بدء ظهورها باستعمال الشيء او الحق استعمالا اعتياديا وبصورة منتظمة .

- ٢ - يحق لمن يدعي بالتقدم ان يستند الى حيازة الشخص الذي اتصل منه العقار اليه .
- ٣ - ولا يجوز للمستأجر والمتنع والمودع لديه والمستعير او ورثتهم الادعاء بمرور الزمان .

المادة ١١٧٤- تنتقل الحيازة من الحائز الى غيره اذا اتفقا على ذلك وكان في استطاعة من انتقلت اليه الحيازة ان يسيطر على الشيء او الحق محل الحيازة ولو لم يتم تسليمه .

- المادة ١١٧٥- ١ - اذا تنازع اشخاص متعددون على حيازة شيء او حق واحد اعتبر بصفة مؤقتة ان حائزه هو من له الحيازة المادية الا اذا ثبت انه قد حصل على هذه الحيازة بطريقة معينة .
- ٢ - تبقى الحيازة محتفظة بصفاتها التي بدأت بها وقت كسبها ما لم يقد دليل على عكس ذلك .

المادة ١١٧٦- يعد حسن النية من يجوز الشيء ، وهو يحل انه يعتدي على حق الغير ، ويقترض حسن النية ، ما لم يقد الدليل على غيره .

المادة ١١٧٧- ١ - لا تزول صفة حسن النية لدى الحائز الا من الوقت الذي يصبح فيه عالما ان حيازته اعتداء على حق الغير .

- ٢ - كما يزول حسن النية من وقت اعلان الحائز بعيوب حيازته في صحيفة الدعوى .
- ٣ - وبعد مي النية من اغتصب بالاكره الحيازة من غيره .

هذا من الأصول

المادة ١١٧٨- تزول الحيازة اذا تحل الحائز عن سيطرته الفعلية على الشيء او الحق او فقدتها بآية طريقة اخرى .

المادة ١١٧٩- ١ - لا تنقضي الحيازة اذا حال دون مباشرة السيطرة الفعلية على الشيء او الحق مانع وقتي .
٢ - ولا تسمع الدعوى بها اذا استمر هذا المانع سنة كاملة وكان ناشئا من حيازة جلييلة وقعت رغم ارادة الحائز او دون علمه .

٣ - وتحسب السنة من الوقت الذي بدأت فيه الحيازة الجديدة اذا كانت ظاهرة ومن وقت علم الحائز الاول اذا بدأت خفية . واذا وجد مانع جوهري من اقامة الدعوى تحسب السنة من وقت القدرة على اقامتها .

المادة ١١٨٠- اذا اقام الحائز دعوى رفع اليد لاسترداد حيازته فله ان يطلب منع المدعى عليه من انشاء ابنية او غرس اشجار في العقار المتنازع فيه اثناء قيام الدعوى بشرط ان يقدم تأمينات كافية لضمان ما قد يصيب المدعى عليه من الضرر اذا ظهر ان المدعى غير محق في دعواه .

آثار الحيازة

١ - مرور الزمان المكسب :

المادة ١١٨١- من حاز مقولا او عقارا غير مسجل في دائرة التسجيل باعتباره ملكا له او حاز حقا عينيا على مقول ، او حقا عينيا غير مسجل على عقار ، واستمرت حيازته دون انقطاع خمس عشرة سنة فلا تسمع عليه عند الانكار دعوى الملك او دعوى الحق العيني من احد ليس بولي علر شرعي

المادة ١١٨٢- ١ - اذا وقعت الحيازة على عقار او حق عيني عقاري وكان غير مسجل في دائرة التسجيل واقرنت الحيازة بحسن النية واستندت في الوقت ذاته الى سبب صحيح فان المدة التي تمنع من سماع الدعوى تكون سبع سنوات :

٢ - والسبب الصحيح هو سند واحد ثبت حيازة العقار باحدى الوسائل التالية :

أ - الاستيلاء على الاراضي الموات .

ب - انتقال الملك بالارث او الوصية .

ج - الهبة بين الاحياء بعوض او بغير عوض .

د - القراغ او البيع الرسمي او العادي .

المادة ١١٨٣- ١ - لا تسمع دعوى اصل الوقف مع التمكن وعدم العلل الشرعي على من كان واضعا يده على عقار متصرفا فيه تصرف المالك بلا منازعة او انقطاع مدة ست وثلاثين سنة .

٢ - ولا يجوز تملك الاموال والمقارنات للملوكة للدولة او الهيئات العامة التابعة لها . وكذلك اموال وعقارات الاوقاف الخيرية والمقارنات المتروكة للمحمية او كسب اي حق عيني عليها بمرور الزمن .

المادة ١١٨٤- ١ - لا تسمع دعوى الملك المطلق ولا دعوى الارث او الوقف الذي على واضع اليد على المقار اذا اقتضت على وضع يده ويد من انتقل منه المقار اليه بشراء او هبة او وصية او ارث او غير ذلك المدة المحددة لمنع سماع الدعوى .

٢ - ويعتبر وضع اليد اذا كان قائما مع ثبوته في وقت سابق قريبة على قيامه بين الزمتين ما لم يتم دليل بغيره .

المادة ١١٨٥- ليس لاحد ان يتمسك بمرور الزمان المانع من سماع دعوى الملك المطلق اذا كان واضعا يده على عقار بسند غير سندات التملك وليس له ان يغير بنفسه لنفسه سبب وضع يده ولا الاصل الذي يقوم عليه .

المادة ١١٨٦- لا يسري مرور الزمان المانع من سماع دعوى الملك كلما حال بين صاحب الحق والمطالب بغيره علر شرعي .

المادة ١١٨٧- لا ينقطع مرور الزمان برفع اليد عن المقار متى اعادها صاحبها او رفع دعواه باعادتها خلال سنة .

المادة ١١٨٨- تسري قواعد التقادم المسقط على التقادم المكسب فيما يتعلق بحساب المدة ووقت التقادم وانقطاعه والتسلك به امام القضاء والتنازل عنه والاتفاق على تعديل المدة وذلك بالقدر الذي لا تتعارض فيه هذه القواعد مع طبيعة التقادم المكسب ومع مراعاة الاحكام السابقة .

٢ - حيازة المقول :

المادة ١١٨٩- ١ - لا تسمع دعوى الملك على من حاز مقولا او حقا عينيا على مقول او سندا لحامله وكانت حيازته تستند الى سبب صحيح وحسن نية .

٢ - وتقوم الحيازة بملاتها قريبة على الملكية ما لم يثبت غير ذلك .

المادة ١١٩٠- ١ - استثناء من احكام المادة السابقة يجوز للمالك المقول او السند لحامله اذا كان قد فقده او سرق منه او غصب ان يسترده ممن حازه بحسن نية خلال ثلاث سنوات من تاريخ فقده او سرقته او غصبه وتسري على الرد احكام المقول المنصوب .

٢ - فاذا كان من يوجد الشيء المسروق او الضائع او المنصوب في حيازته قد اشتراه بحسن نية في سوق او في مزاد علني او اشتراه ممن يتجر في مثله فانه ان يطلب ممن يسترد هذا الشيء ان يعجل له الثمن الذي دفعه :

٣ - تملك الثمار بالحيازة :

المادة ١١٩١- يملك الحائز حسن النية ما قبضه من الثمار والمنافع مدة حيازته .

المادة ١١٩٢- ١ - يكون الحائز سيء النية مسؤولا عن جميع الثمار التي يقبضها والتي تصر في قبضها من وقت ان يصبح سيء النية :

٢ - ويجوز له ان يسترد ما اتفق في انتاج هذه الثمار .

٤ - استرداد النفقات :

المادة ١١٩٣- ١ - على المالك الذي يرد اليه ملكه ان يؤدي الى الحائز جميع ما اتفق من النفقات الضرورية اللازمة لحفظ العين من الملاك .

٢ - اما المصروفات النافعة فتسري في شأنها احكام المادتين ١١٤١ ، ١١٤٣ من هذا القانون .

هكذا من الشغل

٣ - ولا يلتزم المالك برد التفقات الكمالية ، ويجوز للحائز ان يتبرع ما اقامه بهذه التفقات على ان يعيد الشيء الى حالته الاولى ، وللمالك ان يستقيها لقاء قيمتها مستحقة الازالة .

المادة ١١٩٤- اذا تلقى شخص الحيازة من مالك او حائز سابق واثبت انه أدى الى سلفه ما اتفق من تفقات فله ان يطالب بها سلفه او المسترد .

٥ - المسئولية عن الهلاك :

المادة ١١٩٥- ١ - اذا انتفع الحائز حسن النية بالشيء معتقداً ان ذلك من حقه فلا يلتزم لمن استحقه بمقابل هذا الانتفاع .

٢ - ولا يكون الحائز مسؤولاً عما اصاب الشيء من هلاك او تلف الا بقدر ما عاد عليه من تعويضات او تأمينات ترتبت على هذا الهلاك او التلف .

المادة ١١٩٦- اذا كان الحائز سي النية فانه يكون مسؤولاً عن هلاك الشيء او تلفه ولو وقع ذلك بسبب لا يد له فيه :

المادة ١١٩٧- تراعى احكام القوانين والانظمة الخاصة بشأن ما ورد عن الحقوق المنفردة عن حق الملكية في هذا القانون .

هكذا من الأشغال

الباب الثاني الحقوق المنفردة عن حق الملكية

الفصل الاول

حق التصرف

المادة ١١٩٨- ١ - يجوز للدولة ان تبيع حق التصرف في الاراضي المساوكة (الاميرية) لمن يرغب بالشروط التي يفرضها القانون .

٢ - ويجب ان يكون سند التصرف مسجلاً في دائرة تسجيل الاراضي .

المادة ١١٩٩- ١ - يحق للمتصرف في الاراضي الاميرية ان يزرعها وان ينتفع بها ويستفيد من حاصلاتها الناتجة عن عمله ومسا تبت فيها بدون عمله . وان يفرس فيها الاشجار والدوالي وان يتخذها حديقة او حرجاً او مرعى وان يقطع ويقلع الاشجار والدوالي المفروسة فيها وله ان ينشئ فيها دوراً ودكاكين ومصانع واي بناء يحتاج اليه في زراعته عسى ان لا يتوسع في ذلك الى درجة احداث قرية او محلة . وله ان يهدم ما فيها من ابنية .

٢ - وله ان يفرغها فراغاً قطعياً وان يؤجرها وان يعيرها وان يرهن حقه في التصرف توثيقاً للدين او رهناً حيازياً .

٣ - ان الابنية وما يتبعها التي تنشئ على الاراضي الاميرية وما يفرس فيها من اشجار ودوالي تسري عليها الاحكام الموضوعة للاراضي الاميرية فيما يتعلق بالتصرف والاتصال .

المادة ١٢٠٠- يجوز لمن له حق التصرف في ارض اميرية ان ينتفع بترابها وان يبيع رمالها واحجارها بشرط مراعاة القوانين والانظمة الخاصة بذلك .

المادة ١٢٠١- يرد على حق التصرف من القيود القانونية والاتفاقية ما يرد على حق الملكية .

المادة ١٢٠٢- يسري على الشيوع في حق التصرف ما يسري على الشيوع في حق الملكية من الاحكام الا ما تعارض منها مع نص خاص او مع طبيعة حق التصرف .

المادة ١٢٠٣- حق التصرف في الاراضي الاميرية لا يوصي به ولا يوقف الا اذا تملك صاحب الحق الارض من الدولة بسند مسجل ملكية تامة طبقاً لاحكام القوانين الخاصة بها ، وينتقل حسن التصرف لاصحاب حق الانتقال وفقاً لقانون انتقال الاراضي الاميرية باعتبارها ارضاً اميرية الا اذا قضى القانون الخاص بغير ذلك .

المادة ١٢٠٤- يجب ان يتم افراغ الارض الاميرية بسند مسجل في دائرة تسجيل الاراضي .

الفصل الثاني

الفرع الأول

حق الانتفاع

المادة ١٢٠٥- الانتفاع حق عيني للمنتفع باستعمال عين شخص الغير واستغلالها ما دامت قائمة على حالها وان لم تكن رقبته مملوكة للمنتفع .

المادة ١٢٠٦- يكسب حق الانتفاع بالعقد او بالوصية او بمرور الزمان .

آثار حق الانتفاع

المادة ١٢٠٧- يراعى في حقوق المنتفع والتزاماته السند الذي أنشأ حق الانتفاع وكذلك الاحكام المقررة في المواد الآتية .

المادة ١٢٠٨- ثمار الشيء المنتفع به من حق المنتفع مدة انتفاعه .

المادة ١٢٠٩- ١ - للمنتفع ان يتصرف في العين المنتفع بها التصرف المعتاد اذا كان سند الانتفاع مطلقاً من كل قيد .

٢ - فاذا كان مقيداً بقيد فالمنتفع ان يستوفي التصرف بعينه او مثله او ما دونه، وللمالك الرقبة ان يعترض على اي استعمال غير مشروع او لا يتفق مع طبيعة الشيء المنتفع به وان يطلب من المحكمة انتهاء حق الانتفاع ورد الشيء اليه دون اخلال بحقوق الغير .

المادة ١٢١٠- ١ - للمنتفع ملزم في اثناء انتفاعه بالتقاع التي يقتضيها حفظ العين المنتفع بها واعمال الصيانة.

٢ - اما التقاع غير المعتادة والاصلاحيات الجسيمة التي لم تنشأ عن خطأ المنتفع فانها تكون على المالك بلا جبر عليه .

كل هذا ما لم يوجد اتفاق يقضي بغير ذلك .

المادة ١٢١١- ١ - على المنتفع ان يعنى بحفظ الشيء المنتفع به عناية الشخص المعتاد .

٢ - فاذا تلف الشيء او هلك دون تعد او تقصير من المنتفع فلا ضمان عليه .

المادة ١٢١٢- على المنتفع ضمان قيمة الشيء المنتفع به اذا تلف او هلك بعد انقضاء مدة الانتفاع ولم يردده للمالك مع امكان الرد ولو لم يستعمل ذلك الشيء بعد انقضاء المدة وان لم يطلبه المالك :

المادة ١٢١٣- ١ - على المنتفع ان يخطر المالك :

أ - اذا ادعى الغير حقاً على الشيء المنتفع به او غصبه غاصب .

ب - اذا هلك الشيء او تلف او احتاج الى اصلاحات جسيمة مما يقع على عاتق المالك .

ج - اذا احتاج الى اتخاذ اجراء لدفع خطر كان خفياً .

٢ - فاذا لم يحم المنتفع بالاحطار فانه يكون مسؤولاً عن الضرر الذي يلحق المالك .

المادة ١٢١٤- ١ - للمنتفع ان يستهلك ما استعاره من المقتولات التي لا يمكن الانتفاع بها الا باستهلاك عينها وعليه رد مثلها او قيمتها بعد انتهاء حقه في الانتفاع وعليه ضمانها اذا هلكت قبل الانتفاع

بها ولو يغير تعبده لكونها قرضاً .

٢ - اذا مات المنتفع بالمقتولات المشار اليها قبل ان يرددها لصاحبها فعليه ضمان مثلها او قيمتها في تركته .

انتهاء حق الانتفاع

المادة ١٢١٥- ينتهي حق الانتفاع :

١ - بانقضاء الاجل المحدد له .

٢ - بهلاك العين المنتفع بها .

٣ - بتنازل المنتفع .

٤ - بانتهائه بقضاء المحكمة لسوء الاستعمال .

٥ - باتخاذ صفتي المالك والمنتفع ما لم تكن للمالك مصلحة في بقائه كأن كانت الرقبة مرهونة .

٦ - بموت المنتفع اذا لم ينص القانون على غير ذلك .

المادة ١٢١٦- اذا انقضى الاجل المحدد للانتفاع او مات المنتفع في اثنائه وكانت الارض المنتفع بها مشغولة بزراعة تركت الارض للمنتفع او ورثته باجر المثل حتى يدرك الزرع ويحصد ما لم ينص القانون على غير ذلك .

المادة ١٢١٧- ١ - اذا انتهى حق المنفعة بهلاك الشيء ودفع عنه تعويض او تأمين النقل حق المنفعة الى العوض وبلغ التأمين .

٢ - واذا لم يكن الهلاك راجعاً الى خطأ المالك فلا يجبر على اعادة الشيء الى أصله ولكنه اذا اعاده رجع للمنتفع حق الانتفاع اذا لم يكن الهلاك بسببه ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة ١٢١٨- تنازل المنتفع عن حق الانتفاع لا يؤثر على التزاماته للمالك العين المنتفع بها ولا على حقوق الغير .

المادة ١٢١٩- لا تسمع دعوى المطالبة بحق الانتفاع اذا انقضت على عدم استعماله مدة خمس عشرة سنة .

الفرع الثاني

حق الاستعمال ، وحق السكن

المادة ١٢٢٠- يصح ان يقع الانتفاع على حق الاستعمال او حق السكنى او عليهما معا .

المادة ١٢٢١- يتحدد مدى حق الاستعمال وحق السكنى بحاجة صاحب الحق واسرته لانفسهم فحسب وذلك مع مراعاة احكام السند المنشئ للحق .

المادة ١٢٢٢- ١ - يلتزم صاحب حق السكنى باجراء عمارة الدار اذا احتاجت لها ويكون ما يبيته ملكاً له ولورثته من بعده .

- ٢ - فإذا امتنع عن القيام بها جاز للمحكمة ان توجر الدار الى اخر يقوم بتعميرها وتحسم نفقات العمارة من الاجرة على ان ترد الدار الى صاحب حق السكنى بعد انتهاء مدة الاجار
- ٣ - كل ذلك ما لم ينص السند المنشئ للحق او القانون على غير ذلك .

المادة ١٢٢٣- لا يجوز التنازل للغير عن حق الاستعمال او عن حق السكنى الا بناء على شرط صريح في سند انشاء الحق او ضرورة قصوى .

المادة ١٢٢٤- تسري احكام حق الانتفاع على حق الاستعمال وحق السكنى فيما لا يتعارض مع الاحكام السابقة وطبيعة هذين الحقين .

الفرع الثالث حق المساطحة (حق القرار)

المادة ١٢٢٥- حق المساطحة حق عيني يعطي صاحبه الحق في اقامة بناء او غراس على ارض الغير .

المادة ١٢٢٦- ١ - يكسب حق المساطحة بالاتفاق او مرور الزمان .

٢ - ويتقل باليراث او الوصية .

٣ - ويرتب السند المنشئ للحق حقوق صاحبه والتزاماته .

المادة ١٢٢٧- ١ - يجوز التفريط عن حق المساطحة واجراء رهن توثيقي عليه :

٢ - كما يجوز تقرير الحقوق المجردة عليه على الا تعارض مع طبيعته .

المادة ١٢٢٨- ١ - لا يجوز ان تزيد مدة حق المساطحة عن خمسين سنة .

٢ - فاذا لم تحدد مدة جاز لكل من صاحب الحق ومالك الرقبة ان ينهي العقد بعد سنتين من وقت التنبيه على الآخر بذلك .

المادة ١٢٢٩- يملك صاحب حق المساطحة ما احلته في الارض من مبان او غراس وله ان يتصرف فيها مقترنة بحق المساطحة .

المادة ١٢٣٠- ينتهي حق المساطحة :

١ - بانتهاء المدة :

٢ - بانحاد صفتي المالك وصاحب الحق .

٣ - اذا تخلف صاحب الحق عن اداء الاجرة المتفق عليها مدة سنتين ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة ١٢٣١- لا ينتهي حق المساطحة بزوال البناء او الغراس قبل انتهاء المدة .

المادة ١٢٣٢- عند انتهاء حق السطحية ، يطبق على المباني والمنشآت احكام المادة (٧٠١) من هذا القانون الا اذا وجد اتفاق بغير ذلك .

الفصل الثالث الوقف

المادة ١٢٣٣- الوقف حبس عين المال الماوك عن التصرف وتخصيص منافعه للبر ولو مالا .

المادة ١٢٣٤- ١ - يكون الوقف خيريا اذا خصصت منافعه لجهة بر ابتداء .

٢ - ويكون ذريا اذا خصصت منافعه الى شخص او اشخاص معينين وذرياتهم من بعدهم

ثم الى جهة من جهات البر عند انقراض الموقوف عليهم .

٣ - ويكون مشتركا اذا خصصت الغلة الى الذرية وجهة البر معا .

المادة ١٢٣٥- يجب في جميع الاحوال ان ينتهي الوقف الى جهة بر لا تقطع .

المادة ١٢٣٦- ١ - للوقف شخصية حكومية يكسبها من سند انشائه .

٢ - وله ذمة مالية متميزة تسأل عن ديونه التي انتفتت على مصارفه طبقا لشروط الواقف .

المادة ١٢٣٧- ١ - اذا اعطى الواقف حين انشاء الوقف لنفسه او لغيره حق التغيير والتبديل والاعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والبدل والاستبدال جاز له او لذلك الغير استعمال هذا الحق على الوجه المين في اشهاد الوقف .

٢ - يتم الوقف او التغيير في مصارفه وشروطه باشهاد رسمي لدى المحكمة المختصة وفقا للاحكام الشرعية .

٣ - ويلزم تطبيقا للقانون التسجيل في دائرة تسجيل الاراضي اذا كان الموقوف عقارا .

٤ - للواقف تغيير المتولي ولو لم يشترط لنفسه ذلك حين الوقف .

المادة ١٢٣٨- ١ - يرفض سماع الاشهاد اذا اشتمل على تصرف ممنوع او باطل او اذا ظهر ان الواقف فاقد الاهلية .

٢ - على انه اذا اقترن الوقف بشرط غير صحيح صح الوقف وبطل الشرط .

المادة ١٢٣٩- لا يجوز التغيير في وقف المسجد ولا فيما وقف عليه .

المادة ١٢٤٠- كل شرط يخالف لحكم الشرع او يوجب تعطيل لمصلحة الوقف او تفويتا لمصلحة الموقوف عليهم فهو غير معتبر .

المادة ١٢٤١- ١ - شرط الواقف كنص الشارع في الفهم والدلالة .

٢ - وللمحكمة عند الاقتضاء تفسير شروط الواقف بما يتفق مع مدلولها .

المادة ١٢٤٢- ١ - يجوز وقف العقار والمنقول المتعارف على وقفه .

٢ - ويجب ان يكون القدر الموقوف في العقار مفرزا مستقلا بذاته لا شائعا اذا كان مسجدا او مقبرة .

هذا من الأصول

٣ - ولما اذا كان القدر الموقوف في العقار غير مسجد او مقبرة أو في مقول فيصح وقفه شائما .

المادة ١٢٤٣- ١ - بعد اتمام الوقف لا يوجب الموقوف ولا يورث ولا يوصى به ولا يرهن ويخبر من ملك الوقف ، ولا يملك للتبر .

٢ - يجوز استبدال العقار الموقوف عند وجود المسوغ الشرعي باذن المحكمة . ولما الموقوف المتقول فيخضع لاحكامه الخاصة في الوقف .

المادة ١٢٤٤- تسري على شروط صحة الوقف وشروط الوقف وقواعد الاستحقاق احكام الشريعة الاسلامية والقوانين الخاصة بالوقف .

المادة ١٢٤٥- ١ - لا يجوز قسمة الوقف قسمة تملك بين الموقوف عليهم ويجوز فيه التهاوي بالتراضي .

٢ - اما اذا كان الموقوف حصاة شائعة مشتركة بين الوقف ومالك اخر او مشتركة بين وقفين جازت القسمة بين الوقف والشريك المالك او بين الوقفين باذن المحكمة المختصة .

المادة ١٢٤٦- يكون للوقف من يمثله امام الجهات المختلفة ويتولى ادارته والاشراف على موارده ومصارفه طبقا لشروط الوقف واحكام القانون .

المادة ١٢٤٧- مع مراعاة شروط الوقف تتولى وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الاشراف على الوقف الخيري وتتولى ادارته واستغلاله واتفاق غلته على الجهات التي حددها الوقف .

المادة ١٢٤٨- يجوز للمحكمة بناء على طلب اصحاب الشأن عزل المتولي او المشرف على الوقف ولو كان هو الوقف او منصوبه اذا ثبتت خيانتة او قيام مانع شرعي من توليته ولما ان تضم اليه غيره اذا كان عاجزا عن القيام بمهمته بانفراده . اما اذا كان المتولي او المشرف منصوبا من قبل المحكمة فلها ان تعزله اذا رأت ما يدعو الى ذلك ولما ان تقيم غيره مؤقتا الى ان يفصل في امر العزل نهائيا .

الحقوق المترتبة على العقارات الموقوفة

١ - المحكر :

المادة ١٢٤٩- المحكر عقد يكسب المحكر بمقتضاه حقا عينيا يخوله الانتفاع بأرض موقوفة ، باقامة مبان عليها او استعمالها للغراس او لاي غرض اخر لا يضر بالوقف ، لقاء اجر محدود .

المادة ١٢٥٠- ١ - لا يصح التحكير الا لضرورة او مصلحة محقة للوقف .

٢ - ويجب ان يتم باذن من المحكمة المختصة وان يسجل بعد ذلك في دائرة التسجيل .

المادة ١٢٥١- لا يجوز التحكير لمدة تزيد على خمسين سنة فاذا عشت مدة تزيد على ذلك او لم تميز مدة اعتبر المحكر معقودا لمدة خمسين سنة .

المادة ١٢٥٢- ١ - للمحكر ان يتصرف في حقه ويتقل هذا الحق بالميراث او الوصية .

٢ - واذا مات قبل ان يبنى او يغرس في الارض المحكرة او يباشر العمل المتفق عليه انفسخ المحكر وليس لورثته حيثئذ البناء او الغراس فيها بدون اذن المتولي .

المادة ١٢٥٣- الابنية التي يقيمها المحكر والاغراس التي يغرسها على الارض المحكرة تكون ملكا له يصح بيعها ورهنها ووقفها والوصية بها وتورث عنه .

المادة ١٢٥٤- على المحكر او من يخلفه ان يؤدي الاجرة المتفق عليها الى المحكر او من يخلفه في نهاية كل سنة الا اذا نص عقد المحكر على غير ذلك .

المادة ١٢٥٥- ١ - لا يجوز تحكير الاراضي الموقوفة باقل من اجرة المثل .

٢ - وتزيد الاجرة اذا زاد اجر المثل في نفسه زيادة فاحشة لا تقل عن الخمس .

٣ - ولا تلزم المحكر الزيادة بسبب البناء او الغراس .

المادة ١٢٥٦- يراعي عند تقدير زيادة الاجرة قيمة الارض الايجارية عند التقدير وموقعها ورغبات الناس فيها دون اعتبار لما فيها من ابنة او اغراس او لما أحدثه المحكر .

المادة ١٢٥٧- يسري التقدير الجديد لاجار الاراضي المحكرة من تاريخ الاتفاق او من تاريخ رفع الدعوى بطلبه من المحكمة المختصة .

المادة ١٢٥٨- على المحكر ان يتخذ من الوسائل ما يلزم لجعل الارض المحكرة صالحة للاستغلال مراعي الشروط المتفق عليها وطبيعة الارض ، والغرض الذي اعدت له وما يقضي به عرف الجهة التي تقع بها .

المادة ١٢٥٩- يجوز للمحكر فسخ عقد التحكير : -

١ - اذا لم يدفع المحكر الاجرة السنوية مدة ثلاث سنوات متتالية .

٢ - أو اذا وقع من المحكر اعمال جسيم في القيام بما يجب عليه نحو تعبير الارض .

٣ - ويتم الفسخ في الحالتين بحكم من المحكمة المختصة .

المادة ١٢٦٠- ١ - ينتهي حق المحكر بحلول الاجل المحدد له .

٢ - وينتهي قبل حلول الاجل اذا مات المحكر قبل ان يبنى او يغرس الا اذا طلب جميع الورثة بقاء المحكر واذن المتولي بملك .

٣ - وينتهي ايضا قبل حلول الاجل اذا استبدل الموقوف المحكر او نزع ملكيته للمصلحة العامة . وذلك مع عدم الاخلال بما للمحكر من حقوق طبقا للقانون .

المادة ١٢٦١- ١ - للمحكر اذا فسخ عقد التحكير او انتهى الاجل المحدد له ان يطلب ازالة البناء او الغراس او استبقاها مقابل دفع اقل قيمتهما مستحقي ازالة او البقاء ما لم يتفق على غير ذلك .

٢ - وللمحكمة ان تقرر وسيلة الوفاء بمقابل البناء او الغراس وميعاد سداه عند عجز المحكر عن الوفاء .

هذا من الأصول

المادة ١٢٦٢- لا تسع دعوى المطالبة بحق الحكر غير الموقوف اذا انقضت مدة خمس عشرة سنة على عدم استعماله واذا كان حق الحكر موقوفا كانت المدة ستا وثلاثين سنة .

المادة ١٢٦٣- تسري احكام الملكية المتعلقة بالشيوع والقسمة على حق الحكر حيثما كان ذلك ممكنا .

٢ - صور من الحكر

١ - عقد الاجارين :

المادة ١٢٦٤- ١ - عقد الاجارين هو ان يحكر الوقف ارضا عليها بناء في حاجة الى الاصلاح مقابل دفع مبلغ معجل من المال مساو لقيمة البناء بصرف بمعرفة المتولي على عمارة الوقف . واجرة سنوية للارض مساوية لاجر المثل .

٢ - تسري احكام الحكر على عقد الاجارين الا فيما يتعارض منها مع الفقرة السابقة .

٢ - خلو الانتفاع :

المادة ١٢٦٥- خلو الانتفاع عقد يؤجر به الوقف عينا مقابل قدر من المال يدفع للواقف او المتولي للاستعانة به على تعمير الوقف مع اجر ثابت لا يقل عن اجر المثل لمدة غير محددة .

المادة ١٢٦٦- لصاحب الخلو حق القرار في خلوه وله الفراغ عنه باذن من الواقف او المتولي .

المادة ١٢٦٧- الخلو لا يباع ولكن يورث ولصاحبه حق التصرف فيه متى كان يؤدي اجر المثل .

المادة ١٢٦٨- يلتزم المستأجر بمقتضى عقد الخلو ان يجعل العين سالحة للاستغلال .

المادة ١٢٦٩- للوقف حق فسخ عقد الخلو بعد التنبيه رسميا على صاحبه طبقا للقواعد الخاصة بالايجار على ان يرد له ما اتفق على المنشآت من نفقات ضرورية بعد حسم قيمة ما افادته منها .

المادة ١٢٧٠- تسري على عقد خلو الانتفاع الاحكام المتعلقة بايجار العقارات الموقوفة فيما لا يتعارض مع الاحكام السابقة .

الفصل الرابع

الحقوق المجردة

الفرع الاول

انشاء الحقوق المجردة

المادة ١٢٧١- الحق المجرد هو ارتفاع على عقار لمنفعة عقار مملوك لآخر .

المادة ١٢٧٢- ١ - تكسب الحقوق المجردة بالاذن او بالتصرف القانوني او بالميراث .

٢ - وتكسب بالقسم الحقوق المجردة الظاهرة ومنها المرور والمجرى والمسيل الا اذا ثبت ان الحق غير مشروع فانه يعتبر رفع ضرره مهما بلغ قدمه .

المادة ١٢٧٣- من اذن في استخدام حق مجرد على عقار مملوك له ان يرجع في اذنه متى شاء .

المادة ١٢٧٤- ١ - تعتبر القيود المفروضة على حق مالك العقارات في البناء حقوقا مجردة على هذه العقارات لفائدة العقارات التي فرضت لمصلحتها ما لم يتفق على غير ذلك .

٢ - وكل تجاوز لهذه القيود يستوجب المطالبة باصلاحه عينا او بالتصمين اذا ثبت موجبه .

المادة ١٢٧٥- اذا انشأ مالك عقارين منفصلين حقا مجردا ظاهرا بينهما بقي الحق اذا انتقل العقاران او احدهما الى ايدي ملاك اخرين دون تغيير في حالتهما ما لم يتفق على غير ذلك .

الفرع الثاني

بعض الحقوق المجردة

١ - الحائط المشترك

المادة ١٢٧٦- اذا كان الحائط مشتركا بين اثنين او اكثر فلا يجوز لاي من الشركاء فيه ان يتصرف بزيادة في البناء عليه بغير اذن من الآخرين .

المادة ١٢٧٧- ١ - للشريك في الحائط المشترك اذا كانت له مصلحة جدية في تعليته ان يعليه على نفقته بشرط الا يلحق بشريكه ضررا بليغا وعليه صيانة الحائط وتبنيته لحمل العبء الناشئ عن التعلية دون ان يؤثر ذلك على قدرته .

٢ - فاذا لم يكن الحائط المشترك سالحا للتعلية فعلى من يرغب فيها من الشركاء ان يعيد بناء الحائط كله على نفقته وحده .

المادة ١٢٧٨- اذا وهى الحائط المشترك ولم يعد سالحا للعرض الذي اقيم من اجله فنقطة اصلاحه وتجديده على جميع الشركاء بنسبة حصة كل منهم فيه .

المادة ١٢٧٩- ١ - لا يجوز للجار ان يجر جاره على اقامة حائط او غيره على حدود ملكه ولا على النزول عن جزء من حائط او من الارض القائم عليها الحائط .

٢ - وليس للمالك الحائط ان يهيمه دون عذر قوي ان كان هذا يضر بالجار الذي يستر ملكه بالحائط .

المادة ١٢٨٠- الحائط الذي يكون وقت انشائه فاصلا بين بنائين يعد مشتركا حتى يفرقهما ما لم يقيم دليل على غير ذلك .

٢ - حق الطريق

المادة ١٢٨١- يجوز لكل مالك على طريق عام ان يفتح بابا وذلك طبقا لما تقضي به القوانين المتعلقة بذلك .

المادة ١٢٨٢- ١ - ترفع من الطريق العام الاشياء الضارة بالمرور ولو كانت قديمة .

٢ - وتتبع في شأنها ما تقضي به القوانين والانظمة الخاصة بالطرق العامة .

هذا من المأهول

المادة ١٢٨٣- يجوز للسلطة المختصة ان تباع زوائد الطريق العام لمن يريد ان يلحقها بملكه القائم على الطريق بشرط عدم الاضرار بالمارة وبالملاك المجاورين .

المادة ١٢٨٤- الطريق الخاص كالمالك المشترك لمن لم حق المرور فيه ولا يجوز لاحد اصحاب الحق فيه ان يحدث شيئا يغير اذن من الباقيين .

المادة ١٢٨٥- لا يسوغ لمن لم حق المرور في الطريق الخاص الاتفاق على بيعه او قسمته او سد مدخله .

المادة ١٢٨٦- ١ - لا يجوز لغير الشركاء في الطريق الخاص فتح ابواب عليه او المرور فيه .
٢ - انما يجوز للمارين في الطريق العام الدخول الى الطريق الخاص عند الضرورة :

المادة ١٢٨٧- اذا قام احد الشركاء في الطريق الخاص بسد بابه المفتوح عليه فلا يسقط حق مروره ويجوز له ولخلفه من بعده ان يعيد فتحه .

المادة ١٢٨٨- نفقات تعبير الطريق الخاص على كل من الشركاء فيه بنسبة ما يعود عليه من فائدة .

٣ - حق المرور

المادة ١٢٨٩- اذا ثبت لاحد حق المرور في ارض مملوكة لآخر فليس لصاحبها منعه الا اذا كان مروره عملا من اعمال التسامح .

المادة ١٢٩٠- ١ - لصاحب العقار الذي لا يتصل بالطريق العام او ان وصوله اليه يتم بنفقة باهظة او مشقة كبيرة حق المرور في الارض المجاورة بالقدر المألوف لقاء مقابل عادل .
٢ - على ان هذا الحق لا يقوم الا في موضع يتحقق فيه نفقه ويقل ضرره .

المادة ١٢٩١- اذا كان المنع عن الطريق العام بسبب تجزئة العقار بناء على تصرف قانوني فلا يجوز طلب الممر الا في اجزاء هذا العقار .

٤ - حق الشرب

المادة ١٢٩٢- الشرب هو نوبة الانتفاع بالماء سقيا للارض او الغرس .

المادة ١٢٩٣- لكل ان يتنفع بمياه الانهر وفروعها وجداولها ذات المنفعة العامة وذلك طبقا لما تقتضي به القوانين والانظمة الخاصة .

المادة ١٢٩٤- من انشأ جدولا او مجرى ماء لري ارضه فليس لاحد غيره حق الانتفاع به الا باذنه .

المادة ١٢٩٥- ليس لاحد الشركاء في النهر او الجدول المشترك ان يشق منه جدولا اخر الا باذن باقي الشركاء

المادة ١٢٩٦- اذا لم يتفق اصحاب حق الشرب على القيام بالاصلاحات الضرورية للنهر المشترك جاز الزامهم بها بنسبة حصصهم بناء على طلب اي منهم .

المادة ١٢٩٧- حق الشرب يورث ويوصي بالانتفاع به ولا يباع الا تبعا للارض ولا يوهب ولا يؤجر .

٥ - حق المجرى

المادة ١٢٩٨- ١ - حق المجرى هو حق مالك الارض في جريان ماء الري في ارض غيره لتصل من موردها البعيد الى ارضه .

٢ - فاذا ثبت لاحد هذا الحق فليس للمالك الاراضي التي تجري فيها هذه المياه منعه .

المادة ١٢٩٩- اذا ثبت لاحد حق المجرى في ملك اخر وتحقق ضرره فعلى صاحب المجرى تعبيره واصلاحه ارفع الضرر فاذا امتنع جاز لصاحب الملك ان يقوم به على نفقة صاحب المجرى بالقدر المعروف

المادة ١٣٠٠- ١ - لكل مالك عقار يريد ان يستعمل لري ارضه المياه الطبيعية او الاصطناعية التي يكون له حق التصرف بها ان يحصل على مرور هذه المياه في الاراضي المتوسطة بينها وبين ارضه بشرط ان يدفع عن ذلك تعويضا معجلا وعلى شرط ان لا يخل ذلك بانتفاع صاحب الارض اخلالا يينا واذا اصاب الارض ضرر من جراء ذلك فان لصاحب الارض ان يطلب تعويضا عما اصابه من ضرر .

٢ - وعلى صاحب الارض ان يسمح بان تقام على ارضه الانشاءات اللازمة لحق المجرى لارض مجاورة لقاء تعويض يدفع مقدما وله الانتفاع بهذه المنشآت على ان يتحمل من مصروفات اقامتها ومقابل الانتفاع بها قدرا يتناسب مع ما يعود عليه من نفع .

المادة ١٣٠١- للمالك العقار اذا اصابه ضرر بسبب المنشآت المشار اليها في المادة السابقة ان يطلب تضمين ما اتلفته هذه المنشآت ممن افادوا منها .

٦ - حق المسيل

المادة ١٣٠٢- المسيل هو طريق اسالة المياه الطبيعية او تصريف المياه غير الصالحة او الزائدة عن الحاجة بمرورها في ارض الغير .

المادة ١٣٠٣- ١ - تتلقى الاراضي المنخفضة المياه السائلة سيلا طبيعيا من الاراضي العالية . دون ان يكون ليد الانسان دخل في اسالتها .

٢ - ولا يجوز للمالك الارض المنخفضة ان يقيم سدا لمنع هذا السيل .

٣ - كما لا يجوز للمالك الارض العالية ان يقوم بعمل يزيد من عبء الارض المنخفضة .

المادة ١٣٠٤- للمالك الارض الزراعية الذي يروي ارضه بالمياه الطبيعية او الصناعية حق تصريف المياه غير الصالحة او الزائدة عن حاجته بمرورها في ارض الغير مقابل تعويض مناسب .

المادة ١٣٠٥- للمالك الارضي التي تجري فيها مياه المسيل ان يتنفعوا بالمنشآت الخاصة بتصريف مياه اراضيهم على ان يتحمل كل منهم نفقات اقامة المنشآت وتعديلها وصيانتها بنسبة ما يعود عليه من فائدة .

المادة ١٣٠٦- لا يجوز لاحد اجراء مسيل ضار في ملك الغير او في الطريق العام او الخاص ويزال الضرر ولو كان قديما

المادة ١٣٠٧- لا يجوز لاصحاب المنشآت الجديدة تصريف مسيلها الى ملك اخر دون اذن منه .

هكذا من الأشهر

- المادة ١٣٠٨-١ - على مالك العقار ان يهيئ سطحه بصورة تسيل معها مياه الامطار في أرضه او في الطريق العامة ، مع مراعاة القوانين والانظمة الخاصة .
- ٢ - ولا يجوز له اسالة هذه المياه في الارض المجاورة .

الفرع الثالث

آثار الحقوق المجردة

- المادة ١٣٠٩- يتحدد نطاق الحق المجرد بالسند الذي أنشأه وبالعرف السائد في الجهة التي يقع بها العقار كما يخضع للاحكام التالية .
- المادة ١٣١٠- لملك العقار المتفع ان يباشر حقه في الحدود المشروعة وان يقوم بما يلزم لاستعمال حقه وصيانته دون زيادة في عبء الانتفاع .
- المادة ١٣١١- ١ - نفقات الاعمال اللازمة لمباشرة الحق المجرد وصيانته على عاتق صاحب العقار المتفع .
- ٢ - فاذا كانت الاعمال نافعة ايضا للعقار الخادم كانت نفقات الصيانة على الطرفين بنسبة ما يعود من نفع على كل منهما .

المادة ١٣١٢- لا يجوز لصاحب العقار الخادم ان يأتي بعمل من شأنه التأثير على استعمال الحق المجرد او تغيير وضعه الا اذا كان الانتفاع في المكان القديم أصبح أشد ارهاقا لملك العقار الخادم او كان يمنعه عن القيام بالاصلاحات المفيدة ، وحينئذ لملك هذا العقار ان يطلب نقل الحق الى موضع يتمكن فيه من استعمال حقه بسهولة الموضع القديم .

- المادة ١٣١٣- ١ - اذا جرى العقار المتفع بقي الحق المجرد مستحقا لكل جزء منه على الا يزيد ذلك في اعباء العقار الخادم .
- ٢ - فاذا كان الحق لا يفيد الا بعض هذه الاجزاء فلصاحب العقار الخادم ان يطلب انتهاءه عن باقيها .

- المادة ١٣١٤- ١ - اذا جرى العقار الخادم بقي الحق المجرد على كل جزء منه .
- ٢ - غير انه اذا كان الحق غير مستعمل في الواقع على بعض هذه الاجزاء ولا يمكن ان يستعمل عليها فلصاحب كل جزء منها ان يطلب اسقاط هذا الحق من الجزء الذي يخصه .

الفرع الرابع

انقضاء الحقوق المجردة

- المادة ١٣١٥- ينقضي الحق المجرد بانقضاء الاجل المحدد له او بزوال عله .
- المادة ١٣١٦- ينقضي الحق المجرد باجتماع العقارين الخادم والمتفع في يد مالك واحد ويعود اذا زال سبب انقضائه زوالا يرجع الى الماضي .
- المادة ١٣١٧- ينقضي الحق المجرد اذا تعدل استعماله بسبب تغير وضع العقارين الخادم والمتفع ويعود اذا عاد الوضع الى ما كان عليه .
- المادة ١٣١٨- ينقضي الحق المجرد بابطال صاحبه لاستخدامه واعلامه لصاحب العقار الخادم العدول عن تخصيصه .
- المادة ١٣١٩- ينقضي الحق المجرد اذا زال الغرض منه للعقار المتفع او بقيت له فائدة محدودة لا تتفق مع الاعباء الواقعة على العقار الخادم .
- المادة ١٣٢٠- انتفاع احد الشركاء على الشيوع بالحق المجرد يقطع مرور الزمان لمصلحة الباقيين .
- المادة ١٣٢١- لا تسع دعوى الطالبة بالحق المجرد اذا انقضت على عدم استعماله مدة خمس عشرة سنة فاذا كان الحق موقوفاً كانت المدة سنا وثلاثين سنة .

الكتاب الرابع

التأمينات العينية

الباب الاول :

- الرهن التأميني :
- الفصل الاول - انشاء الرهن التأميني
- الفصل الثاني - آثار الرهن التأميني
- الفصل الثالث - انقضاء الرهن التأميني

الباب الثاني :

- الرهن الحيازي :
- الفصل الاول - انشاء الرهن الحيازي
- الفصل الثاني - آثار الرهن الحيازي
- الفصل الثالث - احكام خاصة ببعض رهون الحيازية
- الفصل الرابع - انقضاء الرهن الحيازي

الباب الثالث :

- التوثيق العيني بنص القانون :
- (حقوق الامتياز)
- الفصل الاول - احكام عامة
- الفصل الثاني - انواع الحقوق الممتازة
- الفصل الثالث - احكام ختامية

هكذا من المأخوذ

الكتاب الرابع التأمينات العينية

الباب الاول الرهن التأميني

الفصل الاول انشاء الرهن التأميني

المادة ١٣٢٢- الرهن التأميني عقد به يكسب الدائن على عقار مخصص لوفاء دينه حقاً عينياً يكون له بمقتضاه ان يقدم على الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة في استيفاء حقه من ثمن ذلك العقار في اي يد يكون .

المادة ١٣٢٣- لا ينقذ الرهن التأميني الا بتسجيله ويلتزم الراهن نفقات العقد الا اذا اتفق على غير ذلك .

المادة ١٣٢٤- ١ - يجب ان يكون الراهن مالكا للعقار المرهون واهلا للتصرف فيه .
٢ - ويجوز ان يكون الراهن نفس المدين او كفيلاً عينياً يقدم رهناً لمصلحته :

المادة ١٣٢٥- لا يجوز رهن ملك الغير الا اذا اجازه المالك الحقيقي بسند موثق .

المادة ١٣٢٦- ١ - يجوز للاب ان يرهن ماله عند ولده الصغير وفي حالة عدم وجود الاب ، للجد ابي الاب رهن ماله عند ذلك الصغير .

٢ - واذا كان للاب دين عند ابنه الصغير فله ان يرهن لنفسه مال ولده .

٣ - وللاب او الجد ان يرهن مال الصغير بلدين على الصغير نفسه .

٤ - وله ايضاً ان يرهن مال احد اولاده الصغار لابنه الاخر الصغير بلدين له عليه على ان يؤخذ اذن للمحكمة في الحالات المبينة في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ .

٥ - وليس للاب ولا للجد ان يرهن مال ولده الصغير بلدين لاجني على الاب .

المادة ١٣٢٧- ١ - يجوز للوصي باذن للمحكمة ان يرهن مال الصغير او المحجور عند اجني بلدين له وصلي ابهما .

٢ - ولا يجوز له ان يرهن ماله عند الصغير او المحجور ولا ارتهان مال ابهما لنفسه .

المادة ١٣٢٨- يجب ان يكون العقار المرهون رهناً تأمينياً قائماً وموجوداً عند اجراء الرهن .

المادة ١٣٢٩- ١ - لا يجوز ان يقع الرهن التأميني الا على عقار يصح التعامل فيه او حق عيني على عقار .

٢ - ويجوز للمحكمة ان تبطل عقد الرهن التأميني اذا لم يكن العقار المرهون معيناً فيه تأمينياً كافياً .

المادة ١٣٣٠- يشمل الرهن التأميني ملحقات العقار المرهون من ابنية واغراس وعقارات بالتخصيص وكل ما يستحدث عليه من انشاءات بعد العقد .

المادة ١٣٣١- ١ - للشريك في عقار شائع ان يرهن حصته ويتحول الرهن بعد القسمة الى الحصة المرفزة التي تقع في نصيبه مع مراعاة قيده في دائرة التسجيل .

٢ - وتخصص المبالغ التي تستحق له من تعادل الحصص او ثمن العقار لسداد دين الرهن .

المادة ١٣٣٢- يشترط في مقابل الرهن التأميني ان يكون ديناً ثابتاً في الذمة او موعوداً به محدداً او عيناً من الاعيان المضمونة .

المادة ١٣٣٣- الرهن لا يتجزأ وكل جزء من العقار المرهون ضامن لكل الدين وكل جزء من الدين مضمون بالعقار المرهون .

المادة ١٣٣٤- تسري احكام الرهن التأميني على المقول الذي تقتضي قوانينه الخاصة تسجيله كالسيارة والسفينة .

الفصل الثاني آثار الرهن التأميني

اولاً - بين عقائديه :

١ - الراهن

المادة ١٣٣٥- للراهن ان يتصرف في عقاره المرهون رهناً تأمينياً دون ان يؤثر ذلك على حقوق المرتهن .

المادة ١٣٣٦- ١ - للراهن رهناً تأمينياً حق ادارة عقاره المرهون والحصول على غلته حتى تاريخ نزع ملكيته جبراً عند عدم وفاء الدين .

٢ - وتلحق غلته بالعقار المرهون من تاريخ نزع الملكية .

المادة ١٣٣٧- يضمن الراهن العقار المرهون رهناً تأمينياً وهو مسؤول عن سلامته كاملاً حتى تاريخ وفاء الدين والمرتهن ان يعترض على كل نقص في ضمانه وان يتخذ من الاجراءات ما يحفظ حقه على ان يرجع بالنفقات على الراهن .

المادة ١٣٣٨- ١ - اذا هلك العقار المرهون رهناً تأمينياً او تعيب بطلاً من الراهن كان للمرتهن ان يطلب وفاء دينه فوراً او تقديم ضمان كاف لديه .

٢ - فاذا كان الملاك او التعيب بسبب لا يد للراهن فيه كان له الخيار بين ان يقدم ضماناً كافياً للدين او وفاءه قبل حلول الاجل .

٣ - فاذا وقعت اعمال من شأنها ان تعرض العقار المرهون للهلاك او التعيب او تجعله غير كاف للضمان كان للمرتهن ان يطلب من المحكمة وقف هذه الاعمال واتخاذ الوسائل التي تمنع وقوع الضرر .

المادة ١٣٣٩- ينتقل الرهن جند هلاك العقار المرهون رهناً تأمينياً او تعيبه الى المال الذي يحل محله والمرتهن ان يستوفي حقه منه وفقاً لمرتبة .

المادة ١٣٤٠- اذا كان الراهن كفيلاً عينياً فلا يجوز اقتضاء الدين من غير العقار المرهون وليس له ان يطلب الرجوع على المدين قبل التنفيذ على عقاره .

هكذا من المأهول

٢ - المرتين

المادة ١٣٤١- للمرتين رهناً تأمينياً ان ينفرد عن حقه لآخر بشرط موافقة المدين ويسجل سند التفرد في دائرة التسجيل .

المادة ١٣٤٢- ١ - للمرتين رهناً تأمينياً ان يستوفي دينه من العقار المرهون عند حلول اجل الدين طبقاً لمرتبه وبعد اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراء او القوانين الخاصة .

٢ - فاذا لم ينف العقار بدينه كان له الرجوع بباقي دينه على اموال المدين كدائن عادي .

المادة ١٣٤٣- اذا اشترط في عقد الرهن تملك العين المرهونة للمرتين في مقابل دينه ان لم يؤده الراهن في الاجل المعين فالرهن صحيح والشرط باطل .

المادة ١٣٤٤- ١ - الاجارة المنجزة الصادرة من الراهن لا تنفذ في حق المرتين الا اذا كانت ثابتة بالتاريخ قبل الرهن .

٢ - اما الاجارة المضادة التي تبدأ بعد انتهاء الاجارة المنجزة فلا تنفذ في حق المرتين مطلقاً الا اذا سجلت في عقد الرهن .

ثانياً - بالنسبة الى غير المتعاقدين :

المادة ١٣٤٥- ينفذ الرهن التأميني في حق غير المتعاقدين من تاريخ تسجيله في دائرة التسجيل قبل ان يكسب الغير حقاً عينياً على العقار المرهون .

المادة ١٣٤٦- يقتصر اثر الرهن التأميني على المبلغ المحدد في سند الرهن والثابت في دائرة التسجيل ما لم ينص القانون او الاتفاق على غير ذلك .

المادة ١٣٤٧- لا تنفذ حوالة الرهن التأميني ولا التفرد عنه او التنازل عن درجته في حق غير المتعاقدين الا بقيداعها على سند الحق الاصلي وتسجيلها .

١ - حق التقدم

المادة ١٣٤٨- ١ - تؤدي ديون الدائنين المرتبين رهناً تأمينياً من ثمن العقار المرهون او من المال الذي حل محله طبقاً لمرتبة كل منهم ولو كانوا قد اجروا القيد في يوم واحد وذلك بهلحسم ما اتفق في هذا الشأن في الدوائر المختصة .

٢ - وتحدد هذه المرتبة بالرقم التتابعي للقيد فاذا تقدم اشخاص متعددون في وقت واحد لقيد رهونهم ضد مدين واحد وعلى عقار واحد فيكون قيد هذه الرهون تحت رقم واحد ويعتبر هؤلاء الدائنين عند التوزيع في مرتبة واحدة .

المادة ١٣٤٩- يجوز للدائن المرتين ان يتزل عن مرتبة رهنه بمقدار دينه لدائن مرتين اخر على ذات العقار المرهون

المادة ١٣٥٠- ١ - تعتبر مرتبة الرهن التأميني من تاريخ تسجيله في دائرة التسجيل .

٢ - ويحفظ بمرتبه حتى يقيد بدائرة التسجيل ما يدل على انقضاءه .

المادة ١٣٥١- يترتب على قيد الرهن ادخال مصروفات العقد والتسجيل ضمه في دين الرهن ومرتبه .

٢ - حق التبع :

المادة ١٣٥٢- للدائن المرتين رهناً تأمينياً حق تتبع العقار المرهون في يد اي حائز له لاستيفاء دينه عند حلول اجل الوفاء به طبقاً لمرتبه .

المادة ١٣٥٣- للدائن المرتين رهناً تأمينياً ان يتخذ اجراءات نزع ملكية العقار المرهون وبيعه اذا لم يؤد الدين في ميعاده وذلك بعد ائذار المدين وحائز العقار طبقاً للاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراء والقوانين الخاصة .

المادة ١٣٥٤- يعتبر حائزاً للعقار المرهون كل من انتقلت اليه بعد الرهن ملكيته او حق عيني اخر عليه بأي سبب دون ان يلزمه شخصياً دين الرهن .

المادة ١٣٥٥- لحائز العقار المرهون رهناً تأمينياً ان يؤدي دين الرهن والنفقات بعد ائذاره على ان يرجع بمسأداه على المدين وله ان يجل محل الدائن الذي استوفى دينه فيما له من حقوق .

المادة ١٣٥٦- لحائز العقار المرهون رهناً تأمينياً حق تطهير العقار الذي آل اليه من كل حق عيني ترتب عليه ثوبتاً لدين مسجل باداء الدين حتى تاريخ اجراء بيعه او في المواعيد التي حددها قانون الاجراء او القوانين الخاصة .

المادة ١٣٥٧- تتم اجراءات نزع الملكية الجبري عند عدم وفاء الدين طبقاً لاحكام قانون الاجراء والقوانين الخاصة .

المادة ١٣٥٨- يجوز لحائز العقار المرهون رهناً تأمينياً ان يدخل في اجراءات بيع العقار بالمراد فاذا رسا المراد عليه وادى الثمن اعتبر مالكا للعقار بمقتضى سند ملكيته الاصلي ويتحرر العقار من الحق المسجل .

المادة ١٣٥٩- اذا رسا مراد العقار المرهون رهناً تأمينياً على غير حائزه فانه يكسبه بمقتضى قرار رسو المراد عليه ويتلقى حقه عن الحائز .

المادة ١٣٦٠- ١ - يضمن الحائز كل ما يصيب العقار المرهون من تخريب او تعيب .

٢ - وعليه رد غلة العقار من تاريخ ائذاره بوفاء الدين .

المادة ١٣٦١- اذا زاد ثمن العقار المبيع على قيمة الديون الموثقة كانت الزيادة للحائز ، ولدائنيه المرتبين ان يستوفوا ديونهم منها .

المادة ١٣٦٢- لحائز العقار المرهون رهناً تأمينياً ان يعترض على الدين الذي بيع العقار بسببه بكل ما كان يجوز للمدين ان يعترض به اذا كان الدين موثقاً بعد سند ملكية الحائز .

المادة ١٣٦٣- ١ - يرجع الحائز بدعوى الضمان على المالك السابق في الحدود التي يرجع بها الخلاف على من تلقى منه الملكية معاوضة او تبرعاً .

٢ - ويرجع الحائز ايضاً على المدين بما دفعه زيادة على ما هو مستحق في ذمته بمقتضى سند ملكيته ايا كان السبب في دفع هذه الزيادة ، ويحل محل الدائنين الذين وقاهم حقوقهم .

ويوجه خاص يحل محلهم فيما لهم من تأمينات قدمها المدين دون التأمينات التي قدمها شخص اخر غير المدين .

هذا من الأصول

الفصل الثالث

انقضاء الرهن التأميني

- المادة ١٣٦٤- ١ - ينقضي الرهن بانقضاء الالتزام الموثق به .
٢ - فإذا زال سبب انقضاء الالتزام عاد الرهن كما كان دون مساس بحقوق الغير حسن النية التي اكتسبها بين زوال الحق وعودته .

- المادة ١٣٦٥- ١ - للمدين ان يؤدي الدين الموثق بالرهن وملحقاته قبل حلول ميعاد الوفاء به .
٢ - وله ان يودعه دائرة التسجيل التي تقوم بعد التحقق من قيمته بتسوية ما يستحق في ذمة المدين وتسليمه سند الوفاء وانهاء الرهن . على ان تسراعى في ذلك احكام القوانين الخاصة .

المادة ١٣٦٦- ينقضي الرهن ببيع العقار المرهون وفقاً لقانون الاجراء والقوانين الخاصة ودفع ثمنه الى الدائنين المرتبين طبقاً لمرتبة كل منهم او ابداعه .

المادة ١٣٦٧- ينقضي الرهن التأميني بانتقال ملكية العقار المرهون الى المرتبين او انتقال حق الرهن الى الراهن على ان يعود بزوال السبب اذا كان لزواله اثر رجعي .

المادة ١٣٦٨- ينقضي الرهن التأميني اذا تنازل الدائن المرتين عنه تنازلاً موقتاً وله ان يتنازل عن حق الرهن مع بقاء الدين .

- المادة ١٣٦٩- ١ - ينقضي الرهن التأميني بهلاك محله .
٢ - وتراعى احكام هلاك الرهن المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ١٣٧٠- ١ - اذا انقضت مدة التقادم على الدين الموثق بالرهن ، جاز للراهن ان يطلب الحكم بفك الرهن .

٢ - واذا انتقل العقار المرهون الى حائز فله ان يمنع بالتقادم اذا سكت المرتين دون عذر عن رفع دعوى الرهن عليه مدة خمس عشرة سنة .

المادة ١٣٧١- لا ينقضي الرهن بموت الراهن او المرتين ، ويبقى قائماً عند الورثة .

الباب الثاني

الرهن الحيازي

الفصل الاول

انشاء الرهن الحيازي

المادة ١٣٧٢- الرهن الحيازي هو احتباس مال في يد الدائن او يد عدل ضماناً لحق يمكن استيفاءه منه كله او بعضه بالتقدم على سائر الدائنين .

المادة ١٣٧٣- يشترط في المرهون رهناً حيازياً ان يكون متدور التسليم عند الرهن صالحاً للبيع .

المادة ١٣٧٤- يشترط في مقابل الرهن الحيازي ان يكون ديناً ثابتاً ثبوتاً صحيحاً في الدمة او موعوداً به محدداً عند الرهن .

المادة ١٣٧٥- يشترط لتسام الرهن الحيازي ولزومه ان يقبضه الدائن او العدل والراهن ان يرجع عن الرهن قبل التسليم .

المادة ١٣٧٦- للراهن والمرتين ان يتفقا على وضع المرهون حيازياً في يد عدل ، وتصبح يد العدل كيد المرتين ويتم الرهن بقبضه .

المادة ١٣٧٧- ١ - لا يجوز للعدل ان يسلم المرهون للراهن او المرتين دين رضا الاخر مادام الدين قائماً وله ان يسترده اذا كان قد سلمه .

٢ - واذا تلف المرهون قبل الاسترداد ضمن العدل قيمته .

المادة ١٣٧٨- اذا توفي العدل ولم يتفق الراهن والمرتين على ابداع الرهن عند غيره جاز لايهما ان يطلب من المحكمة ان تأمر بوضعه في يد عدل تختاره .

المادة ١٣٧٩- ١ - يشترط في الراهن رهناً حيازياً بلدين عليه او غيره ان يكون مالكا للمرهون واهلاً بالتصرف فيه .

٢ - غير انه مع مراعاة احكام القوانين الخاصة يجوز لمن له حق التصرف في ارض اميرية رهناً حيازياً بلدين عليه او على غيره .

المادة ١٣٨٠- تسري على الرهن الحيازي احكام المادتين ١٣٢٦ و ١٣٢٧ المتعلقين بالرهن التأميني .

المادة ١٣٨١- تسري على رهن المال الشائع رهناً حيازياً احكام الرهن التأميني المنصوص عليها في المادة ١٣٣١ من هذا القانون .

المادة ١٣٨٢- تسري على الرهن الحيازي احكام عدم جواز تجزئة المرهون ضماناً للدين المنصوص عليها في المادة ١٣٣٣ من هذا القانون ويبقى كله ضماناً لكل الدين او لجزء منه .

هذا من الأصول

المادة ١٣٨٣- يشمل الرهن الحيازي كل ما يشمل البيع من ملحقات متصلة بالرهون .

المادة ١٣٨٤- ١ - يجوز ان يكون المرهون حيازياً ضماناً لأكثر من دين بمرتبة واحدة بشرط ان يتم رهنه بعقد واحد .

٢ - ويكون كاه مرهوناً عند كل من الدائنين مقابل دينه .

المادة ١٣٨٥- ١ - يجوز رهن المال المعار باذن من صاحبه المغير وبشروطه .

٢ - وليس للمغير ان يسترد المال المرهون قبل اداء الدين .

الفصل الثاني

آثار الرهن الحيازي

اولاً - بين عاقلديه :

١ - الرهن :

المادة ١٣٨٦- ١ - لا يجوز للراهن ان يتصرف في المرهون حيازياً تصرفاً قابلاً للفسخ مثل البيع والاجارة والهبة الا بقبول المرتين .

٢ - فاذا كان التصرف بيعاً فان حق المرتين ينتقل الى ثمن المرهون :

المادة ١٣٨٧- ١ - اذا اقر الراهن بالرهون حيازياً لتغيره فلا يسري اقراره في حق المرتين :

٢ - ولا يسقط حق المرتين في حبس المرهون حتى يستوفي دينه :

المادة ١٣٨٨- يضمن الراهن سلامة للمرهون وليس له ان يأتي عملاً ينقص من ضمانه او يحول دون مباشرة المرتين لحقوقه .

المادة ١٣٨٩- تسري على الرهن الحيازي احكام تلف المرهون او تعيبه بسبب خطأ الراهن او قضاء وقدر المخصوص عليها في المادة (١٣٣٨) من هذا القانون .

المادة ١٣٩٠- ينتقل الرهن عند هلاك للمرهون حيازياً او تعيبه الى المال الذي حل محله . وللمرتين ان يستوفي حقه منه وفقاً لاحكام المادة (١٣٣٩) من هذا القانون .

٢ - المرتين :

المادة ١٣٩١- على المرتين ان يحفظ المرهون حيازياً بنفسه او بأمينه وان يعنى به عناية الرجل المعتاد وهو مسئول عن هلاكه او تعيبه ما لم يثبت ان ذلك يرجع الى سبب لا يد له فيه، وعلى ان تراعى احكام المادتين ٩٤٠ و ١٣٩٦ من هذا القانون .

المادة ١٣٩٢- ليس للمرتين ان يتصرف في المرهون بغير اذن من الراهن ولا يجوز له بيعه الا اذا كان وكيلاً في البيع .

المادة ١٣٩٣- ١ - لا يجوز للمرتين ان يتفخ بالرهون حيازياً مقولاً او عقاراً بغير اذن الراهن .

٢ - فاذا اذن الراهن وابعح له الانتفاع بنفسه بلا شرط من الدائن فله الانتفاع بنفسه ولا يسقط من الدين شيء في مقابل ذلك .

٣ - وللمرتين ان يستغله استغلالاً كاملاً باذن الراهن على ان يخسم ما حصل عليهن الغلة اولاً من النفقات التي اداها عن الراهن وثانياً من اصل الدين :

المادة ١٣٩٤- اذا اساء الدائن استعمال الشيء المرهون حتى للراهن ان يطلب وضع المرهون تحت يد عدل .

المادة ١٣٩٥- للمرتين ان يحبس المرهون حيازياً الى ان يستوفي كامل دينه وما يتصل به من ملحقات او نفقات ويعتقد عليه ان يرد المرهون الى رهنه .

المادة ١٣٩٦- ١ - اذا هلك المرهون في يد المرتين ضمن قيمته يوم القبض .

٢ - فاذا كانت قيمته مساوية لقيمة ضمانه سقط الدين سواء أكان المالك يتعدي المرتين ام لا .

٣ - واذا كانت قيمته اكثر من الدين سقط الدين عن الراهن وضمن المرتين الباقي ان كان المالك [تعدياً] او تقصيره في حفظه .

٤ - واذا كانت قيمته اقل من الدين سقط من الدين بقدره ويرجع الدائن بما بقي له على الراهن

المادة ١٣٩٧- للمرتين حيازياً حقوق المرتين رهناً تأمينياً في التنفيذ على المرهون ثم على سائر اموال المدين عند عدم استيفاء كامل دينه المنصوص عليها في المادة (١٣٤٢) من هذا القانون :

المادة ١٣٩٨- تسري على الرهن الحيازي احكام بطلان الاتفاق على تملك المرهون عند عدم وفاء الدين في الرهن التأميني المنصوص عليها في المادة ١٣٤٣ من هذا القانون :

ثانياً - بالنسبة الى الغير :

حق الحبس وحق التبعية والاولوية

المادة ١٣٩٩- يجب لفاذ عقد الرهن الحيازي في حق الغير ان يكون المرهون في يد الدائن المرتين او العدل الذي ارضاه الطرفان :

المادة ١٤٠٠- للمرتين حبس المال المرهون تحت يده حتى يستوفي دينه كاملاً فاذا زالت يده عنه دون ارادته كان له حق استرداده :

المادة ١٤٠١- يضمن المرهون حيازياً اصل الدين والنفقات الضرورية التي يؤديها المرتين على الراهن ومصروفات عقد الرهن وتنفيذه .

الفصل الثالث

احكام خاصة ببعض الرهون الحيازية

اولاً - رهن العقار :

المادة ١٤٠٢- لا يعتبر الرهن العقاري الحيازي نافلاً بالنسبة للغير الا اذا سجل في دائرة التسجيل الى جانب حيازة الدائن المرتين :

المادة ١٤٠٣- ١ - للدائن المرتهن ان يعير المرهون حيازيا او يوجره الى راعته على ان يظل المرهون ضامنا لوفاء الدين ودون ان يؤثر ذلك على نفاذ الرهن في حق الغير .

٢ - ويتبع في شأن الايجار المدفوع من الراهن ما نصت عليه المادة (١٣٩٣) من هذا القانون بشأن غلة العين المرهونة .

المادة ١٤٠٤- يؤدي الدائن المرتهن النفقات اللازمة لاصلاح المرهون وصيانته وما يستحق عليه من ضرائب وتكاليف على ان يحسم ذلك من غلة العقار المرهون او من ثمنه عند بيعه وفقا لمرتبة دينه .

ثانيا - رهن المنقول :

المادة ١٤٠٥- لا يعتبر رهن المنقول حيازيا نافذا في حق الغير الا اذا دون في ورقة ثابتة التاريخ يحدد فيها الدين والمال المرهون الى جانب انتقال الحيازة الى المرتهن .

المادة ١٤٠٦- اذا كان المرهون مهددا بان يصيبه هلاك او نقص في القيمة اعلن المرتهن الراهن بذلك . فاذا لم يقدم الراهن للمرتهن تأمينا اخر لاجاز لكل منهما ان يطلب من المحكمة بيع المرهون وحيث يتنقل حق الدائن الى الثمن .

المادة ١٤٠٧- يجوز للراهن ان يطلب من المحكمة اذا بيع الشيء المرهون اذا سنحت فرصة لبيعه صفقا رابحة ولو كان ذلك قبل حلول اجل الدين وتحدد المحكمة عند الاذن شروط البيع وتفصل في امر ايداع الثمن .

المادة ١٤٠٨- تسري الاحكام السابقة بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع القوانين التجارية والقوانين الخاصة .

ثالثا - رهن الديون :

المادة ١٤٠٩- من رهن دينه له يلزمه ان يسلم الى المرتهن السند المثبت لهذا الدين .

المادة ١٤١٠- ١ - لا يكون رهن الدين نافذا في حق المدين او قبل الغير الا اذا اعلن هذا الرهن رسميا الى المدين او رضي به .

٢ - ولا يكون نافذا في حق الغير الا بمجازة المرتهن لسند الدين المرهون ، ونحسب للرهن مرتبة من التاريخ الثابت للاعلان او القبول .

المادة ١٤١١- يتم رهن الاسناد الاسمية او المحررة لامر بالطريقة الخاصة التي نص عليها القانون لحوائثها على ان يذكر ان الحوالة تمت على سبيل الرهن .

المادة ١٤١٢- لا يجوز رهن الدين الذي لا يقبل الحوالة او الحجز .

المادة ١٤١٣- للمرتهن ان يحصل على الاستحقاقات الدورية للدين المرهون والتكاليف المتصلة به وله ان يحسم ذلك من النفقات ثم من أصل دينه .

المادة ١٤١٤- على الدائن المرتهن المحافظة على الدين المرهون فاذا كان له ان يقتضي شيئا من هذا الدين دون تدخل من الراهن وكان عليه ان يقتضيه في الزمان والمكان المعينين للاستيفاء وان يبادر بالخطار الراهن بذلك .

المادة ١٤١٥- للمدين في الدين المرهون ان يتمسك قبل الدائن المرتهن بأوجه الدفع المتعلقة بصحة الحق المضمون بالرهن وكذلك بأوجه الدفع التي تكون له هو قبل دائته الاصيلي ، كل ذلك بالقدر الذي يجوز فيه للمدين في حالة الحوالة ان يتمسك بهذه الدفع قبل المحال اليه .

المادة ١٤١٦- ١ - يجب على المدين في الدين المرهون ان يؤدي الدين الى الراهن والمرتهن معا اذا استحق قبل استحقاق الدين المضمون بالرهن .

٢ - وللراهن والمرتهن ان يتفقا على ايداع ما يؤديه المدين في يد عدل حتى يستحق الدين المضمون ويستقل حق الرهن الى ما تم ايداعه .

المادة ١٤١٧- اذا اصبح الدين المرهون والدين المضمون بالرهن كلاهما مستحق الاداء ولم يستوف المرتهن حقه جاز له ان يقبض من الدين المرهون ما يكون مستحقا له ويرد الباقي الى الراهن ، هذا اذا كان المستحق له والدين المرهون من جنس واحد . والا جاز له ان يطلب بيع الدين المرهون او تملكه بقيمته لاستيفاء حقه .

المادة ١٤١٨- تسري احكام رهن المنقول حيازيا على رهن الدين بما لا يتعارض مع الاحكام السابقة .

الفصل الرابع انقضاء الرهن الحيازي

المادة ١٤١٩- ينقضي حق الرهن الحيازي بانقضاء الدين الموثق ويعود معه اذا زال السبب الذي انقضى به الدين دون انحلال بالحقوق التي يكون الغير حسن النية قد كسبها قانونا في الفترة ما بين انقضاء الدين وعودته .

المادة ١٤٢٠- ينقضي الرهن الحيازي ايضا بتنازل الدائن المرتهن عن حقه في الرهن صراحة او دلالة .

المادة ١٤٢١- ينقضي الرهن الحيازي باتحاده مع حق الملكية في يد واحد على انه يعود اذا زال السبب بأثر رجعي .

المادة ١٤٢٢- ينقضي الرهن الحيازي بهلاك الشيء او انقضاء الحق المرهون .

المادة ١٤٢٣- لا ينقضي الرهن الحيازي بموت الراهن او المرتهن ويبقى رهنا عند الورثة حتى وفاء الدين .

هكذا من الأصول

الباب الثالث

التوثيق العيني بنص القانون

- حقوق الامتياز -

الفصل الاول

احكام عامة

المادة ١٤٢٤- الامتياز حق عيني تابع بخول الدائن اسبقية اقتضاء حقه مراعاة لصفته ويتقرر بنص القانون .

المادة ١٤٢٥- ١ - اذا لم ينص القانون على مرتبة امتياز الحق كانت مرتبته تالية للحقوق المنصوص عليها في هذا الباب .

٢ - واذا كانت الحقوق في مرتبة واحدة فانها تؤدي بنسبة كل منها ما لم يقض القانون بغير ذلك.

المادة ١٤٢٦- يقع الامتياز العام للدائن على جميع اموال المدين . اما الامتياز الخاص فيرد على منقول او عقار معين.

المادة ١٤٢٧- ١ - لا يؤثر الامتياز على حقوق حائز المنقول اذا كان حسن النية .

٢ - ويعتبر حائزا في حكم الفقرة السابقة مؤجر العقار بالنسبة للمقولات الموجودة بالعين المؤجرة وصاحب الفندق بالنسبة لامتعة التزلز .

٣ - ولصاحب الامتياز على المنقول اذا خشي ضياعه او التصرف فيه ان يطلب وضعه تحت الحراسة

المادة ١٤٢٨- ١ - تسري احكام الرهن التأميني على حقوق الامتياز الواردة على العقار بما لا يتنافى مع طبيعتها

٢ - على انه لا عمل لتسجيل حقوق الامتياز الموققة لحقوق خزانة الدولة ورسوم ونفقات البيوع القضائية .

المادة ١٤٢٩- تسري احكام الرهن التأميني المتعلقة بهلاك الشيء وتعبية على حقوق الامتياز .

المادة ١٤٣٠- ينقضي حق الامتياز بنفس الطرق التي ينقضي بها حق الرهن التأميني والحيازي ووفقا لاحكام اقتضاء هذين الحقين ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك .

الفصل الثاني

انواع الحقوق الممتازة

المادة ١٤٣١- الحقوق المبينة في النصوص التالية تكون ممتازة بمرتبتها فيها وتستوفي فيما بينها بنسبة كل منها وذلك الى جانب حقوق الامتياز المقررة بنصوص خاصة .

اولا - حقوق الامتياز العامة وحقوق الامتياز الخاصة على منقول .

المادة ١٤٣٢- يكون للمصروفات القضائية التي اتفقت لمصلحة الدائنين المشتركة في حفظ اموال المدين وبيعها حق امتياز على ثمن هذه الاموال وتستوفي قبل أي حق آخر .

المادة ١٤٣٣- ١ - للضرائب والرسوم والحقوق الاخرى من اي نوع كانت المستحقة للحكومة امتياز بالشروط المقررة في القوانين الصادرة بهذا الشأن .

٢ - وتستوفي هذه المستحقات من ثمن الاموال المتعلقة بالامتياز في اية يد كانت قبل اي حق اخر عدا المصروفات القضائية .

المادة ١٤٣٤- للنفقات التي صرفت في حفظ المنقول او اصلاحه امتياز عليه وتستوفي من ثمنه بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للحكومة .

المادة ١٤٣٥- ١ - يكون للدين الآتية ، بقدر ما هو مستحق منها في السنة الشهور الاخيرة حق امتياز على جميع اموال المدين من منقول وعقار : -

أ - المبالغ المستحقة ، من اجور ومرتبات وتعويضات ومكافآت الخدم والكتاب والعمال وكل أجبر آخر .

ب - المبالغ المستحقة عما صرف للمدين ولم يموله من مأكّل وملبس ودواء .

ج - النفقة المستحقة في ذمة المدين لمن يجب نفقتهم عليه .

٢ - وتستوفي هذه المبالغ مباشرة بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزينة ومصروفات الحفظ والاصلاح ، اما فيما بينها فتستوفي بنسبة كل منها .

المادة ١٤٣٦- ١ - يكون لأثمان البذار والسماذ وغيره من مواد التخصيب والمبيدات الحشرية ونفقات الزراعة والحصاد امتياز على المحصول الذي صرفت في انتاجه وتستوفي من ثمنه بعد الحقوق السابقة ان وجدت .

٢ - كما يكون لأثمان الآلات الزراعية ونفقات اصلاحها امتياز عليها في نفس المرتبة .

المادة ١٤٣٧- لاجرة العقارات والاراضي الزراعية لستين او لمدة الاجار ان قلت عن ذلك ، ولكل حق اخر للمؤجر بمقتضى عقد الاجار امتياز على ما يكون موجودا بالعين المؤجرة ومملوكا للمستأجر من منقول قابل للحجز او محصول زراعي .

المادة ١٤٣٨- يثبت امتياز الاجرة المشار اليه في المادة السابقة ولو كانت المقولات مملوكة لزوجبة المستأجر او للغير الذي يجهل المؤجر حقه وذلك مع مراعاة الاحكام الخاصة بالمنقول المسروق او الضائع .

المادة ١٤٣٩- يثبت امتياز دين الاجار على المنقولات والمحصولات الموجودة بالعين المؤجرة والمملوكة للمستأجر التالي اذا نص في العقد على منع المستأجر من التأجير لغيره فاذا لم ينص على ذلك فلا يثبت الامتياز الا للمبالغ المستحقة للمستأجر الاصلي في ذمة المستأجر منه عند المطالبة .

المادة ١٤٤٠- للمؤجر حق تتبع الاموال المثقلة بالامتياز اذا نقلت من العين المؤجرة بغير رغبته او بغير علمه ولم يسبق في العين اموال كافية لضمان الحقوق الممتازة وذلك دون اختلال بحقوق حسني النية من الغير على هذه الاموال ويبقى الامتياز قائما على الاموال التي نقلت ولو اضر بحق الغير لمدة ثلاث سنوات من يوم نقلها اذا اوقع المؤجر عليها حجزا في خلال ثلاثين يوما من تاريخ النقل ، ومع ذلك اذا بيعت هذه الاموال الى مشتر حسن النية في سوق عام او في مزاد علني او ممن يتجر في مثلها وجب على المؤجر ان يرد الثمن الى المشتري .

هذا من الشاهل

المادة ١٤٤١- يستوفى دين ايجار العقارات والاراضي الزراعية من ثمن الاموال المثقلة بالامتياز بعد الحقوق الواردة في المواد السابقة الا ما كان منها غير نافذ في حق المؤجر باعتباره حائزا حسن النية .

المادة ١٤٤٢- ١ - المبالغ المستحقة لصاحب الفندق في دعة التزيل عن اجرة الاقامة والمؤونة وما صرف لحسابه ، لها امتياز على الامتعة التي احضرها التزيل في الفندق او ملحقاته .

٢ - ويقع الامتياز على الامتعة ولو كانت غير مملوكة للتزيل . اذا لم يثبت ان صاحب الفندق كان يعلم وقت ادخالها عنده بحق الغير عليها بشرط ان لا تكون تلك الامتعة مسروقة او ضائعة ، ولصاحب الفندق ان يعارض في نقل الامتعة من فندقه ما دام لم يستوفضه كاملا، فاذا نقلت الامتعة رغم معارضته اودون علمه ، فان حق الامتياز يبقى قائما عليها دون اخلال بالحقوق التي كسبها الغير بحسن نية على هذه الاموال .

المادة ١٤٤٣- يكون لامتياز صاحب الفندق مرتبة المؤجر فاذا اجتمع الحقان قدم اسبقهما تاريخا ما لم يكن غير نافذ في حق الآخر .

المادة ١٤٤٤- ١ - لبائع المنقول امتياز عليه بالثمن وملحقاته ويبقى هذا الامتياز ما دام المنقول محتفظا بلبانيته وذلك دون اخلال بالحقوق التي اكتسبها من كان حسن النية من الغير ومع مراعاة الاحكام الخاصة بالمواد التجارية .

٢ - وبلي هذا الامتياز الحقوق المتقدمة الواقعة على منقول ويسري في حق المؤجر وصاحب الفندق اذا ثبت علمهما عند وضع المنقول في العين المؤجرة او في الفندق .

المادة ١٤٤٥- ١ - للشركاء في المنقول اذا اقتسموه امتياز عليه ضمانا لحق كل منهم في الرجوع على الآخرين بسبب القسمة واستيفاء ما تقرر لهم فيها من معدل .

٢ - ولامتياز المتقاسم مرتبة امتياز البائع ويقدم اسبقهما تاريخا اذا اجتمعا :

ثانيا - حقوق الامتياز الخاصة على عقار :

المادة ١٤٤٦- ١ - ما يستحق لبائع العقار او مفرغه ، من الثمن وملحقاته له حق امتياز على العقار المبيع او المفرغ :

٢ - ويجب تسجيل حق الامتياز في دائرة تسجيل الاراضي وتكون مرتبته من تاريخ تسجيله

المادة ١٤٤٧- ١ - للشركاء في العقار اذا اقتسموه حق امتياز عليه ضمانا لحق رجوع ايهم على الآخرين بما تخوله القسمة من حق في اقتضاء معلما :

٢ - ويجب تسجيل حق الامتياز الناشئ عن القسمة وتحدد مرتبته من تاريخ التسجيل .

هذا من المأهول

الفصل الثالث

احكام ختامية

المادة ١٤٤٨- ١ - يلغى العمل بما يتعارض مع احكام هذا القانون من مجلة الاحكام العدلية .

٢ - عند تطبيق احكام هذا القانون تراعى احكام القوانين الخاصة .

المادة ١٤٤٩- رئيس الوزراء والوزراء كل في نطاق اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٦/٥/٢٣

الحسين بن طلال

وزير المالية وزير التربية والتعليم وزير الثقافة والاعلام وزير الاشياء رئيس الوزراء ووزير
سالم مساعده ذوقان الهنداوي صلاح ابو زيد صبحي امين عمر زيد الرفاعي

وزير النقل وزير الاوقاف والشؤون وزير الزراعة وزير الاشغال العامة وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده عبد العزيز اخياط مروان الحمد احمد الشويكي غالب بركات

وزير المواصلات ووزير وزير دولة لشؤون وزير الصحة بالوكالة ناجي حسين الطراونه راكان عناد الجازي لروت التلهوني
محمد عضوب الزين عبد الله رئاسة الوزراء

وزير الشؤون البلدية وزير العمل وزير الشؤون الخارجية وزير دولة وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي عصام المجلولي حسن ابراهيم صلاح جمعه رجائي المعشر

فهرس مشروع القانون المدني

١ - الباب التمهيدي

رقم المادة

الفصل الاول :

احكام عامة

١ - القانون وتطبيقه

٢ - التطبيق الزمني للقانون

٣ - التطبيق المكاني للقانون

الفصل الثاني :

الاشخاص

١ - الشخص الطبيعي

٢ - الاشخاص الحكيمة

الفصل الثالث :

الاشياء والاموال

الفصل الرابع :

الحق :

الفرع الاول - نطاق استعمال الحق

- اساءة استعمال الحق

الفرع الثاني - اقسام الحق

الفرع الثالث - اثبات الحق :

١ - ادلة الاثبات

٢ - قواعد عامة في الاثبات

٣ - تطبيق قواعد واحكام الاثبات

٢ - الكتاب الاول

الحقوق الشخصية

الباب الاول

مصادر الحقوق الشخصية

الفصل الاول :

العقد :

الفرع الاول ١ - انعقاد العقد

٢ - النيابة في التعاقد

٨٧-٨٩

٩٠-١٠٧

١٠٨-١١٥

رقم المادة

٣ - شروط العقد :

اولا: أ - أهلية التعاقد .

ب - عيوب الرضا:

١ - الاكراه

٢ - التغيرير والغبن

٣ - الغلط

ثانيا : - المحل والنسب -

أ - المحل

ب - السبب

ثالثا : - العقد الصحيح والباطل والفاقد :

أ - العقد الصحيح

ب - العقد الباطل

ج - العقد الفاسد

رابعا : - العقد الموقوف والعقد غير اللازم :

أ - العقد الموقوف

ب - العقد غير اللازم

خامسا : - الخيارات التي تشوب لزوم العقد :

أ - خيار الشرط

ب - خيار الرؤية

ج - خيار التمين

د - خيار البيع

الفرع الثاني - آثار العقد :

١ - بالنسبة للمتعاقدين

٢ - اثر العقد بالنسبة الى الغير

٣ - تفسير العقود

٤ - انحلال العقد (الاقالة)

٥ - اثار انحلال العقد

الفصل الثاني :

التصرف الانفرادي (الرعد)

الفصل الثالث :

الفعل الضار :

الفرع الاول - احكام عامة

١١٦-١٣٤

١٣٥-١٤٢

١٤٣-١٥٠

١٥١-١٥٦

١٥٧-١٦٤

١٦٥-١٦٦

١٦٧

١٦٨-١٦٩

١٧٠

١٧١-١٧٥

١٧٦

١٧٧-١٨٣

١٨٤-١٨٨

١٨٩-١٩٢

١٩٣-١٩٨

١٩٩-٢٠٥

٢٠٦-٢١٢

٢١٣-٢٤٠

٢٤١-٢٤٧

٢٤٨-٢٤٩

٢٥٠-٢٥٥

٢٥٦-٢٧٢

هكذا من الأصول

رقم المادة

٢٧٤-٢٧٣

٢٧٨-٢٧٥

٢٨٧-٢٧٩

٢٨٨

٢٨٩

٢٩٠

٢٩٢-٢٩١

٢٩٥-٢٩٣

٣٠٠-٢٩٦

٣٠٨-٣٠١

٣١٠-٣٠٩

٣١١

٣١٢

الفرع الثاني - ١ - ما يقع على النفس

٢ - اتلاف المال

٣ - الغصب والتعدي

الفرع الثالث - المسؤولية عن فعل الغير

الفرع الرابع - : صور من المسؤولية :

١ - جناية الحيوان

٢ - انهيار البناء

٣ - الاشياء والآلات

الفصل الرابع :

الفعل النافع :

الفرع الاول - الكسب بلا سبب

الفرع الثاني - قبض غير المستحق

الفرع الثالث - الفضالة

الفرع الرابع - قضاء دين الغير

الفرع الخامس - حكم مشترك (دعوى الاثراء بلا سبب)

الفصل الخامس :

القانون

الباب الثاني

اثر الحق

الفصل الاول :

احكام عامة

الفصل الثاني :

وسائل التنفيذ :

الفرع الاول - التنفيذ الاختياري :

١ - الوفاء :

أ - طرعا الوفاء

ب - لن يكون الوفاء

ج - رفض الوفاء

د - محل الوفاء وزمانه ومكانه

واثباته .

٣١٩-٣١٧

٣٢١-٣٢٠

٣٢٨-٣٢٢

٣٢٩-٣٢٢

رقم المادة

٣٤٢-٣٤٠

٣٥٢-٣٤٣

٣٥٤-٣٥٣

٣٥٥

٣٥٩-٣٥٦

٣٦٤-٣٦٠

٣٦٧-٣٦٥

٣٦٩-٣٦٨

٣٧٤-٣٧٠

٣٨٦-٣٧٥

٣٩٢-٣٨٧

٤٠١-٣٩٣

٤٠٦-٤٠٢

٤١٠-٤٠٧

٤١١

٤١٦-٤١٢

٤٢٥-٤١٧

٤٤٠-٤٢٦

٤٤٣-٤٤١

٢ - التنفيذ بما يعادل الوفاء :

أ - الوفاء الاعتيادي

ب - المقاصة

ج - اتحاد التمتين

الفرع الثاني - التنفيذ الجبري :

١ - التنفيذ العملي (القائمة)

٢ - الالتزام بعمل او امتناع عن عمل

٣ - التنفيذ بطريق التعويض

الفرع الثالث - الوسائل المشروعة لحماية التنفيذ :

١ - الدعوى غير المباشرة

٢ - دعوى الصورية

٣ - دعوى عدم نفاذ تصرف المدين في حق الدائن -

احاطة الدين بمال المدين

٤ - الحجز على المدين المفلس

٥ - حق الاحتباس

الفصل الثالث :

التصرفات المشروطة بالتعليق والاجل :

الفرع الاول - الشرط

الفرع الثاني - الاجل

الفصل الرابع :

تعدد المحل :

الفرع الاول - التخيير في المحل

الفرع الثاني - ابدال المحل

الفصل الخامس :

تعدد طرق التصرف :

١ - التضامن بين الدائنين

٢ - الدين المشترك

٣ - التضامن بين المدينين

٤ - عدم قابلية التصرف للتجزئة

هكذا من المأهول

الفصل السادس :

انقضاء الحق :

- ١ - الإبراء
- ٢ - استحالة التنفيذ
- ٣ - مرور الزمان المسقط للدعوى

٣ - الكتاب الثاني

العقود

الباب الاول

عقود التمليك

الفصل الاول

- ١ - البيع : -
- أ - أركان البيع
- ب - الثمن وما يتصل به
- ٢ - آثار البيع :
- أولاً - التزامات البائع :
- أ - نقل الملكية
- ب - تسليم المبيع (الاستحقاق)
- ج - ضمان العيوب الخفية (خيار العيب)
- ثانياً : التزامات المشتري :
- أ - دفع الثمن وتسليم المبيع
- ب - النفقات
- ٣ - بيع غشقة :
- أ - السلم
- ب - المخارعة
- ج - البيع في مرض الموت
- د - بيع النائب لنفسه
- هـ - بيع ملك الغير
- و - المقايضة

الفصل الثاني :

الهبة :

الفرع الاول - الهبة

رقم المادة

٤٤٤-٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩-٤٦٤

٤٦٥
٤٦٦-٤٧٧
٤٧٨-٤٨٤

٤٨٥-٤٨٧
٤٨٨-٥١١
٥١٢-٥٢١

٥٢٢-٥٣٠
٥٣١

٥٣٢-٥٣٨
٥٣٩-٥٤٢
٥٤٣-٥٤٧
٥٤٨-٥٤٩
٥٥٠-٥٥١
٥٥٢-٥٥٦

٥٥٧-٥٦٦

رقم المادة

٥٦٧-٥٧١
٥٧٢-٥٧٥
٥٧٦-٥٨١

الفرع الثاني - آثار الهبة :

- ١ - بالنسبة الى الواهب
- ٢ - بالنسبة الى الموهوب له
- الفرع الثالث - الرجوع في الهبة

الفصل الثالث :

الشركة :

الفرع الاول - الشركة بوجه عام :

- ١ - احكام عامة
- ٢ - اركان الشركة
- ٣ - ادارة الشركة
- ٤ - آثار الشركة
- ٥ - انقضاء الشركة
- ٦ - تصفية الشركة وقسمتها

الفرع الثاني - بعض أنواع الشركات :

- ١ - شركة الاعمال
- ٢ - شركة الوجوه
- ٣ - شركة المضاربة

الفصل الرابع :

القرض

الفصل الخامس :

الصلح :

الباب الثاني

عقود المنفعة

الفصل الاول :

الاجارة :

الفرع الاول - الاجارة بوجه عام

- اركان الاجارة
- احكام الاجارة
- التزامات المؤجر :
- ١ - تسليم المأجور
- ٢ - صيانة المأجور

٦٥٨
٦٥٩-٦٧٤
٦٧٥-٦٧٦
٦٧٧-٦٨٠
٦٨١-٦٩١

رقم المادة

- التزامات المستأجر : -
 ١ - المحافظة على المأجور
 ٢ - إعاره المأجور وتأجيريه
 انتهاء الايجار
 الفرع الثاني - بعض انواع الاجار : -
 اولاً :- ايجار الاراضي الزراعية
 ثانياً :- المزارعة : -
 ١ - انشاء العقد
 ٢ - اثار العقد
 ٣ - التزامات صاحب الارض
 ٤ - التزامات المزارع
 ٥ - انتهاء المزارعة
 ثالثاً :- المساقاة
 رابعاً :- المغارسة
 خامساً :- ايجار الوقف

الفصل الثاني :

الاعارة :-

- ١ - احكام الاعارة
 ٢ - التزامات المستعير
 ٣ - انتهاء الاعارة

الباب الثالث
عقود العمل

الفصل الاول :

عقد المقاولة

- ١ - التزامات المقاول
 ٢ - التزامات صاحب العمل
 ٣ - المقاول الثاني
 ٤ - انقضاء المقاولة

الفصل الثاني :

عقد العمل :

- ١ - انعقاده وشروطه

٧٠١-٦٩٢

٧٠٦-٧٠٢

٧١٠-٧٠٧

٧٢٢-٧١١

٧٢٣

٧٢٦-٧٢٤

٧٢٨-٧٢٧

٧٢٩

٧٣٢-٧٣٠

٧٣٥-٧٣٣

٧٤٦-٧٣٦

٧٤٨-٧٤٧

٧٥٩-٧٤٩

٧٦٢-٧٦٠

٧٦٩-٧٦٣

٧٧٥-٧٧٠

٧٧٩-٧٧٦

٧٨٢-٧٨٠

٧٩١-٧٨٣

٧٩٧-٧٩٢

٧٩٩-٧٩٨

٨٠٤-٨٠٠

٨١٣-٨٠٥

رقم المادة

٢ - اثار عقد العمل : -

أ - التزامات العامل

ب - التزامات صاحب العمل

٣ - انتهاء عقد العمل

الفصل الثالث :

عقد الوكالة : -

١ - انشاء الوكالة

٢ - اثار الوكالة :

أ - التزامات الوكيل

ب - التزامات الموكل

٣ - انتهاء الوكالة

الفصل الرابع :

عقد الايداع : -

١ - انشاء العقد

٢ - اثار العقد

أ - التزامات المودع لديه

ب - التزامات المودع

٣ - احكام خاصة ببعض الودائع

الفصل الخامس :

عقد الحراسة

الباب الرابع
عقود الغرر

الفصل الاول :

الرهان والمقامرة

الفصل الثاني :

المرتب مدى الحياة

الفصل الثالث :

عقد التأمين : -

١ - اركان العقد وشروطه

٨٢٠-٨١٤

٨٢٧-٨٢١

٨٣٢-٨٢٨

٨٣٩-٨٣٣

٨٥٦-٨٤٠

٨٦١-٨٥٧

٨٦٧-٨٦٢

٨٧١-٨٦٨

٨٨٢-٨٧٢

٨٨٨-٨٨٣

٨٩٣-٨٨٩

٩٠٨-٨٩٤

٩١٥-٩٠٩

٩١٩-٩١٦

٩٢٦-٩٢٠

رقم المادة

٢ - اثار العقد :

أ - التزامات المؤمن له

ب - التزامات المؤمن

أحكام خاصة ببعض انواع التأمين :-

١ - التأمين من الحريق

٢ - التأمين على الحياة

الباب الخامس
عقود التوثيق الشخصية

الفصل الاول :

الكفالة :-

١ - اركان الكفالة :

الكفالة بالنفس

الكفالة بالدرك

٢ - اثار الكفالة :-

أ - بين الكفيل والدائن

ب - بين الكفيل والمدين

٣ - انتهاء الكفالة

الفصل الثاني :

الحوالة :-

١ - انشاء الحوالة

٢ - اثار الحوالة :-

أ - فيما بين المحال له والمحال عليه

ب - فيما بين المحيل والمحال عليه

ج - فيما بين المحال له والمحيل

د - فيما بين المحال له والغير

٣ - انتهاء الحوالة

٩٢٨-٩٢٧

٩٣٢-٩٢٩

٩٤٠-٩٣٣

٩٤٩-٩٤١

٩٥٠-٩٤٠

٩٦١-٩٦٣

٩٦٤-٩٦٥

٩٦٦-٩٨١

٩٨٢-٩٨٦

٩٨٧-٩٩٢

٩٩٣ - ١٠٠١

١٠٠٢-١٠٠٥

١٠٠٦-١٠٠٩

١٠١٠-١٠١٤

١٠١٥-١٠١٦

١٠١٧

رقم المادة

٤ - الكتاب الثالث

الباب الاول

حق الملكية

الفصل الاول :

حق الملكية بوجه عام :-

الفرع الاول - مدى الحق ووسائل حمايته

الفرع الثاني - قيود الملكية

الفرع الثالث - الملكية الشائعة

الفرع الرابع - انقضاء الشيوع بالقسمة :

١ - قسمة المهايأة

٢ - الشيوع الاجباري

الفرع الخامس - ملكية الاسرة

الفرع السادس - ملكية الطبقات والشقق

اتحاد ملاك الطبقات والشقق

الفصل الثاني :

اسباب كسب الملكية

الفرع الاول - احرار المباحات :-

١ - المنقول

٢ - العقار

الفرع الثاني - كسب الملكية بالخلفية :-

١ - الضمان

٢ - الميراث

٣ - التركة :

احكام التركة :-

١ - تعيين وصي التركة

٢ - تسوية ديون التركة

٣ - تسليم اموال التركة وقسمتها

٤ - احكام التركات التي لم تصف

٤ - الوصية

الفرع الثالث - انتقال الملكية بين الاحياء :

اولا - الاتصال :

١ - الاتصال بالعقار :-

أ - الاتصال بفعل الطبيعة

١٠١٨-١٠٢٠

١٠٢١-١٠٢٩

١٠٣٠-١٠٣٧

١٠٣٨-١٠٥٣

١٠٥٤-١٠٥٩

١٠٦٠

١٠٦١-١٠٦٥

١٠٦٦-١٠٧٤

١٠٧٥

١٠٧٦-١٠٧٩

١٠٨٠-١٠٨٤

١٠٨٥

١٠٨٦

١٠٨٧-١١٠١

١١٠٢-١١٠٨

١١٠٩-١١٢٢

١١٢٣-١١٢٤

١١٢٥-١١٣٠

١١٣١-١١٣٦

رقم المادة

١١٤٤-١١٣٧	ب- الاتصال بفعل الانسان
١١٤٥	٢ - الاتصال بالمقول
١١٤٩-١١٤٦	ثانيا - العقد
١١٦١-١١٥٠	ثالثا - الشفعة : -
١١٦٤-١١٦٢	أ - اجراءات الشفعة
١١٦٧-١١٦٥	ب- اثار الشفعة
١١٧٠-١١٦٨	رابعا - الاولوية
١١٨٠-١١٧١	خامسا - الحيازة :
	آثار الحيازة : -
١١٨٨-١١٨١	١ - مرور الزمان المكسب
١١٩٠-١١٨٩	٢ - حيازة المقول
١١٩٢-١١٩١	٣ - تملك الثمار بالحيازة
١١٩٤-١١٩٣	٤ - استرداد النفقات
١١٩٧-١١٩٥	٥ - المسؤولية عن الحلاك

الباب الثاني
الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

الفصل الاول :

حق التصرف

الفصل الثاني

الفرع الاول - حق الانتفاع :

آثار حق الانتفاع

انتهاء حق الانتفاع

الفرع الثاني - حق الاستعمال وحق السكن

الفرع الثالث - حق المساطحة (حق القرار)

الفصل الثالث -

الوقف :

الحقوق المترتبة على العقارات الموقوفة : -

١ - الحكر

٢ - صور من الحكر : -

١ - عقد الاجارتين

٢ - خلو الانتفاع

١٢٠٤-١١٩٨	
١٢٠٦-١٢٠٥	
١٢١٤-١٢٠٧	
١٢١٩-١٢١٥	
١٢٢٤-١٢٢٠	
١٢٣٢-١٢٢٥	
١٢٤٨-١٢٣٣	
١٢٦٣-١٢٤٩	
١٢٦٤	
١٢٧٠-١٢٦٥	

رقم المادة

	الفصل الرابع
	الحقوق المجردة :
١٢٧٥-١٢٧١	الفرع الاول - انشاء الحقوق المجردة
	الفرع الثاني - بعض الحقوق المجردة :
١٢٨٠-١٢٧٦	١ - الحائط المشترك
١٢٨٨-١٢٨١	٢ - حق الطريق
١٢٩١-١٢٨٩	٣ - حق المرور
١٢٩٧-١٢٩٢	٤ - حق الشرب
١٣٠١-١٢٩٨	٥ - حق المجرى
١٣٠٨-١٣٠٢	٦ - حق المسيل
١٣١٤-١٣٠٩	الفرع الثالث - اثار الحقوق المجردة
١٣٢١-١٣١٥	الفرع الرابع - انقضاء الحقوق المجردة

٥ - الكتاب الرابع
التأمينات العينية

الباب الاول
الرهن التأميني

الفصل الاول

انشاء الرهن التأميني

الفصل الثاني :

آثار الرهن التأميني :

اولا : بين عاقديه : -

١ - الراهن

٢ - المرتهن

ثانيا : بالنسبة الى غير المتعاقدين :

١ - حق

٢ - حق التمتع

الفصل الثالث :

انقضاء الرهن التأميني

١٣٣٤-١٣٢٢	
١٣٤٠-١٣٣٥	
١٣٤٤-١٣٤١	
١٣٤٧-١٣٤٥	
١٣٥١-١٣٤٨	
١٣٦٣-١٣٥٢	

١٣٧١-١٣٦٤	
-----------	--